



معهد التخطيط القومى

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية
العدد رقم (٤)

يوليو

٢٠٠٦

معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصادية

العدد رقم (٤)

يوليو

٢٠٠٦

تقديم

يصدر العدد الرابع من سلسلة الأوراق الاقتصادية لمتابعة أهم القضايا الجارية علي الساحة الاقتصادية ، ويمثل أيضا محصلة ونواتج لقاءات الخبراء بالمعهد لتطرح مقترحات وتصورات للحلول الممكنة لما تثيره هذه القضايا ..

ويتناول هذا العدد عدة موضوعات هي علي الترتيب :

- الآثار الاقتصادية والبيئية لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر
- دعم البورصة المصرية
- برنامج الخصخصة في مصر

هذا وقد شارك في إعداد الأوراق الخلفية أساتذة وخبراء هم علي ترتيب ورود

الموضوعات ..

- أ.د. هدي صالح النمر ، أ.د. نفيصة أبو السعود
- أ. أماني عبد الوهاب ، أ. مريم رؤوف فرح ، أ. عيسى فتحى عيسى
- أ.د. سمير سعد الشريف ، د. ياسر كمال ، د. صلاح السيد جودة

ونأمل ان يكون كل ما تقدمه هذه السلسلة الاقتصادية ملبياً لاحتياجات رسم السياسات واتخاذ القرارات في ضوء رؤى علمية لبعض المتخصصين والتنفيذيين وذوى الاهتمام

والله ولي التوفيق ..

مدير المعهد

عبد الحكيم
(أ.د. / علاء سليمان الحكيم)

منسق لقاء الخبراء

خالد سر (له)
(أ.د./نادية محمد عبد السلام)

ورقة للمناقشة

حول

"الآثار الاقتصادية والبيئية لأزمة أنفلونزا الطيور

في مصر"

إعداد

أ.د / نفيسة سيد أبو السعود
مستشار ومدير مركز
دراسات البيئة وإدارة
الموارد الطبيعية
معهد التخطيط القومي

أ.د / هدى صالح النمر
مستشار ومدير مركز
دراسات الاستثمار وتخطيط
إدارة المشروعات
معهد التخطيط القومي

الآثار الاقتصادية لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر (١)

مقدمة:

تعتبر صناعة الدواجن في مصر أحد الأنشطة الإنتاجية التي تحتل مكانة هامة بين قطاعات الإنتاج الحيواني بصفة خاصة والإنتاج الزراعي بصفة عامة حيث بلغت قيمة إنتاج لحوم الدواجن والبيض عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٨,٥ مليار جنيه (٦,٤ مليار للحوم الدواجن و ٢,١ مليار جنيه للبيض) تمثل ما يقرب من ٢٤,٥% من قيمة الإنتاج الحيواني و ٨,٨% من قيمة الإنتاج الزراعي^(١) فضلاً عن ذلك تشارك صناعة الدواجن باستثمارات تقدر بحوالى ١٨ مليار جنيه، كما تملك هذه الصناعة مقومات وتقنيات صناعة حديثة.

بجانب ذلك يعد الإنتاج الداجنى أحد المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني في مصر حيث يبلغ مجمل الاستهلاك من لحوم الدواجن عام ٢٠٠٣ نحو ٨٩٩ ألف طن تمثل نحو ٥٥% من إجمالي الاستهلاك من اللحوم، وتساهم لحوم الدواجن بنحو ٢٠% من إجمالي نصيب الفرد اليومي من البروتين الحيواني والسمكي والبالغ ٣٠,٣ جرام، بينما ترتفع تلك المساهمة إلى ٤٧% من إجمالي نصيب الفرد اليومي من البروتين المستمد من اللحوم الحمراء والبيض فقط^(٢) ويرجع ذلك لتمتع الدواجن بقبول لدى المستهلك المصري وخاصة الفئات محدودة الدخل نظراً لرخص سعرها بالمقارنة بمصادر البروتين الحيواني الأخرى. فضلاً عن ذلك تمثل الدواجن مصدر دخل وحيد للعديد من الأسر الفقيرة من أرامل وأيتام ومعدومي الدخل.

يتسم كذلك نشاط الإنتاج الداجنى بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من أنشطة الإنتاج الحيواني أهمها سرعة دوران رأس المال حيث تتراوح فترة تسمين الدواجن بين ٥٠-٦٠ يوماً (تحتاج ماشية اللحوم إلى نحو ٩-١٢ شهر)، عدم حاجة هذا النشاط إلى رؤوس أموال ضخمة نسبياً، فضلاً عن ارتفاع معامل التصافي، ومعامل التحويل في صناعة الدواجن حيث يستهلك دجاج اللحم حوالي ٣ كجم من العلف لإنتاج كيلو جرام واحد من اللحم الأبيض (مقابل ٧ كجم من العلف لكل كيلو جرام من اللحم الحمراء)^(٣).

* أ.د / هدى صالح النمر ، مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ، معهد التخطيط القومي

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإحصاءات الزراعية، المحاصيل الصيفية والنبيلية، الجزء الثاني، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، دراسة الميزان الغذائي ٢٠٠٣ في جمهورية مصر العربية، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣) محمد جمال ماصى أبو العزائم ، دراسة اقتصادية لمشروعات إنتاج دجاج اللحم بمحافظة الجيزة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الأول، مارس ١٩٩٦، ص ٢٥٧.

هذا وقد حققت صناعة الدواجن في مصر اكتفاء ذاتياً لسنوات عديدة بل أنها اتجهت إلى التصدير خلال الخمسة أعوام الماضية وكم توسط لعامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ تم تصدير نحو ٣٩٨ طن لحوم دواجن مجمدة ونحو ١٢،١ ألف دجاجة بلغ متوسط قيمتهم وعلى الترتيب نحو ٥٤١، ٦،٤ ألف دولار. ^(١)

الأطراف الرئيسية المشاركة في صناعة الدواجن

يسيطر القطاع الخاص على صناعة الدواجن في مصر والتي تتكون من عدد من الحلقات والأنشطة الإنتاجية والعديد من الأطراف المشاركة فيها سواء التسويقية أو التصنيعية والتي تعمل في شكل منظومة متكاملة وهو ما يشير ضمناً إلى أن أى مشكلة أو أزمة تواجه أي من هذه الحلقات أو الأنشطة أو الأطراف لابد وأن تؤثر على أداء المنظومة كلها، ولذا فإن إلقاء الضوء حول الآثار الاقتصادية لأنفلونزا الطيور على صناعة الدواجن وعلى الاقتصاد القومي يتطلب التعرف على أهم الأطراف المشاركة في هذه الصناعة وهي:-

(١) مزارع الدواجن وإنتاج البيض

ظل القطاع المنزلي بالريف ولفترة زمنية طويلة هو المصدر الرئيسي لإنتاج الدواجن والبيض في مصر، إلا أنه مع الزيادة السكانية المطردة وزيادة الطلب على الدواجن كمصدر رخيص للبروتين الحيواني من ناحية، وتطور صناعة الدواجن من ناحية أخرى أخذت المزارع التجارية المتخصصة في الانتشار والتي أصبحت تمثل المصدر الرئيسي للكثير من أنواع الدواجن وخاصة الدجاج الأبيض والأحمر والرومي، في حين مازال القطاع المنزلي يسيطر على إنتاج أنواع الطيور الأخرى كالدجاج البلدي والبطة والأوز والحمام.

ويضم قطاع إنتاج الدواجن العديد من المزارع والمشاريع التي تختلف فيما بينها من حيث التخصص، حيث يشمل مشروعات تسمين البدارى، إنتاج بيض المائدة، محطات أمهات التسمين وأمهات البياض ومحطات الجدد، وذلك بخلاف معامل التفريخ الإفرنجية والبلدية. ويبين الجدول رقم (١) عدد هذه المشروعات وطاقتها الفعلية خلال عام ٢٠٠٣ ومنه يلاحظ وجود طاقة عاطلة في هذا القطاع، كما يتبين ذلك من الانخفاض الكبير في الطاقة الفعلية عن الطاقة الكلية وخاصة في دجاج التسمين وبيض المائدة، حيث بلغت الطاقة الفعلية لمشروعات تسمين البدارى نحو ٥٥٨،٠ مليون دجاجة بواقع ١،٥ مليون

^(١) موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على شبكة الانترنت .

دجاجة/ يوم (تمثل نحو ٦٧% من الطاقة الكلية)، أما مشروعات إنتاج بيض المائدة فتبلغ طاقتها الإنتاجية ٤,٣ مليون بيضة بواقع ١٢ مليون بيضة يومياً (تمثل نحو ٦٠% من الطاقة الكلية). وبجانب إنتاج المزارع يساهم الإنتاج المنزلي بأكثر من ٦٢ مليون دجاجة سنوياً. وكما يتضح من الجدول المشار إليه يزيد إجمالي عدد دواجن التسمين والبيض والأمهات عن ٦٥٠ مليون دجاجة.

وجدير بالإشارة أنه مع غياب البيانات الحديثة والدقيقة عن المشروعات الإنتاجية في هذا القطاع وبصفة خاصة عن تلك المزارع والمشروعات غير المرخصة والمسجلة فإنه وفقاً لتقديرات وتصريحات المختصين والمسئولين في الدولة يبلغ عدد مزارع الدواجن العاملة في الوقت الراهن حوالي ٢٢ ألف مزرعة مرخصة بجانب عدد يفوق ذلك كثيراً من غير المرخصة، تنتج سنوياً حوالي ٧٥٠ مليون دجاجة، بمعدل يومي قدره ٢ مليون دجاجة و ٢٠ مليون بيضه وهو ما يفوق كثيراً البيانات الرسمية المنشورة والمشار إليها.

(٢) مصانع أعلاف الدواجن

تعد هذه المصانع أحد الأطراف الهامة المشاركة في صناعة الدواجن، حيث تتولى توريد احتياجات المزارع من أعلاف الدواجن. وتعتمد هذه الصناعة على الاستيراد من الخارج في توفير أهم مدخلاتها والمتمثلة في الذرة الصفراء وفول الصويا . ويعمل في هذا النشاط ١٦٢ مصنعاً (تمثل ٧٩% من جملة المصانع المتاحة في هذه الصناعة) أنتجت نحو ٥٨٥,٧ ألف طن علف عام ٢٠٠٣ (تمثل نحو ٢٠% فقط من الطاقة الكلية) وتتواجد هذه المصانع في ١٨ محافظة فقط ويعمل بها المئات من العمال.

(٣) المجازر الآلية للدواجن

نظراً للنمط السائد في تداول واستهلاك الدواجن بمصر فإن عدد المجازر الآلية رغم أهميتها (الصحية والاقتصادية) لم يتعد ٣٦ مجزراً تتواجد في ١٨ محافظة فقط - يعمل منها ٢٩ مجزراً وتقدر طاقتها الفعلية عام ٢٠٠٣ بنحو ٢٩,٢ ألف طائر تمثل حوالي ٢٦,٦% فقط من الطاقة الكلية لهذه المجازر .

(٤) منشآت تصنيع الدواجن

يتولى العديد من المصانع الخاصة والعامة تصنيع الدواجن كنشاط مكمل لنشاط إنتاج الدواجن وقد بلغ قيمة إنتاج هذه المصانع من الدواجن والكبد والقوانص والأرجل

والأمعاء والريش خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٢٧١ مليون جنيه، تشارك منشآت القطاع الخاص بأكثر من ٩٥% منها.

(٥) متاجري الطيور المذبوحة

وفقاً لنمط تداول واستهلاك الطيور السائد في مصر تعد محلات بيع الدواجن المذبوحة وسيط رئيسي في توفير الدواجن للمستهلك والتي يبلغ عدد المسجل منها فقط ما يقرب من نحو ٥٠ ألف متجر بجانب عشرات الآلاف من محلات البيع الأخرى المنتشرة في مختلف المدن والقرى بالمحافظات وهؤلاء ليست هناك إحصائية حقيقية بعددها، ويعمل بكل محل منها - على الأقل - ما بين ٢-٣ عمال.

(٦) المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الخارجية، والنقل :

يشارك العديد من منشآت القطاع العام والخاص في استيراد مستلزمات إنتاج صناعة الدواجن، حيث تتحمل الشركات الحكومية استيراد الأمصال واللقاحات يشاركها في ذلك بعض شركات القطاع الخاص، والتي يتولى البعض الآخر منها استيراد مستلزمات الإنتاج الأخرى والتي يأتي في مقدمتها مكونات الأعلاف، فضلاً عن قيام البعض الآخر منها بتصدير مخرجات هذه الصناعة من الدواجن الحية والمجمدة والمصنعة إلى الأسواق الخارجية.

يشارك أيضاً قطاع النقل الداخلي في التعامل بهذه الصناعة باعتباره وسيطاً في توفير ونقل احتياجات هذه الصناعة من مستلزمات الإنتاج، أو نقل مخرجاتها من المنتجات إلى الأسواق.

(٧) أطراف أخرى

بالإضافة إلى الأطراف المشار إليها هناك عدد من المنشآت الأخرى التي تقوم أنشطتها على الدواجن مثل محلات المأكولات والتي تعد بالآلاف والتي يتخصص بعضها في تجهيز وتقديم وجبات لحوم الدواجن فقط، ويقدر عدد هذه المحال بالآلاف وتضم عشرات الآلاف من العمال.

هناك أيضاً بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات مساعدة للمنشآت الإنتاجية والتجارية السابق الإشارة إليها يأتي في مقدمتها مؤسسات الائتمان، واتحاد منتجي الدواجن وبورصة الدواجن، والغرف التجارية.

ويجب في هذا الإطار عدم إغفال الأطراف الأخرى في هذا النشاط ومنهم المستهدفين الرئيسيين من صناعة الدواجن وهم المستهلكين، بجانب الدولة ممثلة في الحكومة كمنتفع من خلال ما تتحصل عليه من ضرائب ورسوم جمركية على مدخلات ومخرجات ونشاط هذه الصناعة، فضلاً عن دورها في تقديم العديد من الخدمات المساعدة والدعم للأطراف المختلفة المتعاملة في هذا النشاط.

الآثار الاقتصادية لمرض أنفلونزا الطيور في مصر

لكل أزمة أو كارثة طبيعية كانت أو بشرية تداعيات اقتصادية واجتماعية تتباين حجم خسائرها وأثرها وتأثيراتها على المشاركين والمستهدفين وعلى الاقتصاد القومي وفقاً لحجم الكارثة، وعدد المعرضين لها والمتضررين منها ومضاعفاتها، وطول فترة تواجد الأزمة، وذلك بجانب سبل إدارة الأزمة ومدى فاعلية تلك السبل في محاصرتها.

ومن الأزمات التي تعرضت لها مصر مؤخراً مرض أنفلونزا الطيور والذي بدأ ظهوره في مصر منذ ١٧ فبراير ٢٠٠٦ بعد انتشاره في العشرات من الدول الآسيوية والأوروبية منذ أواخر عام ٢٠٠٣، ورغم ما اتخذته الدولة من إجراءات مشددة منذ ظهور المرض وتطبيق العديد من الشروط الوقائية والتي تمثلت في منع إصدار تراخيص نقل الطيور الحية من وإلى المحافظات (خفف هذا الإجراء لاحقاً من ضرورة وجود تصريح من الطب البيطري بسلامة الدواجن للحصول على ترخيص بالنقل) ، ووقف جميع الأسواق المفتوحة للطيور ، وغلق محلات ذبح وبيع الطيور بجميع القرى والمدن ، وإعدام الدواجن بالمزارع التي تظهر فيها إصابة بالمرض ، إلا أن هذه الإجراءات لم تحول دون انتشار المرض .

وترجع خطورة هذا المرض إلى أن آثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد القومي بدأت قبل الإعلان عن ظهور المرض في مصر بأسابيع عديدة، فضلاً عن انتشاره السريع والكبير بعد الإعلان عن ظهوره في نحو ١٩ محافظة أي في معظم المحافظات المنتجة للدواجن، وانتقاله مؤخراً إلى البشر، الأمر الذي قد يشير إلى احتمال تفاقم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً.

ومع التسليم بالآثار السلبية لأزمة أنفلونزا الطيور على الاقتصاد القومي إلا أنه من الصعوبة تقدير حجم الخسائر المترتبة على كافة الأطراف المشاركة في صناعة الدواجن ومن ثم على الاقتصاد القومي بصورة دقيقة وذلك للأسباب التالية:

- أن الأزمة مازالت مستمرة ولم تبدأ بعد في الانحسار ومن ثم هناك يومياً تزايد ومضاعفات في حجم الخسائر بكافة الأطراف المتعاملة في نشاط الدواجن والتي يعن عن بعضها فقط بوسائل الإعلام المختلفة.
- غياب الجهاز الوطني المسئول عن إدارة الأزمة بأسلوب علمي موثق ومسئول عن توفير بيانات دقيقة وأنية حول الخسائر.
- أن ما يصدر في الوقت الراهن من إحصاءات عن حجم الخسائر في عدد الدواجن التي نفقت أو أعدمتم -أو حتى التي ذبحت- أو عدد العمالة التي تم تسريحها أو حجم الخسائر المالية ... وغيرها تعتبر أرقام اجتهادية لعدم وجود بيانات دقيقة، عن الدواجن لدى الأسر في الريف والمنازل بالمدن وكذا عن كافة مزارع الدواجن وذلك في ظل تواجد الآلاف من المنشآت غير الرسمية والعشوائية العاملة في هذا النشاط. (الأمر الذي قد يشير إلى أهمية القيام باستبيان ومقابلات ميدانية للوقوف على الحجم الدقيق للكارثة)
- تعدد وتداخل العوامل المسئولة عن الأزمة ومن ثم تداخل وتفاقم تأثيراتها مما يصعب معه تقدير حجم الخسائر بشكل دقيق مثال ذلك نفوق وإعدام نسبة من الطيور، وعدم إقبال المواطنين على استهلاك لحوم الدواجن السليمة، وصعوبة تصريف وتسويق المتبقى لدى المزارعين من دواجن غير مصابة، وعدم وجود مجازر وثلاجات كافية بالعديد من المحافظات، واضطرار المزارعين لبيع ما لديهم بأقل من التكلفة أو توزيعها بدون مقابل، وعدم وجود مدافن كافية واضطرار المواطنين للتخلص من الدواجن النافقة بالقمامة أو بالترع وبالمصارف وهكذا تتعدد مصادر وصور الخسائر.

وفى ضوء ذلك وقبل التطرق تفصيلاً للآثار الاقتصادية للأزمة نود بداية طرح مجموعة من التساؤلات التي تحاول الورقة ضمناً الإجابة عليها وهي :-

- ١- هل ادعاءات الأجهزة المعنية بالدولة - قبل الأزمة- باتخاذها كافة الاستعدادات والإجراءات الكفيلة بمواجهة أزمة أنفلونزا الطيور كانت حقيقية ؟
- ٢- هل تم إدارة الأزمة بأسلوب علمي موثق وسليم ؟ وهل الأزمة حالياً تحت السيطرة؟ وهل ما اتخذته الجهات الرسمية والمحافظات من إجراءات كانت صحيحة، وكافية، وعادلة لكافة الأطراف؟
- ٣- هل تتوافر لدى الجهات الرسمية بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن وحدات إنتاج الدواجن وكافة الأطراف الأخرى المشاركة في هذه الصناعة ؟

- ٤- هل كشفت هذه الأزمة عن وجود تراخي وقصور من جانب المواطنين أو المسؤولين بالأجهزة التنفيذية والإدارة المحلية أو منظمات المجتمع المدني في التعامل مع هذه الأزمة ؟
- ٥- هل تشكيل اللجنة القومية العليا لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور يضم أو يمثل كافة الأطراف ذات العلاقة ؟
- ٦- هل حجم الخسائر المادية والبشرية التي تحققت حتى الآن من جراء هذا المرض أدخلت مصر دائرة الخطر ؟ وهل تتماثل مع غيرنا من الدول التي تعرضت لهذا المرض ؟
- ٧- هل أعدت الدولة مجموعة من السيناريوهات المحتملة حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة إذا ما تفشى مرض أنفلونزا الطيور بين البشر وسبل مواجهتها ؟ *

هذا ورغم الصعوبات السابق الإشارة إليها سنحاول فيما يلي استعراض بعض الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة أنفلونزا الطيور ، وتقدير حجم وقيمة تلك الآثار بصورة تقريبية على بعض الأطراف المشاركة والمستهدفة والمنفعة من صناعة الدواجن في مصر.

منهجية (أسلوب) تقدير الآثار

لتقدير الآثار الاقتصادية لأزمة الطيور على المنتج تم الاستناد على سعر المنتج للحوم الدواجن والبيض ، وعلى الأهمية النسبية للمكونات السعيرية للمنتج النهائي (عناصر التكلفة % من سعر المنتج) والموضحة بالجدول رقم (٢) ، أما بالنسبة لتقدير الآثار الاقتصادية للأزمة على الوسطاء والموزعين للدواجن والبيض (تجار الجملة والتجزئة) فقد تم الاستناد إلى الفروق بين سعر المنتج وسعر التجزئة (المستهلك) .

* تشير منظمة الصحة العالمية ، إلى وجود تنبؤات - وفقاً لنماذج رياضية - أنه عند انتشار المرض بين دول العالم سوف يصاب حوالي ٢٥% من سكان العالم وسيموت ما بين ٢-٧ ملايين نسمة، ويتوقع البعض أن انتشار هذا الوباء سوف يؤدي إلى انهيار اقتصادي عالمي. كما أن الدولة التي يتفشى فيها المرض ستكون أمامها وفقاً لهذه النماذج - فترة لا تزيد عن ٣ أسابيع لاحتواء الأزمة.

جدول رقم (٢)

المكونات السعرية (%) لقيمة دجاج التسمين فى مزارع القطاع الخاص عام ٢٠٠٣

الإيرادات الكلية (قيمة المبيعات)*	صافى العائد	الإيجار	الفرصة	الكهرباء والمنطقة والماء	الأغذية والرعاية البيطرية	العمالة	الخليفة	الكتكيت
١٠٠	٦,٢	٢,٦	٠,٩	٠,٩	١٠,٨	٢,٦	٦٠,٩	١٥,١

المصدر : مصطفى عبد ربه القبلاوى ، الكفاءة الاقتصادية لمزارع إنتاج دجاج التسمين فى القطاع الخاص، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع عشر العدد الأول ، مارس ٢٠٠٤ * تتضمن قيمة مبيعات السبله .

وفى سبيل تقدير الآثار الاقتصادية تم تقسيم تلك الآثار إلى أربعة مجموعات رئيسية وفقاً لمرحلة حدوث الأزمة، وتداعياتها ، والأطراف المتضررة منها وذلك على النحو التالى:

أولاً: الآثار الاقتصادية ما قبل الأزمة (موجة الانخفاضات)

فى الواقع بدأت خسائر الأطراف المختلفة المشاركة فى صناعة الدواجن قبل ظهور المرض فى مصر بحوالى شهرين وذلك يرجع إلى عدم ثقة (تشكيك) المواطنين فى خلو مصر من المرض وسريان شائعات بوجودها من جهة ، وتخوفهم مما تبثه وسائل الإعلام عن مخاطر هذا المرض من جهة أخرى مما ترتب عليه إحجام نسبة ليست قليلة من المواطنين - قدرها العديد من المستثمرين بنحو ٥٠%- عن شراء وتناول الدواجن وهو ما انعكس فى الانخفاض النسبى فى أسعار المنتج (أو المزرعة) لكل من الدواجن والبيض ولذا فإن الخسارة بالنسبة للمنتج فى هذه المرحلة تتمثل فى انخفاض قيمة المبيعات وبفرض أن نسبة إحجام المستهلكين قد بلغت ٢٠% فقط من المستهلكين (وبفرض على أقل تقدير أنها هى نفسها نسبة انخفاض الطلب على الدواجن والبيض). فى معنى ذلك انخفاض مبيعات منتجى الدواجن بنحو ٢,٩٤ مليون جنيه/يوم ، (٢ مليون دجاجة / يوم × ١,٥ كجم وزن الدجاجة × ٤,٩ جنيه سعر المنتج لكل كيلو الدواجن عام ٢٠٠٣ × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على الدواجن) وذلك بجانب انخفاض مبيعات منتجى البيض بنحو مليون جنيه/يوم (٢٠ مليون بيضة/يوم × ٠,٢٥ جنيه سعر المنتج

للبيضة عام ٢٠٠٣ × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على البيض) وهو ما يعنى أنه خلال فترة شهرين تقريباً قبل ظهور المرض فى مصر كانت مجمل خسائر طرف واحد من الأطراف المتعاملة فى هذا النشاط وهو منتجى الدواجن والبيض تبلغ حوالى ٣,٩٤ مليون جنيه يومياً ممثلة فى انخفاض مبيعاتها . أما خسائر الوسطاء والموزعين (تجار الجملة والتجزئة) فتتمثل فى انخفاض قيمة الهوامش التسويقية (وذلك على فرض أن نسبة مستلزمات الإنتاج بهذه الهوامش ضعيفة) كنتيجة لانخفاض الطلب ، والتي تقدر بالنسبة للدواجن بحوالى ١,٢ مليون جنيه/يوم (٢ مليون دجاجة/ يوم × ١,٥ كجم وزن الدجاجة × ١,٩٤ جنيه الفرق ما بين سعر التجزئة وسعر المنتج للدواجن × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على الدواجن) ، فى حين تقدر خسائرهم بالنسبة للبيض بنحو ٢٤٠ ألف جنيه/يوم (٢٠ مليون بيضة / يوم × ٠,٠٦ جنيه الفرق ما بين سعر التجزئة وسعر المنتج للبيض × ٠,٢ نسبة انخفاض الطلب على البيض) وهو ما يعنى أن إجمالى خسائر المنتجين والوسطاء خلال مرحلة الإشاعة تقدر بحوالى ٥,٨٣ مليون جنيه يومياً (تمثل خسائر المنتجين نحو ٧٣,٢% منها) وذلك بخلاف الخسائر المباشرة وغير المباشرة لباقى الأطراف الأخرى المشاركة فى صناعة الدواجن من جراء هذه المقاطعة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية مع بداية الأزمة (مرحلة الإعدام والنفوق)

جاءت أنفلونزا الطيور كرياح عاتية شديدة الضراوة على كافة الأطراف المتعاملة فى صناعة الدواجن المصرية منذ الإعلان الرسمى عن ظهورها فى مصر، (يقدر المسئولين^(١) قيمة ما خسرت مصر منذ أكتوبر ٢٠٠٥ حتى مارس ٢٠٠٦ بسبب هذه الأزمة بنحو ٢ مليار جنيه) وفيما يلى نستعرض بعض الآثار والتداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة على كل من المنتجين والوسطاء والموزعين للدواجن والبيض فى مصر .

تتمثل الخسائر الاقتصادية بالنسبة للمنتج فى هذه المرحلة فى قيمة ماتم فقده من الدواجن والبيض نتيجة لعمليات الإعدام والنفوق ، أما بالنسبة للوسطاء فتتمثل فيما تم فقده من هوامش تسويقية (على فرض عدم تعويضها بأنشطة أخرى) .

وحيث أن تداعيات الأزمة ما زالت مستمرة ولم تبدأ فى الانحسار بعد لذا فإنه من الصعب تقدير حجم الخسائر بصورة دقيقة ، وأن كان ذلك لا يمنع من محاولة تقدير البعض منها وذلك فى ضوء البيانات التى تتوفر يومياً حول انتشار وتداعيات المرض ، حيث قدرت

^(١) تصريح لوزير الصحة فى ندوة الأهرام ، جريدة الأهرام الرسمية ٢٠٠٤/٣/١٧ .

منظمة الصحة العالمية عدد الدواجن التى نفقت أو أعدمتم في مصر حتى ٢٩ مارس ٢٠٠٦ بحوالى ٢٥ مليون دجاجة وإن كان هذا العدد يعد قليلاً للغاية فى ظل إعلان الأجهزة الرسمية أنه حتى ٢٠٠٦/٣/٣٠ قد تم إعدام نحو ٦,٣٥ مليون دجاجة فى محافظة القليوبية (والتي تنتشر الإصابة بها فى ١٦ مركز من بين ١٧ مركز ادارى) ونحو ٨,٥ مليون دجاجة بمحافظة الشرقية وذلك من بين ١٩ محافظة ينتشر المرض بمزارعها ، فضلاً عن عدم رصد أعداد الدواجن النافقة لدى مربى الدواجن المنزلية .

وإذا ما تم إضافة أعداد الدواجن التى تم الإعلان عن نفوقها أو إعدامها- بالجراند الرسمية وفقاً لتصريحات المسؤولين- خلال الفترة من ٣/٣٠ حتى ٢٠٠٦/٤/٦ والمقدرة بحوالى ٥ مليون دجاجة فإن الحد الأدنى لإجمالي الدواجن النافقة أو المعدومة يصل إلى نحو ٣٠ مليون دجاجة (صرح الناطق الرسمي لمنظمة الصحة العالمية بمنطقة الشرق الأوسط أن عدد ما تم التخلص منه على مستوى العالم من ٤٠ دولة مصابة يبلغ ٢٠٠ مليون دجاجة!) ويعنى ذلك أن نحو ١٥% تقريباً من إجمالي عدد الدواجن المتاحة (بالدورة الحالية) قد أعدم أو نفق، تقدر قيمتها بنحو ٢٠٢,٥ مليون جنيه (٣٠ مليون دجاجة × ١,٥ كجم × ٤,٥ جنيه/كجم) ، وذلك بجانب ما فقد من بيض المائدة والذي تقدر قيمته بنحو ٥٥,١ مليون جنيه (٣٠ مليون دجاجة × ٠,١٥ نسبة الدجاج البياض إلى إجمالي عدد الدجاج × ٤٩ يوم × ٠,٢٥ جنيه/بيضة) ويعنى ذلك أن إجمالي قيمة ما تم خسارته بالنسبة للمنتج من دواجن وبيض منذ ٢٠٠٦/٢/١٧ حتى ٢٠٠٦/٤/٦ فقط يبلغ حوالى ٢٥٧,٥ مليون جنيه تمثل نحو ٠,٧٤% من إجمالي قيمة الإنتاج الحيوانى و٠,٣% من إجمالي الدخل الزراعى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

أما بالنسبة للوسطاء والموزعين للدواجن والبيض فتقدر قيمة خسائرهم من جراء نفوق وإعدام الدواجن بحوالى ١٠٠,٥ مليون جنيه ، أى أن إجمالي قيمة الخسائر خلال هذه المرحلة لكل من المنتجين والموزعين تقدر بنحو ٣٥٨ مليون جنيه .

وبجانب الخسائر السابق الإشارة إليها فإن هذه الملايين النافقة من الدواجن لها آثارها السلبية التى يصعب تقديرها على نشاط باقى الأطراف الأخرى المشاركة فى صناعة الدواجن بمصر .

ثالثاً: مرحلة انتشار المرض (توقف المزارع المصابة وخسارة غير المصابة)

١- توقف مزارع الدواجن المصابة عن الإنتاج

مع استمرار انتشار مرض الأنفلونزا أغلقت كافة المزارع التي ظهر فيها المرض والتي لم تقتصر على المزارع الصغيره فقط ولكنها شملت المزارع الكبيرة التي تستخدم تكنولوجياً متطورة - منها مشروع الـ ٣٠ مليون بيضة بالمنوفية ، وأكبر ثالث مزرعة إنتاج دواجن على مستوى الجمهورية بمحافظة الغربية والتي تقدر طاقتها الإنتاجية بنحو ٥٠٠ ألف دجاجة.

ويعنى توقف مزارع الدواجن عن الإنتاج زيادة الطاقات العاطلة فى هذا النشاط من جهة، وتحمل المزيد من الخسائر لقطاع الإنتاج والتسويق والتوزيع من جهة أخرى .

أ- الأثر على قطاع الإنتاج

- تتمثل خسائر قطاع الإنتاج من جراء توقف مزارع الدواجن المصابة عن الإنتاج فيما تم فقده من عوائد عناصر الإنتاج والمتمثلة فيما يلى :
- أ- عائد الإدارة ورأس المال العامل والذي يعكسه صافى عائد المزارع .
 - ب- عائد العمل والذي يعكسه أجور العمالة فى المزارع .
 - ج- عائد الاستثمار الثابت (بعض النظر عن مصادر تمويله) والذي يمثل (هلاك الأصول فى حالة ملكية المزارع أو الإيجار المدفوع .

وتمثل نسبة إجمالى قيمة هذه العوائد بنحو ١١,٤% من إجمالى سعر بيع دجاج التسمين وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٢) وعلى فرض ثبات هذه النسبة فى باقى أنواع المزارع يمكن تقدير قيمة الخسائر الاقتصادية لتوقف المزارع عن الإنتاج فى ظل ثلاث افتراضات بديله لنسب المزارع المتوقفة عن الإنتاج وهى ٢٥% ، ٥٠% ، ٧٥% من إجمالى المزارع العاملة ، ويمكن تجاوزاً اعتبار أن ذلك يعنى أيضاً إنخفاض ٢٥% ، ٥٠% ، ٧٥% من حجم وقيمة الإنتاج .

وفي ضوء ذلك تبلغ قيمة خسائر قطاع الإنتاج ممثلة في عوائد عناصر الإنتاج في ظل الفروض الثلاثة المشار إليها بحوالى ٤٢,٧ ، ٨٥,٤ ، ١٢٨,١ مليون جنيه على التوالى ، تمثل خسائر قطاع الدواجن المنزلى نحو ٣٠% منها .

ب- الأثر على قطاع التسويق والتوزيع

تتمثل خسائر قطاع التسويق والتوزيع من جراء توقف مزارع الدواجن عن الإنتاج فيما تم فقده من هوامش تسويقه (الفرق بين سعر المنتج وسعر التجزئة) والذي يقدر في ظل البدائل الثلاثة المذكورة بنحو ١٤٨,٣ ، ٢٩٦,٥ ، ٤٤٤,٨ مليون جنيه لكل منها على الترتيب لمسوقى وموزعى الدواجن وبنحو ٦٥,٨ ، ١٣١,٦، ١٩٧,٤ مليون جنيه على التوالى لمسوقى وموزعى البيض .

ويمكن عرض تلك التقديرات إجمالاً في الجدول رقم (٣) ومنه يتبين أن أكثر البدائل تفاؤلاً (توقف ٢٥% من المراكز) يعنى فقد عوائد قيمتها نحو ٢٥٦,٨ مليون جنيه فى قطاعى الإنتاج والتسويق ، تمثل خسائر قطاع التسويق والتوزيع نحو ٨٣,٤% من إجمالى تلك الخسائر وهى نسبة تفوق كثيراً نسبة خسائر قطاع التسويق والتوزيع فى مرحلتى الإشاعات وإعدام ونفوق الطيور .

جدول رقم (٣)

قيمة خسائر قطاعى الإنتاج والتسويق نتيجة توقف مزارع

الدواجن فى ظل ثلاثة افتراضات بديلة

الافتراضات	قيمة العوائد المفقودة بالمليون جنيه		
	قطاع الإنتاج	قطاع التسويق والتوزيع	إجمالية
الأول (٢٥%)	٤٢,٧	٢١٤,١	٢٥٦,٨
الثانى (٥٠%)	٨٥,٤	٤٢٨,١	٥١٣,٥
الثالث (٧٥%)	١٢٨,١	٦٤٢,٢	٧٧٠,٣

وفي ضوء ما سبق فإن توقف المزارع عن مواصلة دوراتها الإنتاجية التالية فى القريب العاجل سينعكس بلاشك على نشاط مزارع الأمهات فبالإضافة إلى إصابة العديد منها بالمرض فقد توقف جانب كبير منها عن تفريخ البيض - حيث تم بيعه كبيض للمائدة فى الأسواق - وهو ما سوف يؤثر على المعروض من الدواجن وأسعار لحوم الدواجن

والبيض خلال الشهور القادمة، الأمر الذى يترتب عليه الاستيراد من الخارج لسد الفجوة والحفاظ على الأسعار .

هذا ولم يقتصر توقف الوحدات الإنتاجية على تلك الخاصة بالدواجن فقط، ولكنها نالت مثلتها الخاصة بتربية الحمام، حيث أنه بناء على القرار الأول للجنة القومية لمواجهة أنفلونزا الطيور بإعدام كل ما هو طائر يربى على أسطح المنازل تم هدم المئات من أبراج الحمام - رغم عدم ثبوت إصابته بالمرض أو نقله له - ولم يقتصر الأمر على الريف والقرى، بل امتد إلى المدن بتكسير غيات ولوفات (أماكن تربية) حمام الزينة والمراسلة والهزاز والذى تتميز به مصر منذ أيام الفتح العربى مما أدى إلى فقدان مصر لآلاف من الحمام(*)، فضلاً عن التزام معظم المربين بحبس التنام في أماكن تربيته مما يعرضهم للحرمان من مصدر رزق وممارسة هواية مفيدة بجانب ما قد يسفر عنه ذلك من تهديد آلاف المربين بالبطالة.

٢ - خسائر المزارع غير المصابة

لم تتوقف الخسائر لدى المزارع المصابة فقط ولكنها امتدت إلى المزارع التى لم يظهر بها المرض بعد حيث أنه فى ظل إجماع نحو أكثر من ٧٠% من المواطنين بعد الإعلان عن ظهور المرض واستمرار الأزمة عن استهلاك الدواجن فإن الطلب على الدجاج انخفض إلى أدنى مستوياته ، وبالتالي لم تتمكن المزارع من تصريف مالىها من دجاج أو بيض ، وقد زاد من تفاقم المشكلة بصورة أكبر عدم تواجد مجازر بكافة المحافظات ، والنقص فى طاقة التبريد والتجميد (الثلاجات) الكافية لاستيعاب الكم الكبير من الإنتاج اليومى للدواجن من جهة، وحظر نقل الدواجن فيما بين المحافظات بدون تصريح من الجهات البيطرية والتنفيذية من جهة أخرى، وغلق كافة الأسواق المفتوحة ومتاجر الدواجن من جهة ثالثة، الأمر الذى دفع العديد من أصحاب المزارع الصغيرة والعشوائية لتفادى المزيد من الخسائر إلى ذبح الدواجن (ليلاً) وبيعها (صباحاً) بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها (٣ جنيه/دجاجة) للفقراء ومحدودى الدخل وعلى فرض أن ٣٠% فقط من المزارع اتخذت هذا السلوك فى معنى ذلك خسارة أخرى قدرها ٢٦٦ مليون جنيه (٢٠٣.٨ مليون دجاجة × ٠.٣ × ١.٥ كجم/دجاجة × ٤.٩ جنيه/كجم - ٦٨.١ مليون دجاجة × ٣ جنيه/دجاجة).

(*) تصريح لمستشار منظمة الاغذية والزراعة (فao) لمنطقة الشرق الاوسط بجريدة الاهرام في ٢٠٠٦/٤/١٣.

أما أصحاب المزارع الكبيرة غير المصابة فتمثلت خسائرهم في ظل القيود المشار إليها في إضطرار البعض منهم إلى عدم تصريف إنتاجهم الجاهز للبيع مما كلفهم المزيد من مصروفات التغذية والرعاية والعمالة، فضلاً عن تأخر دورة رأس المال، أما البعض الآخر فقد لجأ مضطراً أيضاً إلى بيع ما لديهم من دواجن إلى الأجهزة الحكومية بسعر ٥ جنيه للدجاجة الواحدة، وهو ما يعنى تحمل أصحاب تلك المزارع إلى خسارة تتراوح ما بين ٢,٤ - ٤,٨ جنيه للدجاجة الواحدة (حسب الوزن).

ومن تداعيات الأزمة على منتجي الدواجن لجوء بعض أصحاب المزارع غير المصابة إلى تحصين الطيور بالمصل الواقى على نفقتهم الخاصة ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من تلك المزارع نفقت طيورها بعد تحمل تكلفة التحصين وقد حدث ذلك مع أحد المزارع الكبرى التى تقدر طاقتها بنحو ١,٥ مليون دجاجة سنوياً.

فضلاً عن ماسبق فإنه من الآثار السلبية لتعثر نشاط مزارع ومشروعات الدواجن التى اعتمدت على القروض لتمويل استثماراتها ونشاطها الإنتاجى توقف معظمها عن سداد القروض للبنوك ومصادر التمويل المختلفة ، وتقدر إجمالى قروض الثروة الداجنة بنحو ٣٠٠ مليون جنيه^(١)، يبلغ نصيب بنك التنمية والائتمان الزراعى منها حوالى ٢١٠ مليون جنيه . وهو ما يعنى إصابة المنتجين والمربين بأزمات مالية لتزايد عبء سداد القروض عليهم، ومن ثم عدم توفر سيولة لديهم لمعاودة نشاطهم الإنتاجى مرة أخرى.

ولا يجب في هذا الإطار إغفال الآثار الاقتصادية للأزمة على حياة الأسر محدودة الدخل التى نفق ما لديها من طيور منزلية (تعتمد عليها في غذائها) أو التى توقفت مشروعاتها الإنتاجية (التي تعتمد عليها في تحسين دخلها) وخاصة تلك التى تعتمد على القروض.

وابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى

أ - ارتفاع عدد وفيات البشر إلى أربعة مواطنين
إن ارتفاع عدد وفيات البشر إلى أربعة مواطنين من بين إجمالى ١٢ مصاباً يعد مؤشراً خطيراً (رغم صغر العدد) ، حيث تعد مصر الدولة التاسعة من بين ٤٠ دولة فى

(١) الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٩٣٨ ، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧ .

- العالم انتشر فيها مرض أنفلونزا الطيور بين البشر (بلغ مجمل حالات الإصابة بها حتى الآن ١٩٠ حالة منها ١٠٧ حالة وفاة) وترجع هذه الخطورة لعدد من الأسباب منها:
- التداعيات الاجتماعية الخطيرة على أسر المتوفين.
 - استمرار الممارسات الخاطئة للمواطنين في مواجهة الأزمة وخاصة في ظل عدم وعي وتعايش المواطنين مع الطيور في المنازل وفوق الأسطح .
 - التخوف من تحور فيروس المرض واكتساب القدرة على نقل المرض من شخص لآخر مما يزيد من إصابات البشر وما يترتب عليها من عواقب اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق .
 - قد يؤثر تزايد عدد الوفيات سلباً على النشاط السياحي كما حدث في العديد من الدول السياحية التي أصيبت بالمرض.

ب- زيادة معدلات البطالة

مما لا شك فيه أن أزمة أنفلونزا الطيور وتداعياتها الاقتصادية سوف تضيق المزيد من المواطنين العاملين في صناعة الدواجن إلى قائمة العاطلين فنفوق وإعدام نحو ١٥% من أعداد الدواجن المتاحة (بجانب الأضرار التي لحقت بمشروع الـ ٣٠ مليون بيضة بالمنوفية) يعنى توقف عدد كبير من المزارع العاملة في هذا المجال ومن ثم تشريد الآلاف من العاملين في هذه المزارع ، كما أن انخفاض استهلاك الدواجن إلى نحو ٧٠% مما كان عليه قبل بداية الأزمة قد يعنى أيضاً توقف المزيد من المزارع غير المصابة بالمرض ومن ثم تسريح ما لديهم من عمالة ، فضلاً عن أن توقف كافة محال تجارة الدواجن والبالغ عدد المسجل منها بنحو ٥٠ ألف متجر يعنى فى الواقع أن مايقرب من ١٥٠ ألف عامل (على فرض أن متوسط العاملين ٢ عامل/متجر بالإضافة إلى صاحب المتجر) من المشتغلين بتلك المحال قد توقف عن العمل على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء الخاص بغلق هذه المحال قد أعطى الحرية لأصحابها لتحويل نشاطهم لبيع الدواجن المبردة والمجمدة أو لأى نشاط آخر ، إلا أن العديد ممن حاول منهم تغيير نشاطه قد لاحقه الفشل نظراً لعدم وجود الإمكانيات المادية (الثلاجات) والخبرة من جهة ، وعدم توافر الدواجن المذبوحة وتقلص الطلب عليها من جهة أخرى .

ومن تداعيات الأزمة كذلك أنه قد ترتب عليها غلق معظم مصانع إنتاج الأعلاف ، ومن ثم تسريح ما لديهم من عمالة .

ج- انخفاض عوائد الأطراف الأخرى المتعاملة في صناعة الدواجن

إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدواجن لم تقتصر على مزارع دواجن التسمين وإنتاج بيض المائدة ومحطات أمهات التسمين والبياضة ولكنها امتدت إلى كافة الأطراف الأخرى المتعاملة في صناعة الدواجن وذلك بتأثيرات متباينة توقفت على مدى اعتماد تلك الأطراف على الدواجن ومنتجاتها، والفرص البديلة أمامها لتغيير نشاطها، ومدى قدرتها المالية على ذلك ، ومن هذه الأطراف المنشآت الصناعية التي تقوم بتجهيز وتصنيع وتعبئة لحوم الدواجن، والمنشآت العاملة في مجال التجارة الخارجية والداخلية لمدخلات ومخرجات هذه الصناعة وبورصة الدواجن، وذلك بجانب محلات المأكولات وخاصة تلك التي يعتمد نشاطها الأساسي على وجبات الدواجن .

د- تزايد الأعباء المالية على الدولة

انعكست التداعيات الاقتصادية لأزمة انفلونزا الطيور على الدولة في أكثر من صورة، تتمثل الأولى فيما تدفعه الدولة من ملايين الجنيهاً كتعويضات لأصحاب المزارع والمتاجر المتضررة من الأزمة ، حيث بدأت الدولة في صرف ١٠٠٠ جنيه لكل صاحب متجر من متاجر بيع الدواجن والتي يبلغ عدد المرخص منها ٥٠ ألف متجر بإجمالي قدره ٥٠ مليون جنيه ، وذلك بخلاف ماتقدمه من تعويض لأصحاب المزارع المصابة بواقع ٥ جنيه عن كل دجاجة يتم إعدامها وإجمالي ١٥٠ مليون جنيه ، وبجانب ذلك تتحمل الدولة ملايين الجنيهاً في استيراد الأمصال التي تستخدم في تحصين الطيور - تم استيراد ٢٥ مليون جرعة- وأيضا العقار المعالج للمصابين من البشر . أما الصورة الثانية لتلك التداعيات فتتمثل فيما خسرت ميزانية الدولة من ضرائب ورسوم جمركية كانت تحصل عليها من الأنشطة الإنتاجية والتجارية الخاصة بصناعة الدواجن .

هـ- تداعيات الأزمة على المستهلكين

شارك المواطنون في تفاقم أزمة الطيور من جهة وتأثروا بها سلباً كمستهلكين من جهة أخرى ، أما مشاركتهم فتمثلت في إحجامهم عن استهلاك الطيور والافتقار إلى الوعي في تعاملهم مع الأزمة .

أما الآثار السلبية للأزمة على المستهلكين فتتمثل (في الوقت الراهن) في حرمان جانب كبير منهم من لحوم الدواجن التي تعد مصدراً رخيصاً للبروتين الحيواني وخاصة لمحدودي الدخل ، كما أنه من المتوقع في ظل توقف نسبة من المزارع عن الإنتاج أن ترتفع أسعار الدواجن والبيض من جهة وأسعار بدائل البروتين الحيواني الأخرى من جهة أخرى وهو ما قد يؤثر سلباً على دخل الأسر ومستوى معيشتهم .

وأخيراً نود الإشارة أن سيناريو الأزمة الحالي يشير إلى أن المشكلة أصبحت غير سهلة وتحتاج إلى المزيد من العمل والجهد والوقت، فضلاً عن أن تداعياتها ستستمر لفترة قادمة (لاتقل عن خمسة شهور) والتي لن تشهد فقط مزيداً من الخسائر في الاستثمارات في صناعة الدواجن وفي حجم الإنتاج وقيمة الدخل المتحقق منها ولكنها ستمتد إلى كافة الأطراف عامة والمستهلكين خاصة، حيث قد تشهد المزيد من تداعيات تقلص حجم نشاط دواجن التسمين والبيض نتيجة للإعدامات أو النفوق أو ذبح السليم منها خلال الأزمة وقد ظهرت بوادر ذلك حالياً حيث ارتفع سعر كرتونة البيض من ٥ جنيه (وصل في بعض الأحيان إلى ٣ جنيهات) في بداية الأزمة إلى نحو ١١,٥ جنيه الآن، كما تخلو العديد من متاجر ومحلات بيع السلع الغذائية حالياً من وجود الدواجن المجمدة أو المبردة ، وهو ما قد سيترتب عليه ارتفاع سعرها مستقبلاً ، كما أن عملية إحلال وتجديد جدد وأمهات الدواجن ذات السلالات المحسنة التي يعتمد عليها في دورات التسمين علاوة على تكلفتها المادية المرتفعة فهي تحتاج إلى فترة ليست بالقصيرة حتى تصل هذه الصناعة إلى طاقتها ومعدلاتها الطبيعية ، وإلى أن يتحقق ذلك هناك احتمالات كبيرة للإجهاض لإستيراد الدواجن والبيض من الخارج لسد الفجوة المتوقعة .

فضلاً عن ذلك هناك خوف من هجرة عدد من المستثمرين والعاملين في نشاط تربية الدواجن إلى أنشطة أخرى خوفاً من استمرار أو عودة هذه الأزمة في ظل الاحتمالات الكبيرة لاستمرار الأزمة لفترة تتراوح من ٥-٨ شهور. وهو ما يعنى مزيداً من الطاقات العاطلة ومزيداً من التكلفة لإعادة هيكلة هذه الصناعة مرة أخرى.

نخلص مما سبق إلى أن أزمة انفلونزا الطيور في مصر كان (وسوف يكون) لها تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة ساعد على تفاقمها ما يلي :-
- عدم إدارة الأجهزة المعنية للأزمة بشكل علمي حيث القصور في التنبؤ بحجم الأزمة وسبل مواجهتها وإدارتها ، فضلاً عن تضارب القرارات والإجراءات

والتي كان لها تداعيات خطيرة منها صعوبة نقل السبلّة الملوثة بالميكروب للتخلص منها بعيداً عن المزارع وأماكن إقامة المواطنين، عدم توفر أماكن الدفن الصحية مما ترتب عليها نقل النافق من الدواجن لمسافات طويلة بين المراكز مما يساعد على نشر المرض أو التخلص منها بطرق غير آمنة ، القصور في عدد وطاقة المجازر مما قلل من فرص الاستفادة من أعداد الدواجن المتاحة بالمزارع غير المصابة، وذلك بجانب الصعوبات التي تواجه نقل الدواجن السليمة بين المحافظات .

- انتشار تربية الدواجن في المنازل بعيداً عن الإشراف البيطري وفي حظائر بعيدة عن المواصفات البيئية والصحية ، فضلاً عن مخالطة المواطنين لها، وذلك بجانب وجود الآلاف من المزارع العشوائية وغير المرخصة .
- السلوك غير الإيجابي للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمة.
- تراخي الأجهزة التنفيذية وعدم التزام المحليات بالإجراءات الوقائية .

سبل المدن من أزمة الطيور وتداعياتها الاقتصادية مستقبلية

- (١) أهمية وجود آلية لإدارة الأزمة تبدأ في تكوين قواعد تحتية لها على مستوى المحافظات والمراكز والمدن لاستشعار وجود الأزمة عن طريق جمع البيانات الدقيقة والمعلومات التي ستتيح وضع سيناريوهات عن كيفية إدارة الأزمة. ولن يتأتى ذلك بدون تكاتف جهود كافة الأجهزة والمنظمات الأهلية والمواطنين مع الحكومة.
- (٢) إعادة هيكلة قطاع صناعة الدواجن مستقبلاً ووضعها تحت الإشراف العلمى والبيطري المنظم بداية من تدقيق وتحديث البيانات والمعلومات غير الكاملة عن هذا القطاع ، واختيار مواقع المزارع بعيداً عن الكتل السكنية ، وتأهيلها وتطويرها إلى توفير المجازر الآلية بكل محافظة.
- (٣) تشجيع مشروعات إنتاج مصادر البروتين الحيوانى البديلة - وخاصة الرخيصة منها- لتعويض النقص في بروتين الدواجن كالأرانب والأغنام. كما يمكن في هذا الإطار التوسع في مزارع تربية الدواجن البلدية ذات السلالة المصرية الأصيلة والتي تمتاز بقوة جهاز المناعة لديها، وذلك بجانب إحياء مشروع البتلو.

- (٤) مطالبة جهات التمويل بتوفير القروض الميسرة للمستثمرين في النشاط الداجنى، مع تسهيل إجراءات إعادة جدولة ديون المتضررين منهم، وتسهيل إجراءات واشترطات صرف التعويضات لأصحاب المزارع المصابة وأصحاب محال تجارة الدواجن التى تم إغلاقها ، مع إعفائهم من الضرائب.
- (٥) دراسة تجارب الدول التى نجحت في القضاء على مرض انفلونزا الطيور.
- (٦) إنشاء صندوق لتأمين الصناعة الداجنة وموازنة أسعارها ولتقديم المساعدة في وقت الكوارث حماية للصناعة واستثماراتها يتم تمويله من خلال رسوم منخفضة يتم فرضها على المستثمرين في بعض حلقات هذه الصناعة.
- (٧) الالتزام بتطبيق توصيات منظمة الصحة العالمية الخاصة بتدابير مواجهة الأزمة.
- (٨) تغيير الثقافة المجتمعية لتداول واستهلاك لحوم الدواجن في مصر .

العوامل المرتبطة بأزمة أنفلونزا الطيور وبعض الآثار البيئية المحتملة(*)

مقدمة:

أنفلونزا الطيور مرض فيروسي معدى بين الطيور والحيوانات ويسببه عادة فيروس يصيب الطيور وبشكل أقل الخنازير.

ينتشر المرض من دولة إلى أخرى عن طريق التجارة الدولية للدواجن أو عن طريق الطيور المهاجرة مثل الطيور البرية الصغيرة.

ينتقل فيروس أنفلونزا الطيور من الطيور إلى الإنسان عن طريق التعامل مع الطيور المصابة، أو استنشاق إفرازاتها أو مخلفات الطيور المصابة، أو لمس أى سطح ملوث بالفيروس(**).

يتضح مما سبق، أن مرض أنفلونزا الطيور يرتبط بعوامل كثيرة، يلعب الوعى دورا خطيرا فى انتشار المرض، كما تشمل تأثيراته نواحى عديدة منها اقتصادية واجتماعية وبيئية.

نحاول فى هذه الورقة إلقاء الضوء على بعض العوامل، التى يحتمل ارتباطها بظهور المرض وانتشاره وبعض الآثار البيئية له، وذلك من خلال ما نشر عن الجهات الحكومية الرسمية (مثل وزارة الصحة والسكان، وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الإعلام/ الهيئة العامة للاستعلامات) بالإضافة إلى ما نشر بالجرالد الوطنية (مثل جريدة الأهرام).

(*) أ.د / نفيسة أبو السعود، مستشار ومدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، معهد التخطيط القومى.

(**) نشرة وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات والوكالة الأمريكية للتنمية.

١ - بعض الملاحظات ذات الأهمية

باستعراض بعض ما نشر عن قضية أنفلونزا الطيور، هناك بعض الملاحظات التي لا يجب إغفالها وهي:

أولاً: ظهر مرض أنفلونزا الطيور بين الطيور فى ١٩ محافظة من محافظات مصر هي:

محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم

الإسكندرية - البحيرة - الغربية - دمياط

كفر الشيخ - الدقهلية - المنوفية

الإسماعيلية - السويس - الشرقية - بورسعيد

بنى سويف - سوهاج - المنيا - قنا.

تختلف هذه المحافظات اختلافا جوهريا فى المستوى الحضري، والظروف المناخية، والموقع بالنسبة لحركة الطيور المهاجرة.

ثانياً: أكثر المحافظات ظهرت بها حالات إصابة بين الطيور هي محافظات الجيزة والقليوبية والشرقية والغربية والمنوفية وجميعها محافظات ريفية، تنتشر بها مزارع الدواجن.

ثالثاً: هناك محافظات لم تظهر بها أى إصابات بالرغم من وجود مزارع للدواجن بها مثل محافظات أسوان، الوادى الجديد وأسيوط.

رابعاً: هناك دول كثيرة فى قارتى أوروبا وآسيا ظهر بها المرض منها ألمانيا، النمسا، الصين، إندونيسيا، رومانيا. وقد تفشى المرض فى ألمانيا والنمسا بين القطط والكلاب.

خامساً: هناك دول أخرى فى نفس القارات لم يظهر بها المرض مثل المملكة السعودية.

يتضح مما سبق أن هناك عوامل كثيرة قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فى ظهور وانتشار مرض أنفلونزا الطيور، من هذه العوامل المحتملة درجات الحرارة، فقد تلاحظ انتشار هذا المرض عندما تقل درجات الحرارة عن ٢٠ درجة مئوية (الإدارة المركزية لحماية الطبيعة بجهاز شئون البيئة).

٣- الطيور المهاجرة وارتباطها بمرض أنفلونزا الطيور:

تمثل مصر المعبر اليابس الوحيد بين ثلاث قارات هي أوروبا وأفريقيا وآسيا، لذلك فإن مصر هي إحدى أهم طرق هجرة الطيور في العالم حيث تعبر مئات الملايين من الطيور خلالها كل ربيع وخريف، وتقضى الكثير من الطيور الشتاء في المناطق الرطبة مما يجعلها مشتبى دولى هام للطيور المائية.

حدد دليل المناطق الهامة للطيور في مصر ٣٤ موقعا كمناطق هامة للطيور في مصر. تقع خمسة عشر منطقة من هذه المناطق في محميات معلنة، كما تقع خمسة مناطق بداخل مناطق يجمع حمايتها. وهذه المناطق هي:

(أ) مناطق المحميات المعلنة:

- ١- بحيرة البردويل (شمال سيناء)
- ٢- الزرانيق (شمال سيناء)
- ٣- بحيرة البرلس (كفر الشيخ)
- ٤- بحيرة قارون (الفيوم)
- ٥- وادى الريان (الفيوم)
- ٦- جزيرة تيران (جنوب سيناء)
- ٧- نبق (جنوب سيناء)
- ٨- رأس محمد (جنوب سيناء)
- ٩- سانت كاترين (جنوب سيناء)
- ١٠- جزيرة وادى الجمال (البحر الأحمر)
- ١١- جزيرة كولوان (البحر الأحمر)
- ١٢- جزيرة الزبرجد (البحر الأحمر)
- ١٣- جزر سيال (البحر الأحمر)
- ١٤- جزر روابل (البحر الأحمر)
- ١٥- جبل علبة (البحر الأحمر)

(ب) مناطق مزمع حمايتها:

- ١- منطقة أبرق (البحر الأحمر)
- ٢- جبل مغارة (شمال سيناء)
- ٣- القسيمة (شمال سيناء)

- ٤- وادى جرافى (شمال سيناء)
٥- صحراء القصر (مرسى مطروح)

(ج) باقى المناطق:

- ١- بحيرة الملاحة (شمال سيناء)
٢- البحيرات المرة (الإسماعيلية)
٣- بحيرة المنزلة (بورسعيد)
٤- بحيرة أدكو (البحيرة)
٥- بحيرة مريوط (إسكندرية)
٦- وادى النطرون (الجيزة)
٧- جنوب النيل (الأقصر)
٨- خزان أسوان (أسوان)
٩- بحيرة ناصر (أسوان)
١٠- جزر الغردقة (البحر الأحمر)
١١- السويس (السويس)
١٢- جبل الزيت (السويس)
١٣- سهل القاع (جنوب سيناء)
١٤- العين السخنة (السويس)

أشارت التصريحات المنشورة الصادرة عن الإدارة المركزية لحماية الطبيعة
بجهاز شئون البيئة إلى ما يلى:

- ١- جميع الطيور المهاجرة تحت السيطرة، وتقوم الوزارة بجهد خارق فى ملاحظة
وتحليل عينات الطيور منذ الإعلان عن بدء موسم الهجرة.
٢- سجل برنامج الرصد بالمحميات الطبيعية ٨٨٠٣ طيور بالمحميات ذات الأهمية
للطيور المهاجرة وجميعها بحالة جيدة ولا توجد حالات نفوق.
٣- لم يحدث أن سجل انتقال عدوى أنفلونزا الطيور H5N1 من طائر مهاجر إلى
إنسان، وكل الإصابات البشرية التى اكتشفت على مستوى العالم حدثت نتيجة تعرض
ممتد للطيور المنزلية المصابة.
٤- الأدلة التى تثبت دور الطيور البرية فى نقل العدوى ضئيل جدا.

٥ - انتشار مرض أنفلونزا الطيور غير مرتبط بتوقيات أو اتجاهات حركة الطيور المهاجرة.

ولكن، وفقا لما نشرته غرفة العمليات المركزية بوزارة الصحة والسكان المصرية فإن الطيور المهاجرة تستخدم مياه البرك والبحيرات للحصول على الماء والغذاء وبالتالي قد تصبح هذه المياه مصدرا للعدوى إذا استخدمت للطيور المنزلية، لذلك يجب عدم استخدام مياه البرك والبحيرات للطيور المنزلية.

يتضح مما سبق أن إصابة الطيور المهاجرة بفيروس أنفلونزا الطيور من المحتمل أن يتسبب بطريقة غير مباشرة في إصابة الطيور المنزلية، في حالة استخدام الطيور المنزلية لمياه برك أو بحيرات ملوثة بالفيروس الناجم عن استخدام الطيور المهاجرة المصابة لهذه المياه.

ولكن هذا الاحتمال ضعيف جدا نظرا لعدم تسجيل إصابات لطيور مهاجرة وبالتالي عدم حدوث تلوث لمياه برك أو بحيرات من هذا المصدر.

٣ - الخنازير وارتباطها بمرض أنفلونزا الطيور:

بناء على ما نشر بجريدة الأهرام ٢٠٠٦/٣/١٢:

- جسم الخنزير يمكنه بسهولة أن يلتقط فيروس الأنفلونزا من الطيور ومن البشر معا ليتكون بداخله "مجين" جديد من الأنفلونزا. ثلثي يصعب على الجهاز المناعي للإنسان مواجهتها. وقد حدث نفوق جماعي للخنازير بمناطق المعتمدية والبراجيل وصفط اللبن بالجيزة. حيث نفق نحو ٩٠ خنزير نتيجة إصابتها بمرض غامض وقد وجدت جثث الخنازير النافقة ملقاة في مياه الترعى بهذه المناطق وقد تم تشكيل لجنة لسحبها من المجارى المائية مع أخذ عينات منها للوقوف على سبب نفوقها.

- محافظات القاهرة الكبرى يوجد بها أكبر تجمعات للخنازير بمناطق البراجيل والدوقية والقليوبية التي تحظى وحدها بـ ٥٥ مزرعة تضم أكثر من أربعين ألف حيوان

وجميعها غير منفصلة عن أسر المربين وأطفالهم. كما أنها مفتوحة وتختلط معها الطيور سواء البرية أو الداجنة أو المقيمة كالهدهد وأبو قردان والغربان والعصافير. ومناطق الخزائير مناطق جاذبة للطيور المهاجرة نظرا لوجود مخلفات الطعام بها على الدوام.

يتضح مما سبق أن هناك ضرورة لدراسة وتحديد التدابير اللازمة بشأن منع انتقال فيروس أنفلونزا الطيور إلى الخزير، وقد يكون ذلك من خلال:

- نقل حظائر الخزائير إلى خارج التجمعات السكنية عن أماكن هجرة الطيور بعيدا .
- توفير نظم تغذية بعيدا عن القمامة.
- فصل أماكن معيشة المربين عن الحظائر حتى يتم منع دائرة وصول الفيروس إلى الإنسان.

هذا، وتدرس محافظة الجيزة مع وزارة الدولة لشئون البيئة أكثر من مكان لنقل حظائر تربية الخزائير الموجودة بمنطقة المعتمدية والبراجيل وأرض اللواء إلى أحد هذه المناطق بعد التأكد من صلاحيتها وأخذ الموافقات اللازمة.

٤- بعض الآثار البيئية المرتبطة بمرض أنفلونزا الطيور:

كما سبق ذكره، فإن انتشار مرض أنفلونزا الطيور يمكن أن يحدث عن طريق الطيور المهاجرة، كما ينتقل إلى الإنسان عن طريق تعامله مع الطيور المصابة أو النافقة أو مع مخلفاتها أو استنشاق هواء ملوث بانبعاثات ناجمة عنها. وعلى ذلك ، فإن الطيور المصابة ومخلفاتها يجب التعامل معها على أنها مخلفات ذات خطورة شديدة تحتاج إلى إجراءات للحماية أثناء عمليات التجميع والنقل والتخلص النهائي.

بعد إصابة أو نفوق الطيور، فإن التصرف فيها يتم بأى من الطرق الآتية:

- ١- تجميع الطيور ونقلها إلى مكان محدد للتخلص منها.
- ٢- إعدام هذه الطيور في مكان الإصابة أو النفوق.
- ٣- حرق الطيور المصابة أو النافقة حرقا عشوائيا مفتوحا.
- ٤- إلقاء الطيور المصابة أو النافقة في الطرق أو فى المقالب العشوائية للمخلفات أو فى المجارى المائية.

• تمثل طريقة تجميع الطيور ونقلها وفقا للإرشادات الصادرة عن جهاز شئون البيئة بهذا الشأن، والتخلص منها بالأماكن الرسمية المحددة بكل محافظة، وبالأسلوب الذى يمنع الاتصال المباشر مع الحيوانات مثل القطط والكلاب، طريقة آمنة لا ينجم عنها مخاطر محتملة. وقد حددت وزارة البيئة ٥٣ موقعا للتخلص الآمن من الطيور المصابة أو النافقة يمكن نقل هذه الطيور إليها ودفنها بالطرق الآمنة. ولكن نظرا لضخامة كمية الطيور التى تم إعدامها أو النافقة فإن بعض هذه المواقع قد امتلأت عن آخرها وبالتالي لم تعد تحتل استيعاب كميات إضافية، وبالتالي تمثل تهديدا خطيرا خاصة فى حالة عدم وجود مواقع أخرى آمنة.

• يخرج فيروس أنفلونزا الطيور من جسم الطائر المصاب أو النافق مع فضلاته، وبالتالي فإن روث الطيور أو السبلة تكون حاملة للميكروب وتمثل خطورة شديدة إذا تم استخدامها لتسميد الأراضى الزراعية كما هو متبع فى الظروف العادية.

ومن المخاطر المحتملة لهذه المخلّفات (السبلة):

أ- تسبب تلوث للتربة الزراعية، وللنباتات بعد ذلك.

ب- تتطاير فى الهواء فتسبب تلوث للهواء ويمكن أن ينتقل الميكروب عن طريق الهواء عند استنشاقه إلى الطيور وإلى الإنسان.

ج- باستخدام هذه السبلة فى الأراضى الزراعية، يمكن أن ينتقل الميكروب إلى مياه الصرف الزراعى فيسبب تلوث للمياه. ويمكن أن تلعب المياه دورا فى نقل العدوى وانتشارها بين الطيور وخاصة الطيور المائية.

د- أثناء نقل هذه السبلة يمكن أن تسبب مخاطر للأشخاص القائمين على عملية النقل إذا لم تراعى القواعد التى تم وضعها.

هـ- القوارض والحشرات يمكن أن تلعب دورا فى نقل وانتشار العدوى والحيوانات الأخرى.

• يؤدي استخدام أدوات ملوثة بمخلفات الطيور المصابة أو النافقة إلى إصابة محتملة.

• عند نقل طيور نافقة أو مصابة فإن وسائل النقل تمثل مصدر خطورة محتمل إذا لم يراعى متطلبات الحماية والأمان.

• يؤدي التخلص العشوائي من الطيور النافقة أو المصابة في مكان الإصابة إلى احتمال تلوث التربة مع زيادة فرصة نقل الميكروب إلى الحيوانات والقوارض والتي تعمل كناقلات ميكانيكية لانتشار المرض، بالإضافة إلى تحلل هذه المخلفات في نفس المكان وتساعد روائح كريهة تحمل مسببات المرض.

• التخلص من الطيور النافقة أو المصابة بالقائها في المجارى المائية من الممكن أن يسبب تلوث للمياه وبالتالي إذا استخدمت هذه المياه للرى محتمل أن تؤثر على النباتات وإذا استخدمت لشرب الطيور والحيوانات من المحتمل أيضا التأثير الضار عليها.

• التخلص من الطيور المصابة أو النافقة أو التي تم إعدامها في المقالب العشوائية يمثل تهديدا خطيرا للمنطقة لاحتمال نقل الميكروب بأحد الوسائل الآتية:

- ميكانيكا عن طريق القوارض والحيوانات مثل القطط والكلاب.
- استنشاق هواء ملوث.

- جامعى القمامة عند تجميع المخلفات من المقالب لنقلها إلى أماكن التخلص النهائي.

- تعامل الأطفال والأفراد بدون وعى مع هذه المناطق.

- تحلل هذه المخلفات وتساعد روائح كريهة محملة بفيروس المرض.

• حرق الطيور المصابة أو النافقة حرقا عشوائيا مفتوحا يؤدي إلى تلوث الهواء بالانبعاثات الخطيرة - الخانقة والسامة والممرضة - وبالتالي إصابة الأفراد في المنطقة.

• إن الأجهزة الملوثة والعربات والأقفاس والملابس خاصة الأحذية من الممكن أن تحمل العدوى من مكان لآخر.

• - الوعي والسلوكيات وارتباطها بمرض أنفلونزا الطيور:

يلعب الوعي والسلوك تجاه التعامل مع الطيور أو مع مخلفاتها دورا هاما فى انتشار المرض. فالتربية العشوائية للدواجن مسنولة إلى حد كبير عن الإصابة بأنفلونزا الطيور بين البشر، وانتشار المرض بين الطيور.

وعدم الالتزام بالضوابط والقواعد المعلن عنها كإجراءات ضرورية للحد من انتشار المرض، كان تفتح محال الدواجن ليلا وتبيع الطيور للناس بدون رقابة.

فالقضية ليست قضية حكومة فقط، فهي قضية شعب بالدرجة الأولى ويجب تضافر جميع الجهود للتعامل السليم الآمن مع الطيور خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الطيور المصابة أو النافقة بشرط توفر الوسائل والآليات المؤسسية والتقنية والمكانية اللازمة.

وقد تمت مجهودات كثيرة لرفع مستوى الوعي عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وعن طريق الاتصالات الإلكترونية.

كما صدرت نشرات إعلامية عديدة عن طريق وزارة الصحة والسكان، وزارة الدولة لشئون البيئة والهيئة العامة للاستعلامات للتعريف بهذا المرض وطرق الوقاية والعلاج.

مناقشات وتوصيات

جلسة الخبراء

حول

" الآثار الاقتصادية والبيئية

لأزمة أنفلونزا الطيور في مصر "

تمهيد

لكل أزمة أو كارثة طبيعية كانت أو بشرية تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية ، وتتباين حجم خسائرها وأثرها وتأثيراتها على المشاركين والمستهدفين وعلى الاقتصاد القومى وفقا لحجم الكارثة أو الأزمة ، والمتضررين منها ، ومضاعفاتها ، وطول فترة تواجد الأزمة ، علاوة على سبل إدارة الأزمة ومدى فعالية تلك السبل فى محاصرتها .

ومن الأزمات التى تعرضت لها مصر مؤخراً 'مرض انفلونزا الطيور' الذى بدأ الاعلان عن ظهوره فى مصر منذ ١٧ فبراير ٢٠٠٦ ، بعد انتشاره فى العشرات من الدول الآسيوية والأوروبية منذ أواخر عام ٢٠٠٣ .

ورغم ما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات مشددة منذ الاعلان عن ظهور المرض ، وتطبيق العديد من الشروط الوقائية ، إلا أن هذه الاجراءات لم تحول دون انتشار المرض .

وترجع خطورة هذا المرض الى أن آثاره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية على الاقتصاد القومى بدأت قبل الاعلان عن ظهوره فى مصر بأسابيع عديدة على كافة المستويات ، فضلا عن انتشاره السريع والكبير بعد الاعلان عن ظهوره فى معظم المحافظات المنتجة للدواجن ، وانتقاله مؤخراً الى البشر، الأمر الذى قد يشير الى احتمال تفاقم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مستقبلا .

ونظرا لاهتمام معهد التخطيط القومى بمناقشة كافة القضايا الساخنة المثارة والتى تهم متخذى القرار ، فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦ لمناقشة الآثار الاقتصادية والبيئية لأزمة انفلونزا الطيور فى مصر .

وقد اشترك فى هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه ، وقد قاموا بمناقشة العديد من النقاط التى أثارتها الورقة الخلفية التى قدمت فى الندوة .

وقد أتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في التوصل الى تصورات ورؤى لكيفية مواجهة تلك الأزمة .

التوصيات

(١) ضرورة توافر قاعدة بيانات (حديثة - دقيقة - تفصيلية) حول صناعة الدواجن في مصر .

(٢) اعادة هيكلة قطاع (صناعة) الدواجن مستقبلا ووضع تحت الاشراف العلمى والبيطرى المنظم ، بداية من تدقيق وتحديث البيانات والمعلومات غير الكاملة عن هذه الصناعة ، واختيار مواقع المزارع بعيداً عن الكتل السكنية ، وتأهيلها وتطويرها ، بالاضافة الى توفير المجازر الآلية بكل محافظة .

(٣) ضرورة تشكيل لجنة عليا تتبع مجلس الوزراء مباشرة ، من ممثلين وزارة الصحة ، ووزارة الزراعة ، وزارة البيئة ، وزارة الداخلية ، وزارة الدفاع ، وزارة الاعلان والتنسيق وعمل السيناريوهات المحتملة اللازمة واعداد خطة طوارئ لادارة البلاد فى حالة تفشى الوباء ، وما يضمن الحفاظ على الكيان الاقتصادى وحركة التجارة وسلامة صحة المواطنين .

(٤) انشاء صندوق لتأمين الصناعة الداجنة وموازنة أسعارها ، ولتقديم المساعدة وقت الأزمات ، وذلك لحماية هذه الصناعة ، وبحيث يتم تمويل هذا الصندوق من خلال رسوم منخفضة يتم فرضها على المستثمرين فى بعض حلقات هذه الصناعة .

(٥) مطالبة جهات التمويل المختلفة بتوفير القروض الميسرة للمستثمرين المتعثرين فى النشاط الداجنى ، مع تسهيل اجراءات اعادة جدولة ديون المتضررين .

(٦) تسهيل اجراءات واشترطات صرف التعويضات لأصحاب المزارع المصابة وأصحاب محال الدواجن التى تم اغلاقها مع إعفائهم من الضرائب .

(٧) ان القضية ليست قضية حكومة فقط ، بل قضية شعب بالدرجة الأولى لذا يجب تضافر وتكاتف الجهود للتعامل السليم الآمن مع الطيور خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الطيور المصابة أو النافقة بشرط توفير الوسائل والآليات المؤسسية والتقنية والمكانية اللازمة .

(٨) ضرورة التنسيق بين دول الجوار ودول الاقليم لتبادل المعلومات والتعاون المستمر لتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والامكانيات المادية والمالية لمواجهة هذه الأزمة .

(٩) تشجيع مشروعات انتاج مصادر البروتين الحيواني البديلة ، ولاسيما الرخيصة منها ، وذلك لتعويض النقص فى بروتين الدواجن ، كالأرانب والأغنام ، والتوسع فى مزارع تربية الدواجن البلدية ذات السلالة المصرية الأصيلة والتي تمتاز بقوة جهاز المناعة لديها ، وذلك بجانب احياء مشروع البتلو .

(١٠) ضرورة دراسة واتخاذ التدابير اللازمة بشأن منع انتقال فيروس انفلونزا الطيور الى الخنازير ، ويكون ذلك من خلال :

- نقل حظائر الخنازير الى خارج التجمعات السكنية بعيدا عن أماكن هجرة الطيور .

- توفير نظم للتغذية بعيدا عن القمامة .

- فصل أماكن معيشة المربين عن الحظائر حتى يتم منع دائرة وصول الفيروس الى الانسان . وذلك لان جسم الخنزير يلتقط بسهولة فيروس الانفلونزا من الطيور ومن البشر معا ، ليتكون بداخله "هجين جديد" من الانفلونزا التي يصعب على الجهاز المناعي للانسان مواجهتها .

(١١) الابتعاد عن استخدام مخلفات الطيور المصابة بالفيروس فى تسميد الأراضى الزراعية ، كما هو متبع فى الظروف العادية . حتى لا ينتقل الميكروب الى مياه الصرف الزراعى فيؤدى الى انتشار العدوى بين الطيور وخاصة الطيور المائية ، وكذلك وصول للفيروس الى القوارض والحشرات ويؤدى فى النهاية الى انتشار العدوى ، وكذلك الى باقى الحيوانات الأخرى .

- (١٢) الاسراع بعمل مسح ميدانى لوحدات الانتاج الداجنى العشوائية بهدف اعادة هيكلتها وتنظيمها والارتقاء بها وتحويلها الى قطاع منظم .
- (١٣) العمل على احداث تغير ايجابى لسلوكيات تربية الدواجن الخاطئة ويتم ذلك بتنمية الوعى السلوكى على كافة المستويات والأصعدة (على مستوى الكنائس ، والمساجد ، والمدارس ، والأندية . الخ) .
- (١٤) أهمية تطوير منهجية حساب الخسائر الناتجة عن الأزمة . ووضع سيناريوهات بديلة للحد منها .
- (١٥) دراسة احتمالات نقل العاملين لمواقع عمل بديلة ، واستخدام تكنولوجيا عقد المؤتمرات عن طريق دوائر تليفزيونية مغلقة واستخدام شبكات المعلومات من أجل استمرار العمل وقت انتشار الوباء .
- (١٦) الاسراع بتحديد الشركات المحلية والدولية التى يمكن التعاقد معها لتوفير الأدوية والأمصال اللازمة .
- (١٧) تحديد اسلوب التعامل مع المستشفيات فى حالة توقع انتشار المرض ، لمعرفة مدى استيعابها للحالات المصابة .
- (١٨) الاهتمام الخاص بالمسافرين القادمين من البلاد التى ظهرت بها الاصابة .
- (١٩) أهمية تفعيل مبدأ الشفافية فى الاعلان عن حالات الاصابة حتى لا يتكرر ما حدث فى الصين عندما لم يتم الابلاغ عن تفشى وباء السارس منذ ٣ سنوات .

ورقة للمناقشة

حول

"دعم البورصة المصرية"

إعداد

أ.مريم رؤوف فرح

باحث مساعد

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومي

أ. أماني عبد الوهاب

باحث مساعد

مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات

معهد التخطيط القومي

أ. عيسى فتحي عيسى

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة المجموعة الاستراتيجية لتداول الأوراق المالية

أداء البورصة المصرية بدءاً من يناير عام ٢٠٠٥ وحتى أبريل ٢٠٠٦ *

مقدمة

توفر الأسواق المالية حلقة اتصال قوية بين الادخار والاستثمار، ويمكن أن تؤثر فاعلية الأسواق المالية وكفاءتها تأثيراً ايجابياً على حجم الاستثمار وعلى نوعيته، وذلك محدد مهم للنمو الاقتصادي. وتعتبر البورصة المصرية مثل كل البورصات تعكس الوضع العام للاقتصاد المحلي، كما أنها حساسة لأي توترات سياسية وأمنية، ففي عام ٢٠٠٥ حقق الاقتصاد المصري نمواً يزيد عن ٥%. كما شهد هذا العام تحسن في مؤشرات ميزان المدفوعات الذي بلغ فائضه حوالي ٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، لما عن FDI فحقق حوالي ٣,٩ مليار دولار. كما حدث تحسن في بيئة الاستثمار وذلك عن طريق القيام بتعديلات في قانون الاستثمار وتوحيد نظام التعامل مع جهة واحدة وهي هيئة الاستثمار، أما على الصعيد المالي فشهد القطاع المصرفي عام ٢٠٠٥ أكبر عمليات دمج واستحواذ.

أما عن أداء البورصة المصرية خلال ٢٠٠٥

اتعكس تحسن أداء الاقتصاد المصري على أداء البورصة المصرية وأصبحت على قمة الأسواق المالية الناشئة وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلى وستاندرد آند بورز، واختارت مجلة (News Week) بورصة مصر ضمن أفضل عشرة أسواق مال صاعدة في مستوى العام. وساعد على إنباش البورصة المصرية في عام ٢٠٠٥ تطبيق برنامج الخصخصة: حيث شهد العام ما يزيد عن ١٩ صفقة خصخصة من خلال البورصة المصرية وبلغت عوائدها حوالي ١٤,٩ مليار جنيه وهو ما يمثل ٩٤% من اجمالي عائدات الخصخصة خلال هذا العام. وتم طرح شركات حكومية للاكتتاب العام لأول مرة منذ سنوات باجمالى عائدات بلغت ما يزيد عن ٧,٦ مليار جنيه .

وشهد النصف الثانى من نفس العام تزايد الاستثمارات بشكل كبير فوصل حجم التعاملات اليومية أكثر من مليار جنيه مقارنة بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى النصف الأول من العام ، مما أدى إلى اقبال المزيد فى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب .
ب الذين استحوذوا على ما يزيد عن ٣/١ التعاملات خلال عام ٢٠٠٥ .

* أ. أماتى محمد، عبد الوهاب، باحث مساعد بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات بالمعهد.
- أ. مريم رؤوف فرح ، باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.

ونتيجة لتحسن أداء البورصة المصرية اختار الاتحاد العالمى للبورصات (WFE) مصر كأول دول عربية لتحصل على العضوية الكاملة فى الاتحاد.

وفى سبيل تطوير الأدوات المالية الحديثة تم إدخال العديد من الأدوات ومنها :
(١) تطبيق الشراء الهامشى Margin Trading (أي سداد نسبة ٥٠% على الأقل من قيمة الأوراق المالية المشتراه ، وباقتراض النسبة المتبقية من المصارف المرخص لها مزاوله النشاط .

(٢) بدء التداول عبر الانترنت Online Trading.

١- تطور مؤشر case 30 :

- غلب الاتجاه التصاعدى على أداء مؤشر case 30 خلال العام ليشهد السوق أكبر ارتفاع سنوى يبلغ ١٤٦%.

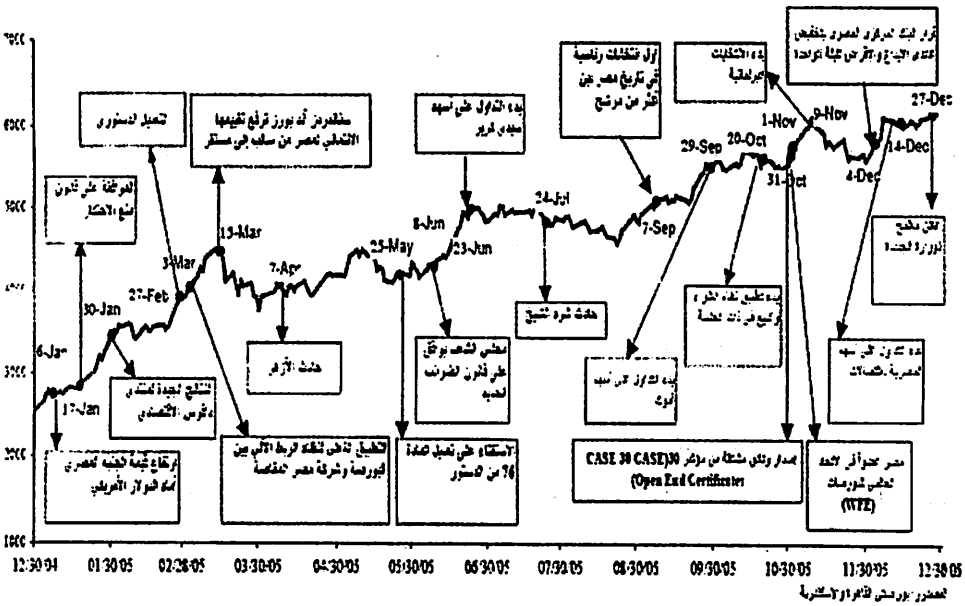
- تأثر السوق بقرار البنك المركزى بتخفيض سعر الفائدة على الودائع بنسبة نصف نقطة مما يعتبر عاملاً إضافياً فى زيادة نشاط سوق الأوراق المالية المصرية مما دفع صغار المستثمرين وحملة الودائع إلى التوجه نحو الاستثمار فى البورصة مما عمل على مضاعفة حجم السيولة، وكذلك تحسن مؤشر case 30.

- استجاب المؤشر بشكل إيجابى أيضاً للتشكيل الوزاري الجديد مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وقيم التداول ومقدار مشتريات الأجانب مقارنة بالمبيعات. ولم يتأثر المؤشر بأحداث الداخلية مثل حادث الأزهر و حادث التحرير.

يوضح الشكل رقم (١)، تطور مؤشر case 30 استجابة لبعض القرارات الاقتصادية والتشريعية.

١ - يضم أكبر ٣٠ شركة فى البورصة خلال عام ٢٠٠٥.

منظور مؤثر CASB0 خلال عام 2005



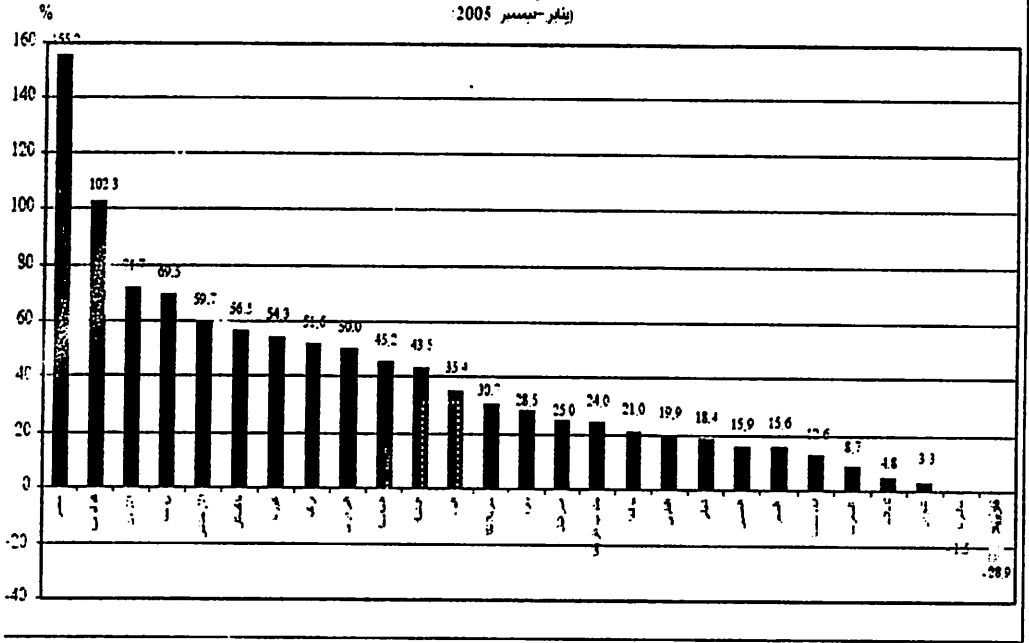
المصدر: التقرير السنوي لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

٢- مقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات الناشئة

- احتلت البورصة المصرية قمة أسواق العالم المتقدمة والناشئة خلال عام ٢٠٠٥ وحقت أكبر ارتفاع في المؤشرات التي تصدرها المؤسسات العالمية.
- ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز جلوبال حوالي ١٥٥,٩% متفوقة بذلك على كل من الأردن والسعودية والمغرب وكذلك على كل من روسيا وتركيا والتشيك والبرازيل.
- بالنسبة لمؤشر ستاندرد آند بورز للاستثمار جاءت مصر بالمركز الأول بارتفاع قدره ١٥٨,٨٥% وجاءت كل من روسيا وكوريا في المركز الثاني بارتفاع قدره ٦٤,٩%.
- ووفقا لمؤشر مورجان ستانلي للسعر MSCI price index جاءت مصر بنسبة ارتفاع قدرها ١٥٥,٢% وتلتها كولومبيا التي حققت ارتفاع قدره ١٠٢,٣٥%.

يوضح الشكل (٢): معدل التغير في مؤشر أسعار MSCI.

معدل التغير في مؤشر سعر MSCI
(يناير-ديسمبر 2005)



المصدر: التقرير السنوي لبورصة مصر و الإسكندرية ٢٠٠٥

ويوضح الجدول رقم (١) أهم مؤشرات البورصة خلال عام ٢٠٠٥ :

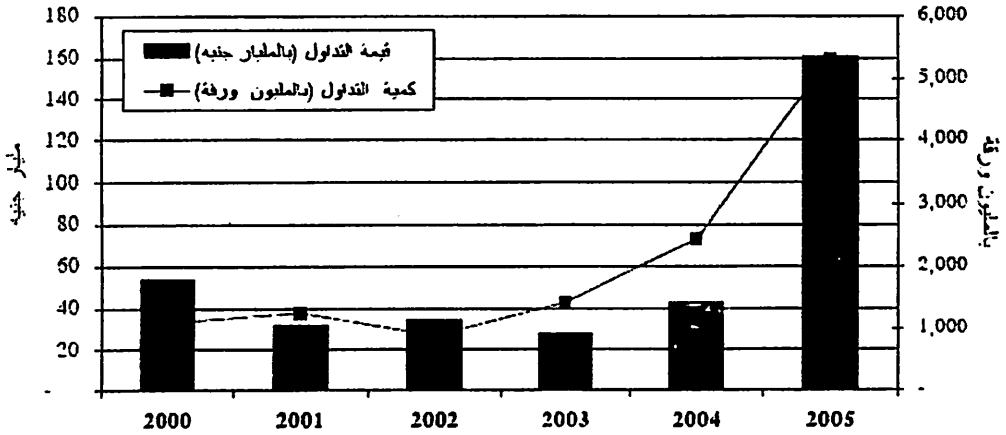
2005	2004	2003	2002	2001	2000	مؤشرات البورصة
5,310	2,435	1,422	904	1,260	1,108	كمية التداول (بالمليون)
4,199	1,796	1,202	707	1,184	1,029	دخل المتصورة
1,112	648	221	197	78	79	خارج المتصورة
160,635	42,374	27,764	34,176	31,796	53,476	قيمة التداول (بالمليون جنيه)
150,924	38,142	23,000	25,799	24,860	45,789	دخل المتصورة
9,711	8,233	4,764	8,377	7,136	8,210	خارج المتصورة
4,210	1,744	1,229	834	1,148	1,286	عدد المعاملات (بالآلاف)
3,992	1,675	1,208	740	1,142	1,276	دخل المتصورة
218	68	24	94	6	10	خارج المتصورة
645	170	114	137	129	218	متوسط قيمة التداول اليومي (بالمليون جنيه)
806	145	94	104	100	185	دخل المتصورة
39	25	20	34	29	33	خارج المتصورة
249	249	244	249	249	249	عدد نداء التداول
744	795	978	1151	1110	1078	عدد الشركات المدرجة
441	503	540	671	643	659	عدد الشركات المتداولة
456	234	172	122	112	121	رأس المال السوقي نهاية العام (بالمليار جنيه)
97	53	41	32	31	38	رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
31.1	14.2	11.5	9.5	14.1	35.3	معدل دوران المسيد (%)
30	27	20	19	18	21	مساهمة الاحتياطي غير المحلي قيمة التداول (%)
159	126	79	-8	-46	-46	معدل تغير في مؤشر IFCI
156	108	48	-2	-43	-44	معدل تغير في مؤشر IFCG
155	118	81	-5	-44	-46	معدل تغير في مؤشر MSCI

المصدر : التقرير السنوي لبورصة مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

ونلاحظ الآتي :

- ١- ارتفاع كمية التداول (بالمليون) بحوالى ١١٨% مما يعكس زيادة نشاط البورصة المصرية.
- ٢- ارتفاع قيمة التداول بحوالى ٢٧٩% .

قيمة وحجم التداول خلال الفترة (2005-2000)

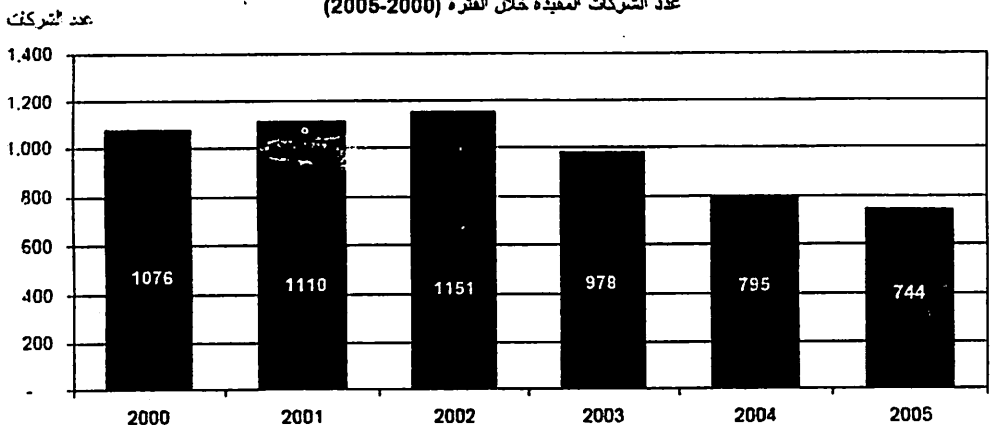


المصدر: التقرير السنوي لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

- ٣- زيادة عدد العمليات (داخل وخارج المقصورة) بحوالي ١٤١,٣% .
- ٤- زيادة متوسط قيمة التداول اليومي (بالمليون جنيه) بحوالي ٢٧٩,٤% .
- ٥- نلاحظ انخفاض عدد الشركات المقيدة في ٧٩٥ شركة إلى ٧٤٤ شركة وكذلك انخفاض عدد الشركات المتداولة من ٥٠٣ شركة إلى ٤٤١ شركة .

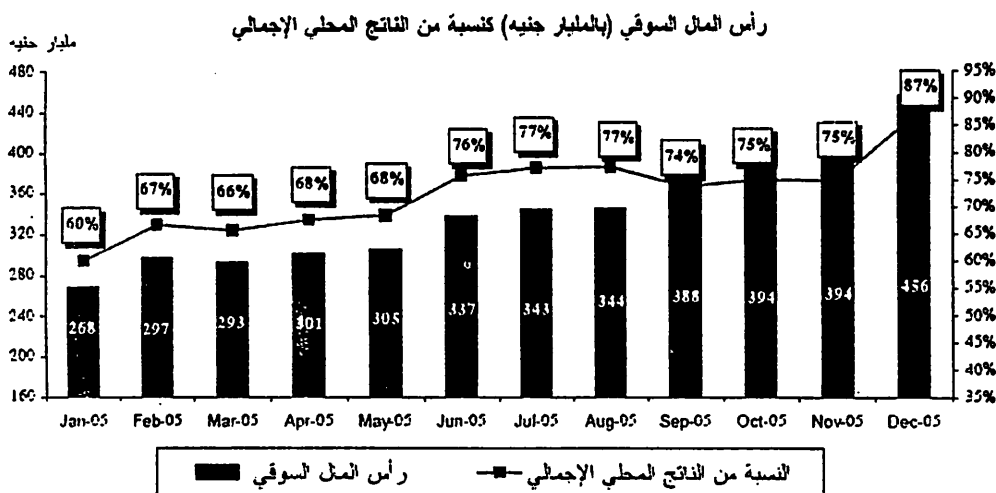
الشكل (٤)

عدد الشركات المقيدة خلال الفترة (2005-2000)



المصدر: التقرير السنوي لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

٦- ارتفع رأس المال السوقي (عدد الأسهم المقيدة × السعر السوقى فى نهاية العام) من ٢٣٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٤٥٦ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ أى ما يعادل ٨٧% من الناتج المحلي الإجمالي ٠ وذلك بارتفاع ملحوظ عن عام ٢٠٠٤ قدره ٩٥% .
الشكل رقم (٥): يوضح رأس المال السوقي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي :



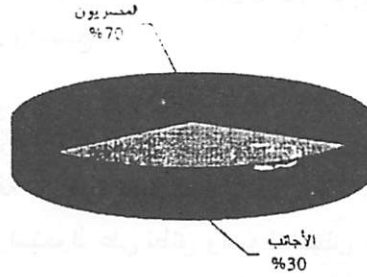
المصدر : التقرير السنوى لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥
٧- نلاحظ ارتفاع قيمة الإصدارات الجديدة (بالمليون جنيه) من حوالى ١٣٠٠٠ مليون جنيه الى ٣١٤٧٣ مليون مما يعنى ضخ المزيد من الاستثمارات داخل الاقتصاد مما يساعد على رفع معدل النمو الاقتصادى .

أما عن تعاملات الأفراد والمؤسسات

- استحوذ الأفراد خلال عام ٢٠٠٥ على ٥٣% من المعاملات في البورصة ، أما عن نصيب المؤسسات يصل إلى ٤٧% وذلك مقارنة بـ ٥٤% للأفراد و ٤٦% للمؤسسات خلال عام ٢٠٠٤ .
- نلاحظ ارتفاع نسبة تعاملات الأجانب في البورصة من إجمالي تعاملات السوق لحوالى ٣٠% مقارنة بـ ٢٧% في ٢٠٠٤ وكذلك نجد ارتفاع المشتريات الأجنبية مقارنة بالمبيعات مما يعنى أن الأجانب أصبحوا مشترين في البورصة .

- أما عن تعاملات المصريين من اجمالي تعاملات السوق فوصلت الى ٧٠% مقارنة بـ ٧٣% .
ويوضح الشكل رقم (٦) نسبة القيمة المتداولة للمصريين مقارنة بالأجانب خلال عام ٢٠٠٥ :

نسبة القيمة المتداولة للمصريين مقارنة بالأجانب خلال عام 2005



المصدر: التقرير السنوي لبورصتي مصر والإسكندرية ٢٠٠٥

أداء القطاعات المتداولة في البورصة

(١) قطاع الملابس والمنسوجات

تأثر هذا القطاع بتوقيع اتفاقية (Qiz) والتي سمحت للمنتجات المصرية بالدخول للأسواق الأمريكية دون قيود جمركية مما ساعد على زيادة الصادرات مما انعكس على ربحية الشركات المدرجة داخل القطاع مما يجعل هذا القطاع محل اهتمام متزايد من المستثمرين الأجانب والمصريين على حد سواء.

وسجل القطاع أكبر كمية تداول في تاريخ البورصة فمثل ¼ كمية تداول الأوراق المقيدة في ٢٠٠٥، فاحتلت العربية لحلج الأقطان المرتبة الأولى كأشط شركة من حيث كمية التداول.

٢ - قطاع مواد البناء والتشييد

تراجع الى المرتبة الثانية من حيث كمية التداول بعد أن كان يحتل صدارة القطاعات خلال العام الماضي.

٣- قطاع الاتصالات

- احتل المرتبة الثالثة من حيث كمية التداول .

وكان هذا القطاع أكثر القطاعات تأثيراً بقرار خفض سعر الفائدة حيث ان هذا القرار سيؤدي الى تشجيع هذه الشركات الى زيادة توسعها عن طريق التمويل المصرفي وهو ما يعنى حصولها علي قروض وتمويل لمعدلات فائدة اقل وكذلك قطاع الغزل والنسيج .

٤- قطاع الخدمات المالية

- احتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة من حيث كمية التداول

- وشهد عام ٢٠٠٥ عمليات دمج واستحواذ علي نطاق واسع لتخفيض عدد البنوك الى ٣٥ بنك لجعل الكيانات المصرفية أكثر تنافسية وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى .

- شهدت الفترة الأولى من عام ٢٠٠٥ نشاطاً ملحوظاً للقطاع مع بدأ تنفيذ عملية خصخصة بنك الإسكندرية كأحد البنوك العامة الأربعة الكبرى .

٥- قطاع الشركات القابضة

- استحوذت هيرمس على ٩٠% من اجمالي كمية التداول به وذلك نتيجة توليها عملية إدارة العديد من صفقات الخصخصة عام ٢٠٠٥ .

ويوضح ذلك الجدول رقم ٢ :

ترتيب أنشط خمس قطاعات وفقاً لكمية التداول

القطاع	كمية التداول (بالمليون ورقة)	نسبة التغير السنى (%)	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	نسبة التغير (%)
الملابس والمنسوجات	1000	442	13.2	1220
مواد البناء والتشييد	662	35	30.5	263
الاتصالات	624	427	29	226
الخدمات المالية	448	111	14	175
الشركات القابضة	351	63	14.9	610

المصدر : التقرير السنوى لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

تطور أداء السندات

- شهد سوق السندات نشاطاً ملحوظاً في التعاملات خلال ٢٠٠٥ لترتفع قيمة التداول مسجلة لحوالي ٨ مليار جنيه وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف قيمة تداول السندات خلال العام الماضي والتي بلغت ٢,٨ مليار جنيه وذلك نتيجة للنشاط الملحوظ للسندات الحكومية .
- وصلت قيمة التداول (للسندات الحكومية والشركات) حوالى ٨,٨٥٦ مليون جنيه.
- وصلت حجم التداول (للسندات الحكومية والشركات) حوالى ٩,١٥٠ ألف ورقة .

شهادات الإيداع الدولية

- شهدت كافة شهادات الإيداع الدولية ارتفاعات كبيرة خلال عام ٢٠٠٥ ، حيث جاءت شهادة المجموعة المالية هيرمس القابضة علي قائمة الإرتفاعات محققة زيادة بنسبة ١٠٠٠% ، وتليها بفارق كبير في الارتفاع شهادة أوراسكوم للإتشاء والصناعة بنسبة ٢٠٩% ، ثم احتلت شهادة أوراسكوم تيلكوم القابضة المركز الثالث بنسبة ١٥٣% .
- ويوضح ذلك الجدول رقم (٣):

نسبة التغير السنوي	سعر الإقبال في 2005/12/30	سعر الإقبال في 2004/12/31	الشهادات الدولية بالنسبة لكل سهم
55%	9.87	6.35	1.00
34%	2.35	1.75	3.00
0%	13.00	13.05	1.00
89%	15.10	8.00	0.33
26%	0.44	0.35	0.33
1000%	44.00	4.00	0.50
153%	53.50	21.12	2.00
209%	75.00	24.25	0.50
72%	4.70	2.74	2.00
-8%	16.21	17.70	0.20

المصدر : التقرير السنوى لبورصتي مصر و الاسكندرية ٢٠٠٥

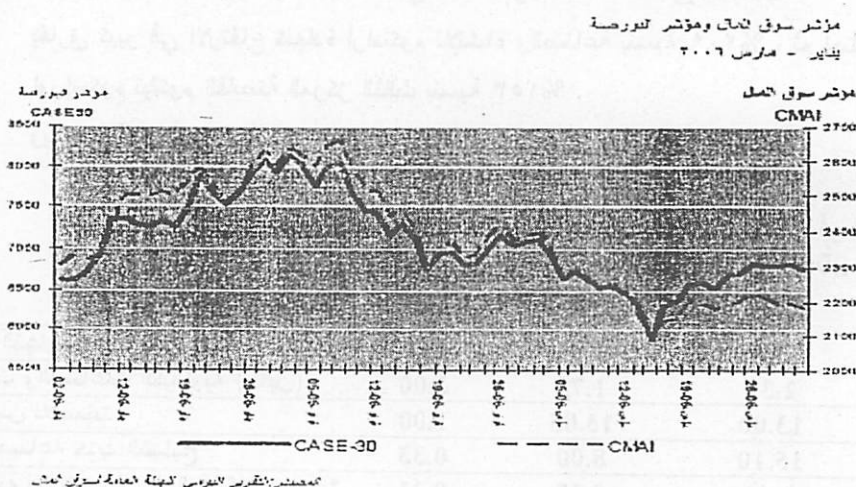
مؤشرات أداء البورصة المصرية في الثلث الأول من عام ٢٠٠٦

من الممكن أن تقسم تحركات الأسعار خلال الثلث الأول من العام الحالي يناير ٢٠٠٦ - أبريل ٢٠٠٦ إلى أربع مراحل رئيسية كالآتي:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة منذ يناير إلى ٧ فبراير ٢٠٠٦، ويوضح الشكل (رقم ١) ارتفاع مؤشر سوق المال (CMAI) ومؤشر سوق البورصة (CASE 30) حيث وصلت هذه المؤشرات إلى أقصى ارتفاع لها في ١ فبراير حيث وصل مؤشر CASE 30 ٨١٣٩ نقطة ووصل مؤشر CMAI إلى ٢٦٣٦ نقطة.

الشكل رقم ١



المرحلة الثانية:

ثم أخذ مؤشر سوق المال (CMAI) ومؤشر سوق البورصة (CASE 30) في الانخفاض التدريجي ابتداءً من يوم ٧ فبراير وحتى ١٤ مارس (كما هو واضح في الشكل رقم ١) وذلك لعدة أسباب أهمها بدء موجة من جني الأرباح في السوق المصري حيث وصلت مؤشرات الأسعار إلي إلي أقصى انخفاض لها في ١٤ مارس حيث وصل مؤشر CASE30 إلي ٥٨٩٢ نقطة ووصل مؤشر CMAI إلي ٢٠٨٣ نقطة . وكانت الأسهم المصرية قد حققت انهيارا لم يسبق من قبل وذلك صباح يوم الثلاثاء ١٤ مارس الذي وصفه المتعاملون بأنه "الثلاثاء الأسود" على سوق المال المصري حيث تراجعت أسعار جميع أسهم السوق بنسب متفاوتت ما بين ١٠ إلى ٤٠% . وقد فسر البعض ذلك بأن أسعار الأسهم قد بلغت

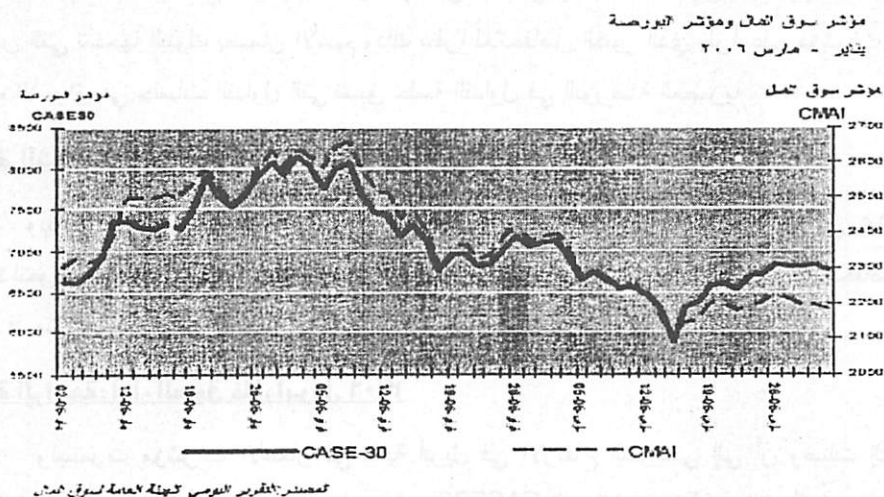
ثانياً: مؤشرات أداء البورصة المصرية في الثلث الأول من عام ٢٠٠٦

من الممكن أن تقسم تحركات الأسعار خلال الثلث الأول من العام الحالي يناير ٢٠٠٦ - أبريل ٢٠٠٦ إلى أربع مراحل رئيسية كالآتي:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة منذ يناير إلى ٧ فبراير ٢٠٠٦، ويوضح الشكل (رقم ١) ارتفاع مؤشر سوق المال (CMAI) ومؤشر سوق البورصة (CASE 30) حيث وصلت هذه المؤشرات إلى أقصى ارتفاع لها في ١ فبراير حيث وصل مؤشر CASE 30 ٨١٣٩ نقطة ووصل مؤشر CMAI إلى ٢٦٣٦ نقطة .

الشكل رقم ١



المرحلة الثانية:

ثم أخذ مؤشر سوق المال (CMAI) ومؤشر سوق البورصة (CASE 30) في الانخفاض التدريجي ابتداءً من يوم ٧ فبراير وحتى ١٤ مارس (كما هو واضح في الشكل رقم ١) وذلك لعدة أسباب أهمها بدء موجة من جني الأرباح في السوق المصري حيث وصلت مؤشرات الأسعار إلى أقصى انخفاض لها في ١٤ مارس حيث وصل مؤشر CASE ٣٠ إلى ٥٨٩٢ نقطة ووصل مؤشر CMAI إلى ٢٠٨٣ نقطة . وكانت الأسهم المصرية قد حققت انهياراً لم يسبق من قبل وذلك صباح يوم الثلاثاء ١٤ مارس الذي وصفه المتعاملون بأنه "الثلاثاء الأسود" على سوق المال المصري حيث تراجعت أسعار جميع أسهم السوق بنسب متفاوتة ما بين ١٠ إلى ٤٠%. وقد فسر البعض ذلك بأن أسعار الأسهم قد بلغت

أداء أسهم الشركات:

وقد تراجع سهم المصرية للاتصالات إلى سعر ١٢ جنيه، وكان قد طرح لاكتتاب قبل ثلاثة أشهر بـ ١٤,٨٠ جنيه مما يعنى أنه تراجع عن مستوى طرحه، كما تراجع سهم النيل لحلج القطن ليصل إلى ٣,٥٠ جنيه وتراجع سهم العربية لحلج الأقطان ليصل إلى سعر ١٢ جنيه بدلا من ١٦ جنيه، كما هبط سهم العز لصناعة حديد التسليح ١٠ جنيهات دفعة واحدة ليصل سعره إلى ٦٥ جنيه. وقد اضطرت البورصة المصرية إلى إيقاف التعامل على أكثر من ٥٠ سهما من أسهم السوق لمدة تجاوزت ٣٠ دقيقة نظرا لتخطيها الحدود السعرية المحددة في الهبوط. ومن الممكن إرجاع الانخفاض الكبير في يوم ١٤ مارس إلى قيام العديد من المستثمرين العرب بتسييل جزء من محافظهم الاستثمارية في مصر لتغطية مراكزهم المالية المكشوفة في أسواقهم المحلية حيث أن استثماراتهم عادة ما تكون معتمدة بنسبة كبيرة على القروض التي تمنحها البنوك بضمان الأسهم وذلك نظراً للانخفاض الكبير الذي طرأ على مؤشرات الأسعار في هذه الأسواق في جلسات التداول التي تسبق جلسة التداول في البورصة المصرية.

المرحلة الثالثة

وبدأت هذه المرحلة منذ ١٥ مارس إلى نهايته حيث ارتفعت مؤشرات الأسعار في ١٥ مارس مباشرة لتعوض معظم الانخفاض الذي حدث في يوم ١٤ مارس (الشكل رقم ١) حيث أن انخفاض أسعار الأسهم قد مثل عنصر جذب للمتعاملين الذين اتجهوا إلى الشراء.

المرحلة الرابعة: أداء السوق خلال أبريل ٢٠٠٦

واستمرت مؤشرات الأسعار في بداية أبريل في الارتفاع التدريجي إلى أن وصلت إلى أقصى ارتفاع لها يوم الخميس ٦ أبريل حيث وصل مؤشر CASE30 إلى ٧١١٦ نقطة وذلك تأثراً بجاذبية أسعار الأسهم نتيجة بعض الانخفاضات التي طرأت عليها في مارس ٢٠٠٦. ثم أخذت بعد ذلك مؤشرات الأسعار في الانخفاض التدريجي وذلك تأثراً بحالة من جني الأرباح لدى المستثمرين الأفراد وتأثراً أيضاً بقيام العديد من المستثمرين العرب بتسييل جزء من محافظهم الاستثمارية في مصر لتغطية مراكزهم المفتوحة نتيجة لبعض الانخفاضات التي شهدتها أسواقهم المحلية حيث أن عادة ما تتميز استثماراتهم بأنها مبنية على الشراء بالهامش. ووصل المؤشر إلى أقصى انخفاض له في ١٨ أبريل ليصل إلى ٦٣٤٦ ثم أخذ المؤشر في الارتفاع التدريجي بعد أن أصبحت الأسعار جاذبة بصورة كبيرة.

نسبة تداول الأجانب في السوق

وتجدر الإشارة إلي أن صافي تعاملات الأجانب بلغ حوالي ٢٣١,٣ مليون جم، حيث بلغت مبيعاتهم حوالي ١٠٣٦١,٣ وبلغت مشترياتهم حوالي ١٠٥٩٢,٦ مليون جم، وبلغت متوسط نسبة تداولهم بالسوق حوالي ٣٢,٣٩%. ومن الجانب الآخر بلغ صافي تعاملات المؤسسات حوالي ٦٣٤,٧ مليون جم حيث بلغت مبيعاتهم حوالي ٩٦٨٩,٦ مليون جم وبلغت مشترياتهم حوالي ١٠٣٢٤,٣ مليون جم، وبلغت متوسط نسبة تداولهم بالسوق حوالي ٣٣%، وذلك كإجمالي للتعاملات خلال شهر أبريل ٢٠٠٦.

مؤشر داو جونز للاقتصاد المصري

قامت البورصة المصرية وشركة داو جونز العالمية المتخصصة في إصدار المؤشرات المالية بتدشين مؤشر جديد يوم ١٢ أبريل ٢٠٠٦ يسمى Dow Jones CASE Egypt Titans 20 Index. ويحتوي المؤشر الجديد أنشط ٢٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية من حيث قيمة رأس المال السوقي المرجح بنسبة التداول الحر، وقيمة المبيعات والإيرادات، وصافي الربح أو الدخل. ومن المتوقع أن يساهم هذا المؤشر الجديد في رفع اسم البورصة المصرية عالمياً مما سيعضد من الاستثمارات الأجنبية بها، كما أنه من الممكن أن يكون النواة لاجراء العديد من المشتقات عليه في المستقبل مثل وثائق البورصة المتداولة والعقود الآجلة وعقود الخيارات.

وتكررت الكارثة من جديد!!!

كادت كارثة يوم الثلاثاء الأسود ان تتكرر يوم الإثنين ١٥-٥-٢٠٠٦ في البورصة المصرية وتراجع مؤشر اسعار الأسهم بنسبة ٣,٩٩ % تم التعامل علي أسهم ٩٩ شركة ارتفعت أسعار أسهم ١٢ شركة وتراجعت أسعار أسهم ٨٧ شركة وتم إيقاف التداول علي أسهم ٩ شركات. وحدث تراجع في أسهم عدد من الشركات القائدة وعلي رأسها سهم هيرميس الذي تراجع امس من ٤٨,٨٨ جنيه إلي ٤١,٥٤ جنيه وسهم العز لصناع الحديد من ٧١,٣٥ جنيه إلي ٦٤,٥٠ جنيه كما تراجعت اسهم شركات الاتصالات وحليج الاقطان و البنوك والتأمين والاسمنت والمطاحن.

وقد أرجع البعض سبب هذا التراجع إلى قيام المستثمرين الأفراد بالإقبال الكبير على غير المبرر على بيع الاسهم حيث أن هذا البيع قد أغري المستثمرين الاجانب علي الدخول كمشتريين حيث بلغت قيمة تعاملاتهم امس ٤٢ % من اجمالي التداول الذي بلغ ٨٤١ مليون جنيه وبلغت مشتريات الأجانب ٣٠٦ ملايين جنيه.

وبشكل عام يتبين لنا من الجدول التالي (الجدول رقم ١) أن أداء البورصة المصرية خلال الثلث الأول من عام ٢٠٠٦ يختلف تماماً عن أدائها في عام ٢٠٠٥. إذ أن معظم مؤشرات البورصة المصرية قد اتجهت إلى الانخفاض في الثلث الأول من عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥. حيث انخفضت كمية التداول داخل وخارج المقصورة بنسبة ٤٩% وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى أبريل ٢٠٠٦، كما انخفضت قيمة التداول بنسبة ٢٦,٥%. ومن جانب آخر انخفض عدد العمليات وعدد الشركات المقيدة وكذلك عدد الشركات المتداولة هذا بالإضافة إلى انخفاض رأس المال السوقي بنسبة ٢,٩٥%.

الجدول رقم ١

2006	2005	2004	2003	2002	مؤشرات البورصة
من يناير حتى شهر أبريل					
2,673.7	5,310.4	2,434.7	1,422.3	904.1	كمية التداول (بالمليون)
2,173.7	4,198.9	1,786.3	1,201.6	707.2	داخل المقصورة
494.0	1,111.6	648.4	220.7	196.9	خارج المقصورة
117,923.4	160,634.7	42,374.3	27,764.0	34,176.0	قيمة التداول (بالمليون جنيه)
111,378.9	150,924.0	36,141.7	23,000.0	25,799.0	داخل المقصورة
6,544.5	9,710.7	6,232.6	4,764.0	8,377.0	خارج المقصورة
29,480.8	13,386.2	3,531.2	2,314.0	2,848.0	متوسط قيمة التداول النسبي (بالمليون جنيه)
27,844.7	12,577.0	3,011.8	1,917.0	2,150.0	داخل المقصورة
1,636.1	809.2	519.4	397.0	698.0	خارج المقصورة
2,282,140	4,210,092	1,743,564	1,229,377	833,704	عدد العمليات
2,197,404	3,922,301	1,675,277	1,205,775	739,649	داخل المقصورة
84,736	217,791	68,287	23,602	94,055	خارج المقصورة
694	744	795	978	1,151	عدد الشركات المفيدة
290	441	503	540	671	عدد الشركات المتداولة
186	186	200	206	237	متوسط عدد الشركات المتداولة شهريا
442.8	456.3	233.89	171.9	122.0	راس المال السوقي نهاية العام (بالمليار جنيه)
غير متاح	31.1	15.45	13.4	21.1	معدل الدوران (%)

www.egyptise.com

المصدر:

قائمة المراجع:

- ١- بورصتي القاهرة والإسكندرية، تقرير البورصة السنوي لعام ٢٠٠٥
- ٢- وزارة الاستثمار، التقرير الربع السنوي، الربع الثالث، يناير مارس- العام المالي ٢٠٠٥-٢٠٠٦

www.egyptise.com

٣-

دعم البورصة المصرية (*)

(١) تمهيد

فى السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) تنامى الاهتمام بسوق الأوراق المالية على جميع الأصعدة : رسميا وشعبيا الأمر الذى دفع بمؤشر البورصة case 30 للصعود من ٥٠٠ نقطة بنهاية عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٦٠٠٠ نقطة فى نهاية عام ٢٠٠٥ ، بل ووصل إلى ٨١٠٠ نقطة فى مطلع فبراير ٢٠٠٦ ، أى زاد مؤشر البورصة بنحو ١٦ مثل ما كان عليه فى نهاية عام ٢٠٠٢ . وعلى صعيد التداول زاد رقم التداول من نحو ١٥٠ مليون جنيه يوميا فى نهاية عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢ مليار جنيه يوميا فى يناير وفبراير ٢٠٠٦ وإن كان يدور حاليا بين ٦٠٠ مليون إلى مليار جنيه فى المتوسط يوميا .

وقد ساهمت ثلاث طروحات فى إطار برنامج الخصخصة فى دعم نشاط البورصة والارتقاء بقيم التداول وسيولة السوق فى عام ٢٠٠٥ وهى طروحات سيدى كريس للبتروكيماويات ، والإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) ، والشركة المصرية للاتصالات بحيث جاء عام ٢٠٠٥ أفضل أعوام البورصة المصرية بل وجعل البورصة المصرية على قمة البورصات الناشئة فى العالم حيث حققت أرباحا وصلت إلى ٢٥% فى ذلك العام .

وبرغم البداية النشطة للبورصة فى عام ٢٠٠٦ والتي أدت الى تسارع مؤشر البورصة فزاد بنحو ٣٣% فى نهاية يناير ٢٠٠٦ مقارنة ببدايته ٠٠ إلا أن البورصة تعرضت لتقلبات عنيفة فى الشهور التالية عصفت بمكاسب المؤشر فى نهاية يناير ٢٠٠٦ بحيث أصبح المؤشر يدور حاليا حول ٦٠٠٠ نقطة ، ويعود ذلك لعدة من العوامل :

- ٠١ ارتفاع نسبة الأفراد فى اجمالى قيمة التعاملات إذ تصل إلى نحو ٧٠% ووصلت فى لحظات التقلب العنيفة إلى ٨٠% ، وفى مقابل ذلك تراجع دور المؤسسات .
- ٠٢ إن نسبة تعاملات الأجانب (وأغلبهم مستثمرون عرب من منطقة الخليج) أصبحت لا تقل عن ٣٠% .

(*) عيسى فتحى عيسى ، رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب ، شركة المجموعة الاستراتيجية لتداول الأوراق المالية .

- ٣٠ إن الحراك السياسى الداخلى قد اصابه الجمود مقارنة بالأحداث السياسية الداخلية عام ٢٠٠٥ (تعديل دستورى ، انتخابات رئاسية ، انتخابات برلمانية) .
- ٠٠ فتم تأجيل انتخابات المحليات لمدة عامين ، أزمة القضاء والتي لا تزال بلا حل حتى الآن ، موضوع مستقبل رئاسة الجمهورية . كل هذه الأمور وغيرها تصب فى خانة عدم الاستقرار السياسى ، وهو أحد الشروط الضرورية لطمأننة البورصات والمتعاملين فيها ، بل يمكن القول أن هذا الوضع يزيد من درجات المضاربة فى السوق على حساب الاستثمار وهذا يزيد من درجة التقلب فى السوق ، وفاقم من الأثر أحداث الاسكندرية وتفجيرات دهب .
- ٤٠ زيادة درجة ارتباط البورصة بالعالم الخارجى من خلال شهادات الايداع الدولية فى بورصة لندن لعدد من الأسهم الرئيسية ومن خلال ارتفاع نسبة المستثمرين العرب بالبورصة ، هذا الارتباط واتساعه أضاف للتقلبات فى البورصة المصرية أبعادا زادت منها .
- ٥٠ آلية الشراء والبيع فى ذات الجلسة Same day trading لأسهم معينة ، ساهمت على نحو ما فى هذه التقلبات .
- ٦٠ الاكتتابات التى طرحت على المتعاملين بشكل متسارع فى غضون فترة لم تزيد على شهرين فى فبراير ومارس ٢٠٠٦ تسببت فى سحب أكثر من ٥ مليار جنيه من التداول للوفاء بزيادات رؤوس الأموال ، وهو ما كان له أثره فى انخفاض رقم التداول من ٢ مليار جنيه يوميا إلى نحو ٦٠٠-٧٠٠ مليون جنيه أى انخفض إلى الثلث وذلك بسبب سوء تنظيم طرح الاكتتاب .

(٢) تطور البنية الأساسية

حدثت تطورات ايجابية على صعيد تطوير البنية الأساسية للبورصة تمثلت فيما

يلى :

٠١ صدور قواعد عضوية شركات الوساطة الى النور فى فبراير ٢٠٠٦ بعد سنوات من التردد فى إصدارها ومن شأن تفعيلها الارتقاء بكفاءة هذه الشركات والالتزام بقواعد السلوك المهنى .

٠٢ صدور قرار بتنظيم انشاء شركات السمسرة الجديدة فى مايو ٢٠٠٦ ، وإن كانت هناك ملاحظات قانونية مهمة على ما ورد بهذا القرار يجب سرعة تداركها .

٣٠ إنشاء صندوق حماية المتعاملين من المخاطر غير التجارية فى اكتوبر ٢٠٠٤ ،
والذى وفر حماية كاملة لجميع المتعاملين فى حالة ضياع الأموال أو تبديدها أو تنفيذ
عمليات خاطئة على خلاف أوامر العميل .

٤ - اضافة نشاط تنفيذ الأوامر عبر الانترنت online trading وهذه الاضافات أتت
استكمالاً لعناصر البنية الأساسية القائمة والتي تتمثل فى :

- المقاصة والتسوية
- الشفافية والافصاح
- الرقابة
- قواعد القيد فى البورصة
- نظام التداول
- الإيداع والقيد المركزى
- المنظمات ذاتية التنظيم

بحيث يمكن القول أن البورصة المصرية من الناحية التنظيمية تعتبر الأفضل بين
البورصات العربية .

مقترحات لتقوية البورصة

مما تقدم اتضح أن البنية الأساسية للبورصة فى تحسن مستمر بحيث يمكن
التوصل إلى نتيجة مفادها أن :

- المقاطر غير التجارية شبه معدومة

خاصة بعد إنشاء صندوق حماية المتعاملين من المخاطر غير التجارية . .
تتبقى المخاطر التجارية والتي تترتب على تقلبات السوق والمفترض أن المستثمر
يتحملها وحده . . لكن بنية السوق على النحو - سالف البيان فى تمهيد هذه الورقة -
تشير إلى ارتفاع تقلبات السوق بسبب :

١٠ ارتفاع نسبة الأفراد وتراجع المؤسسات ضمن هيكل السوق (٧٠% أفراد ،
٣٠% مؤسسات) .

٢٠ ارتفاع نسبة تعاملات الأجانب إلى ما تزيد على نحو ٣٠% من اجمالى التداولات
اليومية وخاصة المستثمرين العرب من دول الخليج .

ملاحظ السوق على هذا النحو جعلته عرضة للتقلبات العنيفة حيث ارتفع بشدة

مع نهاية الشهر الأول من عام ٢٠٠٦ بنحو ٣٣% ، وتراجع بشدة على النحو الذي حدث يوم ١٤ مارس ٢٠٠٦ حيث فقد مؤشر البورصة في أقل من ساعة أكثر من ١١% من نقاطه مما حدا بإدارة البورصة إلى إيقاف التداول لمدة نصف ساعة وذلك بسبب مبيعات المستثمرين العرب التي اتسمت بالذعر كنتيجة للتراجع العنيف الذي أصاب أسواق الخليج وخاصة السوق السعودي أكبر أسواق الأسهم في المنطقة ، حيث أظهر ذلك اليوم افتقار البورصة المصرية (وكذلك كل البورصات الخليجية) إلى أدوات وآليات تقلل من المخاطر التجارية للسوق خاصة وإن الأداء الاقتصادي أشارت مؤشراته إلى تحسن على المستوى الكلى والمستوى الجزلى للشركات ونظراً لغياب تلك الآليات فقد المستثمرون نسبة كبيرة من قيمة استثماراتهم وصلت إلى ٤٠% لمن يمولون استثماراتهم وأكثر من ٨٠% لمن اعتمدوا على تسهيلات ائتمانية .

وفى تقديرنا أن المخاطر التجارية وإن كان المستثمر يتحملها وحده ، لكن لو أضيفت آليات ومعالجات معينة يمكن الوصول بهذه المخاطر لأدنى المستويات صعوداً وهبوطاً .

أولاً : علي الصعيد الكلى : ضرورة الإصلاح السياسي

ضرورة التقدم في الإصلاح السياسي استكمالاً للوعود التي أعلنت في العام الماضي اثناء الانتخابات الرئاسية ، حيث كما لاحظنا في عام ٢٠٠٥ فإن الحراك السياسي خلال ذلك العام كان أحد العناصر المسببة للزواج الذي شهدته البورصة بحيث بلغت أرباح ذلك العام بمؤشر البورصة ١٢٥% ويكفى أن نذكر أن مجرد الإعلان عن فكرة التعديل الدستوري في فبراير ٢٠٠٥ صعد المؤشر ١١% ، لكن عام ٢٠٠٦ اتسم بالجمود السياسي ، أن لم يحدث تراجع وتأخر في الوفاء بالوعود الأمر الذي اعطى خلفية غير مستقرة للمشاهد السياسي ، فكان لذلك آثار سلبية على البورصة بزيادة حدة المضاربات بأسلوب Hit & Run خشية أية تقلبات في المناخ أو المزاج السياسي ، وفى أثناء نظر قضية القضاء فإن المعالجة الأمنية للموضوع ألقت بظلالها على تعاملات يوم الخميس ١١/٥/٢٠٠٦ حيث تراجع السوق بشدة رغم أن كل التوقعات كانت تشير الى صعوده ، ويؤكد ذلك انه بالفصل في قضية تأديب القضاة يوم الخميس ١٨/٥/٢٠٠٦ أخذ السوق اتجاهها صعودياً عقب صدور الحكم مباشرة ..

كل هذه الظواهر تقطع وتؤكد أهمية دفع عملية الإصلاح السياسي للامام باعتبار

ان الاستقرار السياسي شرط ضروري لإقامة مناخ جاذب للاستثمار .

ثانيا : نمو الدور المؤسسي بالسوق

كما سلّطت الإشارة فإن المؤسسات تسيطر على نحو ٣٠% من التعاملات ، أى أن ساحة السوق متروكة فى أغلبها للأفراد بنزعاتهم السلوكية المتراوحة بين التفاؤل والتشاؤم والخوف والطمع ، ومن المعروف فى أسواق المال (والعملات) أن ارتفاع نسبة المؤسسات فى التداول بحيث تكون أكثر من ٥٠% من اجمالى التداولات اليومية فإن ذلك من شأنه تقليل المخاطر التجارية بالسوق وفى تقديرنا أن اضافة نشاط صانع السوق أو المختصين يمثل خطوة مهمة فى هذا الاتجاه حيث أن "صانع السوق" بحكم وظيفتهم يحققون التوازن للسوق بقدر كبير بما يحمى السوق من شطحات الصعود غير المبرر والحد من التهاوى السعري غير المبرر ، وطبقا لتصريحات رئيس البورصة فإن نشاط صانع السوق يمكن أن يرى النور بنهاية عام ٢٠٠٦ .

ان الأدوات التى اضيفت الى السوق مثل الشراء والبيع فى ذات الجلسة وفى الطريق الشراء الهامشى تستهدف رفع رقم التداول ، وقد حدث ذلك بالفعل ولكن ذلك أزمى نار المضاربة بالسوق ، وكان فى تقديرنا دائما أن نبدأ بالأدوات الحاكمة مثل صانع السوق لاحتواء آثار المتغيرات المحكومة مثل الشراء والبيع فى ذات الجلسة والشراء الهامشى .

والى جانب ذلك لعله من الملائم انشاء صناديق استثمار جديدة ذات عمر محدد وتقيد فى بورصة الأوراق المالية وتداول مثل الأسهم ولا يتم استردادها بما يوفر لمدير الاستثمار بهذه الصناديق إمكانيات الاستمرار والاستقرار بالسوق بعيدا عن ضغوط الاسترداد التى جعلت سلوك الصناديق الحالية مشابها لسلوك الأفراد ، كما أنه يجب استعانة بجانب من أموال التأمينات لاقتناص فرص الهبوط بترغى تحقيق أرباح ووضع حد للهبوط غير المبرر على النحو الذى تقوم به صناديق المعاشات الأمريكية .

ثالثا : تنظيم الاكتتابات

أنط قانون سوق رأس المال بالهيئة العامة لسوق المال "تنظيم وتنمية سوق رأس المال" بحيث جعل للهيئة سلطة تقديرية - بمقتضى ذلك - فى عمل كل ما يلزم لتنظيم "سوق وتنميته لكن ما حدث فى شهرى فبراير ومارس ٢٠٠٦ مما نعتبره "هوجة" اكتتابات امتصت سيولة حقيقية تجاوزت خمسة مليارات من الجنيهات اصاب السوق فى

مقتل أو ساهمت في تراجع التداول اليومي بمقدار الثلثين تقريباً ناهيك عن التراجع الشديد في القيمة السوقية للأسهم ٠٠ وكان لهذا الأمر آثاره السلبية نالت حتى من برنامج الخصخصة ذاته حيث أدى ذلك إلى فشل طرح شركة مصر للألمنيوم في شهر مارس ٢٠٠٦ بسبب سوء تنظيم وطرح الاكتتابات في زيادات رؤوس الأموال ، ولعله من المناسب ذكر أن دولة الإمارات في ضوء التراجع العنيف للأسواق الخليجية - قررت إدارة السوق بها ألا تزيد الطروحات الأولية بها عن مليار درهم شهرياً حرصاً على سيولة السوق .

وفي هذا الصدد يكون من الجدير بالذكر أن انخفاض رقم التداول يؤدي إلى ارتفاع درجة تقلب السوق حيث يكون من السهل توجيه السوق ، أما في حالة ارتفاع أرقام التداول يكون من الصعب التأثير على الأسواق (بهذه الظاهرة واضحة في أسواق العملات وسوق الأسهم الأمريكية) ويزيد من صعوبة التأثير على السوق صعوبة وجود مؤسسات تستفيد من السوق وتقيدته مثل : صناع السوق ، التأمينات والصناديق المغلقة .

مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

حول

"دعم البورصة المصرية"

تمهيد :

تتامي الاهتمام بسوق الأوراق المالية في السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) على جميع الأصعدة رسمياً وشعبياً ، الأمر الذي دفع بمؤشر البورصة Case 30 للصعود من ٥٠٠ نقطة بنهاية عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٦٠٠٠ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٥ ، بل ووصل الى (٨١٠٠) نقطة في مطلع فبراير ٢٠٠٦ ، أي زاد مؤشر البورصة بنحو ١٦ مثل ما كان عليه عام ٢٠٠٢ . ورغم البداية النشطة للبورصة في عام ٢٠٠٦ والتي أدت الى تسارع مؤشر البورصة (زيادته بنحو ٣٣% في نهاية يناير ٢٠٠٦ مقارنة ببدايته) ، إلا أنها تعرضت لتقلبات عنيفة في الشهور التالية عصفت بمكاسب المؤشر في نهاية يناير ٢٠٠٦ ، بحيث أصبح المؤشر يدور حالياً حول (٦٠٠٠) نقطة فقط .

ونظراً لاهتمام معهد التخطيط القومي بمناقشة كافة القضايا الساخنة المثارة والتي تهتم متخذي القرار ، فقد عقد المعهد ندوة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١ ، لمناقشة موضوع " دعم البورصة المصرية " .

وقد اشترك في هذه الندوة مجموعة من الخبراء والمتخصصين والتنفيذيين والمهتمين بهذا الموضوع من داخل المعهد وخارجه ، وقاموا بمناقشة العديد من القضايا التي أثارها الورقة الخلفية التي قدمت في الندوة ..

- وقد أتاح اللقاء بعض النواتج من مقترحات وتوصيات قد تساعد متخذي القرار في التوصل الى تصورات وروى لكيفية دعم وتقوية البورصة المصرية .

نعرضها فيما يلي :

- ١- تأمين نظام التعامل اليومي للبورصة .
- ٢- الرقابة الدائمة والحظية لإدارة البورصة على المعاملات ومقتضيات التدخل السريع والفوري لمواجهة الاختلالات .

٣- المضى قدماً في دفع عملية الإصلاح السياسى للأمام على اعتبار أنها مسألة هامة لعمل البورصات وكذلك إقامة مناخ جاذب للاستثمار .

٤- العمل على تنمية السوق من خلال " صناع السوق " والمختصين ، وإنشاء صندوق للطوارئ ومواجهة الأزمات العابرة والغير متوقع حدوثها .

٥- إنشاء صناديق استثمار جديدة :

- ذات عمر محدد
- لا يتم استردادها
- تتداول مثل الاسهم
- تقيد في البورصة .

بما يوفر لمدير الاستثمار بهذه الصناديق إمكانيات الاستمرار والاستقرار بالسوق بعيداً عن ضغوط الاسترداد التى جعلت سلوك الصناديق الحالية مشابهاً لسلوك الأفراد .

٦- ضرورة تنظيم الاكتتابات سواء الاكتتابات التى تطرحها الحكومة من خلال الخصخصة أو الاكتتابات التى تطرحها الشركات كزيادات في رؤوس أموالها .

٧- يجب الإستعانة بجانب من أموال التأمينات لإقتناص فرص الهبوط بغرض تحقيق ارباح ووضع حد للهبوط غير المبرر ، على النحو الذي تقوم به صناديق المعاشات الأمريكية

٨- لا يوجد هدف محدد أو رؤية واضحة لدى المتعاملين في البورصة ، ولاسيما الأفراد والمسئول عن ذلك في المقام الأول شركات السماسرة ، لأن السماسر هو المسئول عن تثقيف المستثمر أو المتعامل في البورصة . ومن ثم يتعين الاهتمام بتثقيف الرأى العام بتعريفهم بما هي البورصة ووظيفتها وكيفية التعامل معها وذلك للحد من الأسباب المولدة للأزمات ولاسيما المرتبطة بغياب الوعي ونقص المعلومات وسلوك المحاكاه .

٩- هناك خلط حول تحديد السعر العادل للسهم ، فلا يوجد سعر ثابت للسهم ، وإلا فلن يحدث تداول ، وإنما يقع هذا السعر ما بين حد أدنى وحد أقصى ، والذي يقوم بتحديد الأسعار العادلة هم صناع السوق Market makers فالسعر المنخفض مطلوب التدخل عنده للشراء والسعر المرتفع مطلوب التدخل عنده للبيع .

١٠- لا بد أن يحدد المتعامل لدى البورصة هل هو مضارب أم مستثمر ؟ فإذا كان مضارب و كان هناك احتمال للخسارة فلا بد أن يتحول الى مستثمر ، أما إذا كان مستثمراً وكان هناك احتمال لارتفاع أسعار الأسهم فيمكن أن يتحول الى مضارب وذلك لإحداث توازن في ظل وجود صناع السوق .

١١- ليس الهدف الرئيسي للبورصة هو الربح ، وإنما تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

١٢- ضرورة وضع آلية لضمان جودة الأسهم المتداولة في البورصة ، وذلك لتحديد السعر العادل (المقبول) للسهم والذي يعكس الكفاءة والأداء المالى للشركة .

١٣- يجب إعادة النظر في عملية تحرير الحساب الرأسمالى ، وذلك للحد من ظاهرة الأموال الساخنة Hot money وذلك بوضع ضوابط وآليات لتنظيم هذا التحرير (دخول وخروج التدفقات الرأسمالية) .

١٤- الإسراع بإصدار قانون تنظيم تداول المعلومات التى تصدرها الشركات المتعاملة لدى البورصة عن نفسها ، والذي يلزم هذه الشركات (سواء كانت عامة أو خاصة) بإدراج موازناتها بحيث تسمح للمستثمرين والسماسرة وصناع القرار بقراءة الموازنة بطريقة صحيحة ودقيقة حتى يمكن الوقوف على مدى كفاءة المؤسسة ليكون ذلك مؤشراً جيداً لصنع القرار .

١٥- يجب تحديد الشكل الأمثل للعلاقة بين البنوك والبورصة آخذين في الاعتبار ان هناك نوع من التكامل وليس التنافس بين البنوك والبورصة .

ورقة للمناقشة

حول

برنامج الخصخصة في مصر

" السياسات - طرق التقييم "

إعداد

أ.د. سمير سعد الشريف

الخبير الاقتصادي بمشروع اصلاح السياسات الاقتصادية
والعضو المنتدب للمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط

د. صلاح السيد جودة

رئيس مجلس إدارة
شركة جودة للخبرة الاستشارية

د. ياسر كمال

الخبير بمركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات
معهد التخطيط القومي

مقدمة

تتناول هذه الورقة جوانب السياسة والقضايا المقترنة بصياغة وتنفيذ برنامج الحكومة المصرية لـ "إدارة الأصول والاستثمارات العامة"، وهو التعبير الذي تستخدمه الحكومة كمترادف - وبديل في أغلب الأحوال - لمصطلح "الخصخصة".

ويتضمن البرنامج تحديداً للأهداف والمبادئ الأساسية لعملية إدارة الأصول والاستثمارات العامة؛ واستراتيجية الحكومة في التنفيذ؛ وآليات اختيار الشركات المدرجة ضمن برنامج الطرح؛ والأساليب المختلفة لتوسيع قاعدة الملكية؛ واستخدامات حصيلة بيع الأصول والاستثمارات العامة؛ بالإضافة إلى أدوار الجهات المختلفة المشاركة في البرنامج.

ولغرض إبراز القضايا المطروحة في هذا المجال، تقدم الورقة خلفية تاريخية لبرنامج الخصخصة في الاقتصاد المصري، ثم تبرز أهم المشكلات التي تواجهها الشركات المطروحة للبيع، وكذا تلك التي آلت ملكيتها إلى القطاع الخاص، ويلي ذلك عرض المقترحات التي يكون من شأنها التغلب على معوقات برنامج إدارة الأصول والاستثمارات العامة، وهي مقترحات تستند إلى آراء المسؤولين التنفيذيين بالأجهزة الحكومية المعنية وبالشركات المطروحة للبيع أو التي تم بيعها. والغرض من هذه المقترحات هو طرحها للنقاش في مزيد من الدوائر، بغية استطلاع وجهات نظر وآراء ومقترحات مكملية أو مقابلة، وأيضاً بهدف التعرف على تجارب الخبراء التي قد تعكس ممارسات مثلى تسهم في مزيد من الإثراء للتجربة المصرية.. الغنية بالفعل من حيث حجمها وإنجازاتها وقضاياها.

(*) أ.د. / سهير سعد الشريف ، الخبير الاقتصادي بمشروع اصلاح السياسات الاقتصادية والعضو المنتدب للمجموعة الاستشارية للشرق الاوسط .

١. إطار برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة

١-١ الهدف الأساسي للبرنامج

تؤكد الحكومة في برنامجها لإدارة الأصول والاستثمارات العامة على عدم الاقتصر على التخرج من قطاعات الأعمال أو مزاحمة القطاع الخاص في عملية الاستثمار، حيث يتجاوز ذلك إلى تحسين كفاءة وحدات قطاع الأعمال العام وزيادة مساهمتها في الاقتصاد القومي من خلال اجتذاب استثمارات جديدة تسهم في توفير فرص العمل ورفع معدلات النمو.

ومن جانب آخر، تنصرف السياسة العامة إلى حقيقة مؤداها أن خروج الشركات من إطار قانوني إلى إطار قانوني آخر، بمعنى تحول شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة، لا يعني أنها أصبحت غير خاضعة لرقابة الدولة وللقواعد العامة لإدارة الأعمال من منظور المصلحة العامة، وبصفة خاصة مايتصل منها بقواعد المزج بين هدف الربحية والالتزام بالشروط اللازمة لتعظيم الفائدة المترتبة من وجهة نظر المجتمع والاقتصاد ككل.

١-٢ مكونات البرنامج

يتضمن البرنامج ثلاثة مكونات أساسية هي مايلي:

- توسيع قاعدة ملكية شركات قطاع الأعمال العام من خلال زيادة إسهام القطاع الخاص في ملكية تلك الشركات. ويتم التخرج أو طرح الأصول والشركات الجاهزة والمعدة للبيع في ظل الالتزام بقاعدتين أساسيتين، هما عدم إهدار المال العام والحفاظ على حقوق العاملين. وبهذا الصدد، فإن الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ هي في الأساس شركات مطروحة للبيع، فيما عدا تلك الشركات التي يتعذر طرحها لأسباب فنية أو إقتصادية.
- تطوير أداء شركات القطاع العام استناداً إلى برنامج متكامل لإعادة الهيكلة - فنياً وإدارياً ومالياً - والتصرف في الأصول غير المستغلة.
- تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات المملوكة للدولة عن طريق تطبيق قواعد

صارمة فى الرقابة ومتابعة وتقييم الأداء بمشاركة أجهزة الرقابة المعنية (وبصفة خاصة، الجهاز المركزى للمحاسبات). وقد أنشأت وزارة الاستثمار مركزاً للمديرين يستهدف وضع القواعد والأساليب المثلى لإدارة الشركات عن طريق تطبيق قواعد الحوكمة المعمول بها فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والتى تسفر عن إظهار نواحى القوة والضعف فى أداء الشركات، فضلاً عن التحديات القائمة والفرص المتاحة لتلك الشركات فى غمار ممارستها لأنشطتها.

٣-١ النتائج المستهدفة لبيع الأصول والشركات المساهمة

تحدد النتائج المستهدفة على النحو التالى:

- تحريك برنامج البيع فى القطاعات الراكدة
- بيع الوحدات الخاسرة
- إدخال قطاعات جديدة فى برنامج الطرح؛ من أمثلتها: برنامج إعادة هيكلة قطاع التأمين، متضمناً شركات التأمين المملوكة للدولة؛ وبرنامجى خصخصة بعض البنوك العامة، وبعض شركات البتروكيماويات
- تنشيط سوق الأوراق المالية
- بيع الأصول غير المستقلة
- الإسراع بالإجراءات المتصلة بالشركات تحت التصفية، كى لا تبتلع مصروفات التصفية أية إيرادات تتحقق عنها .

٢- المؤشرات الأساسية لعملية الخصخصة

٢-١ تطور برنامج الخصخصة

يبين الجدول التالي (رقم ١) تطور نتائج الخصخصة خلال الفترة ١٩٩١ - مارس ٢٠٠٦، من حيث عدد الشركات المباعة وحصيلة البيع، والذي يتضح منه التسارع الواضح في العدد والحصيلة خلال العامين الأخيرين، وفي عام ٢٠٠٦ على وجه التحديد. كما يتضمن الجدول الملحق بهذه الورقة بياناً بتفاصيل النشاط وأسلوب الخصخصة والقيم البيعية للشركات التي تمت خصخصتها خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جدول (١)

تطور برنامج الخصخصة ١٩٩١ - مارس ٢٠٠٦ (مليون جنيه)

الإجماليات العدد الحصيلة		بيع المشروعات المشتركة العدد الحصيلة		بيع مشروعات قانون ٢٠٣ العدد الحصيلة		الإجمالي
٣٧٨١٧	٢٩٣	١٣٥٦٩	٤١	٢٤٢٤٨	٢٥٢	
٤١٨	١١	٠	٠	٤١٨	١١	١٩٩١ - يونيو ٢٠٠٤
٩٦٢	١٨	٠	٠	٩٦٢	١٨	١٩٩٥/١٩٩٤
٩٧٧	١٢	٠	٠	٩٧٧	١٢	١٩٩٦/١٩٩٥
٤٥٩٥	٢٩	٠	٠	٤٥٩٥	٢٩	١٩٩٧/١٩٩٦
٢٤٩٢	٢٤	٠	٠	٢٤٩٢	٢٤	١٩٩٨/١٩٩٧
١٨٢٤	٣٣	٠	٠	١٨٢٤	٣٣	١٩٩٩/١٩٩٨
٤٦١٢	٤٠	١٤	١	٤٥٩٨	٣٩	٢٠٠٠/١٩٩٩
٣٨١	١٩	١١٨	٧	٢٦٣	١٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
٩٥٢	١٠	٨٧٩	٣	٧٣	٧	٢٠٠٢/٢٠٠١
١١٣	٧	٦٤	١	٤٩	٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٥٤٣	١٣	١١٥	٤	٤٢٨	٩	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٥٦٤٣	٢٨	٤٨١٩	١٢	٨٢٤	١٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٤٣٠٥	٤٩	٧٥٦٠	١٣	٦٧٤٥	٣٦	مارس ٢٠٠٦

المصدر: وزارة الاستثمار

٢-٢ التوزيع النسبي لحصيلة الخفصة

يشير الجدول التالي (رقم ٢) إلى التوزيع النسبي لحصيلة بيع الشركات التابعة لقانون قطاع الأعمال العام (قانون ٢٠٣) والشركات المشتركة، بالإضافة إلى حصيلة بيع الأصول غير المستغلة بالقطاعات المختلفة خلال السنوات السبع الماضية.

جدول (٢)

حصيلة خصخصة شركات القانون ٢٠٣ والشركات المشتركة

(مليون جنيه)

السنة المالية	شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام		حصص في شركات مشتركة		أرض وأصول غير مستغلة		إجمالي العمليات	
	عدد عمليات	قيمة	عدد عمليات	قيمة	عدد عمليات	قيمة	عدد عمليات	قيمة
١٩٩٠	٣٩	٤٥٩٨	١	١٤	-	-	٤٠	٤٦١٢
١٩٩١	١٢	٢٦٣	٧	١١٨	-	-	١٩	٣٨١
١٩٩٢	٧	٧٣	٣	٨٧٩	-	-	١٠	٩٥٢
١٩٩٣	٦	٤٩	١	٦٤	-	-	٧	١١٣
١٩٩٤	٩	٤٢٨	٤	١١٥	-	-	١٣	٥٤٢
١٩٩٥	٩	٤٥٧	١٢	٤٨١٩	٧	٣٦٧	٢٨	٥٦٤٢
١٩٩٦	٧	٦١٠٧	١٢	٧٣٥٨	٢٧	٣٣٠	٤٦	١٣٧٩٥

المصدر: وزارة الاستثمار

٣-٣ المؤشرات الأساسية لقطاع الأعمال العام (المطروم للخصخصة)

يبين جدول (٣) المؤشرات الأساسية المرتبطة بعملية الخصخصة بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتعكس هذه الأرقام حجم العبء المالي والترويجي الملحق على عاتق الأطراف المعنية ببرنامج الخصخصة، والمتمثلة بصفة أساسية في الجمعيات العامة للشركات القابضة، والشركات التابعة ووزارتي الاستثمار والمالية، فضلاً عن الوزارات الفنية التي تضطلع بدور أساسي في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة الهيكلة.

جدول (٣)

قطاع الأعمال العام - مؤشرات أساسية

المؤشر	الوضع في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥
• عدد الشركات القابضة	٩ شركات
• عدد الشركات التابعة	١٦٩ شركة (١٠١ صناعية؛ ٢٨ تجارية؛ ٤٠ خدمية)
• القيمة السوقية التقديرية لإجمالي أصول الشركات	٣٠ مليار جنيه
• عدد العاملين	٤١٣ ألف عامل
• تكلفة الأجور السنوية	٥,٣ مليار جنيه
• الخسائر السنوية للشركات المتعثرة	٢,٧ مليار جنيه
• قيمة الديون المترتبة لشركات الكهرباء	٢ مليار جنيه
• قيمة الديون المترتبة للبنوك	٣١ مليار جنيه
• الأعباء السنوية لأجور العمالة الزائدة	٢ مليار جنيه
• مخصص تمويل برنامج إعادة الهيكلة الجزئية	١,٥ مليار جنيه

المصدر: وزارة الاستثمار

٣-٢ المؤشرات الأساسية للشركات المشتركة (المطروحة حصص المال العام فيها للبيع)

يسهم المال العام في ٦٩٥ شركة مشتركة، تمت تصفية ٢٤ شركة منها، ليصبح صافى عدد الشركات العاملة ٦٧١ شركة. وتتلخص مؤشرات الشركات المشتركة المطروحة للبيع في الجدول رقم (٤)، على النحو التالي:

جدول (٤)

الشركات المشتركة - مؤشرات أساسية

المؤشر	الوضع في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤
• الشركات التي تم البدء في اتخاذ خطوات الطرح بها	٤٧ شركة
• إجمالي رؤوس الأموال	٩٨٦١ مليون جنيه
• حصة المال العام من رؤوس الأموال	٤٤٥٧ مليون جنيه
• حقوق الملكية	١٥١٢٥ مليون جنيه
• حصة المال العام من حقوق الملكية	٦٣٥٠ مليون جنيه
• صافى الربح	٢١٦٧ مليون جنيه
• حصة المال العام من صافى الربح	٩١٩ مليون جنيه

٣- قضايا الخصخصة في الاقتصاد المصري

٣-١ المشكلات التي تواجه شركات قطاع الأعمال العام

ثمة مشكلات مشتركة تواجهها - بدرجة أو بأخرى - شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع كلياً أو جزئياً، والتي تتلخص فيما يلي:

مشكلات فنية

- تدهور حالة الأصول والمعدات
- انخفاض حجم الاستثمارات
- تدهور جودة المنتجات

مشكلات تسويقية

- صعوبة المنافسة في مواجهة الشركات المماثلة، الأمر الذي يؤثر سلباً على القدرة على تصريف المخزون

مشكلات متصلة باقتصاديات التشغيل

- العمالة الزائدة
- نقص الكوادر الفنية المتخصصة في بعض الشركات
- صعوبة الحصول على حجم أعمال كاف لبلوغ مستوى التشغيل الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الطاقات العاطلة

مشكلات تمويلية

- تراكم المديونية، حيث استغرقت الخسائر المرحلة ببعض الشركات رؤوس أموالها بالكامل، ومن بينها عدد من شركات الغزل والنسيج
- عجز السيولة نتيجة لأسباب عدة من بينها خسائر العمليات الإنتاجية، وصعوبات تحصيل المستحقات لدى العملاء
- عدم توافر النقد الأجنبي اللازم لتدبير مدخلات الإنتاج
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة لا تواكبها أسعار البيع، وبالتالي تحقق خسائر مستمرة
- المشكلات المتصلة بالتعامل الضريبي والتأمينات الاجتماعية، خاصة في الشركات التي تديرها اتحادات العاملين المساهمين

مشكلات مؤسسية

- يعاني عدد من شركات قطاع الأعمال العام من مشكلات عدم القدرة على تسجيل الأراضي، وهي المشكلة التي تفرز بدورها العديد من القضايا والمنازعات والتعدييات. والأراضي، إن لم تكن مسجلة، لاتحسب ضمن أصول الشركة.

٣-٢ أوضاع بعض الشركات المطروحة لإسمام القطاع الخاص

- **النتائج العامة لإعادة الهيكلة:** لم تسفر عمليات إعادة الهيكلة لبعض الشركات - والتي استغرقت في بعض الحالات فترات تبلغ ٥ أو ٦ سنوات - عن نتائج إيجابية في شكل تطوير للنشاط أو حفاظ على العمالة. ومن أمثلة تلك الشركات: شركة النصر لدباغة الجلود، والشركة المصرية للأحذية - باتا.
- **المتطلبات الاستثمارية:** أصبح من المحتم - في ظل تباطوء تنفيذ برامج الخصخصة خلال سنوات ماضية - الاضطلاع بتنفيذ استثمارات محدودة على الأقل للمحافظة على الطاقات الإنتاجية لبعض الشركات، حيث توقفت الاستثمارات تقريباً في تلك الشركات منذ عام ١٩٩٢.
- **البيع لجهات العاملين:** لم تكن التجربة موفقة، حيث أدت إلى انخفاض أداء الشركات وضعف قدراتها حتى على سداد قيمة الأسهم (وهو ماأكده - على سبيل المثال - رئيس الشركة القابضة للنقل البحري).
- **نظام المعاش المبكر:** تعرض نظام المعاش المبكر للنقد لعدم قدرته على مجابهة الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة. وتجرى حالياً مراجعة شاملة لهذا النظام بهدف وضع نظام جديد يتلافى مشكلات النظام القائم.
- **الشركات الاستراتيجية:** إن مصطلح "الشركات الاستراتيجية" قد يوحي بعدم تطبيق أية برامج على تلك الشركات. وقد أثرت الحكومة عدم استخدام هذا المصطلح بالنسبة لأي من شركات قطاع الأعمال العام. والمبرر لذلك هو أن تلك الشركات، وإن كانت مؤثرة وكأمة بمقاييس عدة، من بينها: إنتاجها لسلع أساسية وضرورية، إلا أنها في النهاية يجب أن تخضع للتقييم التجاري والاقتصادي حفاظاً على المال العام. ومن جانب آخر، فهذا لاينفى أن العديد من الشركات باق مع الدولة لفترات غير محددة لصعوبة بيعه، وهو ما يستلزم صيانة وتطوير هذه الأصول العامة.

ومن ثم، فقد تمت إعادة تصنيف ٦٤ شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات استراتيجية، وكان من المقرر أن تظل مملوكة للحكومة. هذه الشركات تقرر إمكان بيعها،

وهي تشمل شركات فى صناعات التبغ والأسمدة والخدمات البحرية، إلى جانب شركات مشتركة فى صناعة البتروكيماويات.

- **الشركات المطروحة للبيع لمستثمرين رئيسيين:** تستند سياسة طرح الأصول والاستثمارات العامة إلى رأى مؤداه أن البيع لمستثمر رئيسى يتيح الفرصة للنهوض ببرامج التطوير وضخ الاستثمارات وتنفيذ خطط تشغيلية وعملية متكاملة. ويتسنى تحديد الجوانب السلبية فيما يتصل بالعمالة عن طريق إلزام المستثمر بالاحتفاظ بالأعداد المناسبة منها ووضع خطط التدريب اللازمة.

٤- مقترحات عامة لتطوير البرنامج

تستند المقترحات العامة التالية إلى مراجعة للمشكلات والقضايا المطروحة فى اجتماعات الجمعيات العامة للشركات القابضة التسع، بالإضافة إلى لقاءات المسؤولين بوزارة الاستثمار مع كافة الأطراف المعنية بقضايا الخصخصة فى مصر. ومن ثم، فإن المبادرة بطرحها لاتنسب للباحثة، والقصد من عرضها هنا هو توسيع نطاق مناقشتها فى دوائر أوسع تتجاوز النطاق التنفيذى الذى بدئ طرحها به. وترد فيما يلى مجالات التطوير، كما أثارها الأطراف المعنية، وبلورتها الباحثة:

٤-١ إعادة الهيكلة المالية

- **التوصل إلى جدولة شاملة لديون شركات قطاع الأعمال العام،** والتي يوجد ٣٠% منها لدى شركات القطن والغزل. ويتسنى ذلك عن طريق إجراء مقاصة مع وزارة المالية والبنك المركزى، يكون من شأنها تحسين الهياكل التمويلية للشركات. ويتعين فى هذا الصدد التمييز بين مسألة الأعباء المالية التاريخية وبين نتائج الأداء الحالى للشركات. إذ أن مجرد إعادة الهيكلة المالية وتسوية الديون لن يؤدى إلى حل مشكلات الشركات، إذا ماكان أداؤها المالى الحالى يسفر عن خسائر أو مشكلات فى السيولة.
- **تحويل بعض الديون إلى مساهمات،** أو زيادة رؤوس الأموال، إلى جانب توفير التمويل اللازم لبعض الشركات بالتعاون مع الجهات المانحة
- **القيام بالاستثمارات اللازمة** لاحتواء قدر من الخسائر، من خلال إصدار سندات طويلة الأجل، والاستعانة بموارد صندوق إعادة الهيكلة.

- **الاستفادة من الأراضي غير المستغلة**، عن طريق حصر الأراضي المملوكة للشركات وتحديد القيمة التقديرية لها، ثم اتخاذ إجراءات طرحها للبيع. ومن شأن هذا الإجراء حفظ حق الشركات في إظهار أصولها بقيمتها الحقيقية في القوائم المالية، الأمر الذي يسهم - بدوره - في عمليات تسوية المديونية مع البنوك.
- ألا تحظى الشركات التي تتم تسوية مديونياتها بضمانات صريحة أو مستترة من الدولة مستقبلاً خلال تعاملاتها مع البنوك وحصولها على إئتمان، بل تعامل وفقاً لجدوى مشروعاتها وقدرتها على سداد التزاماتها المالية.
- **تطوير وتفعيل دور صندوق إعادة الهيكلة**، وهو صندوق تحت مراجعة الجهاز المركزي للحسابات، ويتم الاتفاق منه على الشركات التي تحتاج إلى تمويل ومساندة.

٣-٤ إعادة الهيكلة العمالية

- **تأسيس قاعدة بيانات متكاملة** وتفصيلية عن القاعدة العمالية بشركات قطاع الأعمال العام، بحيث تستخدم هذه البيانات في توجيه عملية اتخاذ القرار بشأن الدرجات الوظيفية، والتدريب التحويلي، والنقل.
- **تحقيق الاستغلال الأمثل للخصوات** المتاحة في شركات قطاع الأعمال العام، عن طريق التدريب والتدريب التحويلي، وتشجيع العمالة المتميزة على البقاء في الشركات، برفع مستويات المرتبات إلى المستويات المناظرة بالقطاع الخاص، والتعاون مع الشركاء الأجانب لتحسين أوضاع العمالة بالشركات التي تم بيعها.
- وضع نظام جديد لتعويض العاملين
- إشراك العاملين في اتخاذ القرارات
- حل المنازعات العمالية في الشركات العامة والخاصة.

٣-٤ إعادة الهيكلة التشغيلية

- إعطاء الأولوية للشركات التي يتوقع بيعها في المدى القصير
- بالنسبة للشركات التي لا يتوقع بيعها في المدى القصير، فهي تتضمن مايلي:
 - الكيانات الكبيرة التي تحتاج خطأً بالغة التكلفة لإعادة هيكلتها ومواصلة نشاطها. ومن أمثلة تلك الشركات: شركة الحديد والصلب،

والتي تكلفت المرحلة الأولى من الخطة المبدئية لإعادة هيكلتها ٢٨٠ مليون جنيه.

- شركات الغزل والنسيج، وشركات الصناعات الغذائية، وشركات التجارة والتوزيع.

- دخول القطاع الخاص فى عملية تطوير شركات قطاع الأعمال العام ليس بالضرورة أن يكون بغرض الشراء، وإنما قد يكون لغرض الإدارة أو التأجير.

- دراسة اقتراح دمج بعض الشركات للاستفادة بالأسول المعطلة وخفض التكاليف.

- دعم القدرات التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام، وتأهيلها لمواجهة التحديات المختلفة التى تفرضها ظروف السوق، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

٤-٤ معالجة أوضاع الشركات الخاسرة

- التزام المرونة عند تحديد قيم الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع، وذلك من خلال تقييم المزايا التى تتمتع بها الشركات - منفردة. ومن الاعتبارات التى ينادى بعدم إغفالها التكاليف التى تنجم عن رفض عروض الشراء المتتالية، على نحو يؤدى إلى الاحتفاظ بأنشطة تحقق خسائر وتحتاج استثمارات طائلة كى تصل إلى مستويات التنافسية المطلوبة.

٤-٥ الطرح فى البورصة

- أهمية العرض العلنى لحصص المساهمات فى الشركات التى تباع للمستثمرين الرئيسيين، بهدف تنشيط البورصة. ويتمثل الوضع بالنسبة لحصول الأقلية فى الشركات ذات الربحية العالية، والتى لا يتوقع طرحها فى الأجل القصير (ومن أمثلتها شركات الأدوية)، ف يتم طرحها فى البورصة أيضاً.

٤-٦ تطبيق مبادئ الموكمة

- التأكيد على كفاءة الإدارة، خلال الأدوار المتكاملة للجمعيات العامة، ومجالس الإدارة، وإدارات المراجعة الداخلية، ومراقبى الحسابات، ولجان المراجعة، بالإضافة إلى أعمال قواعد تجنب تعارض المصالح.

- تكوين قيادات بالصفين الثانى والثالث
- الإفصاح الكامل عن أنشطة ونتائج أعمال الشركات
- التأكيد على دور الجهاز المركزى للمحاسبات فى أعمال التدقيق والمراجعة والاعتماد للقوائم المالية وتقارير تقييم الأداء .

ملحق

شركات وأصول إنتاجية وحصص مال عام تم بيعها والقيم البيعية لكل منها

اسم الشركة أو الأصل الإنتاجي	البائع / ممثل البائع	طبيعة البيع	نوع النشاط	النسبة المبيعة	القيمة البيعية بالملليون جنية	تاريخ البيع
مصنع الطوب الأسمنتي المنقول للشركة القابضة للصناعات المعدنية	معدنية	أصل	إنتاج طوب اسمنتي	100%	١,٨	يوليو ٠٤
المنصورة للراتنجات	كيماوية	شركة	إنتاج الراتنجات	100%	٥١,٨	يوليو ٠٤
عدد ٦ مصانع و وحدات تابعة للقابضة للصناعات الكيماوية ولشركة البلاستيك الأهلية					٦,٥٥	يوليو ٠٤
شركة صناعات البلاستيك والكهرباء	كيماوية	حصة	إنتاج وبيع البطاريات ومنتجات البلاستيك	10%	١٠,٤	يوليو ٠٤
مدبغة الطويل	كيماوية/ النصر لدباغة الجلود	أصل	دباغة الجلود	100%	١,٣	أكتوبر ٠٤
طنطا للكتان والزيوت	كيماوية	شركة	إنتاج وتصدير منتجات الكتان والأخشاب	100%	٨٣	أكتوبر ٠٤
مهمات: المسك الحديدية - سيمان	معدنية	شركة	تصنيع عربات المسك الحديدية والمترو وصيانتها	100%	١٢٠	نوفمبر ٠٤
مصنع غزل فليوب - تابع لشركة اسكو للحريز الصناعى	غزل	أصل	إنتاج المنسوجات وغزل الأقطان	100%	٤,٥	ديسمبر ٠٤
المصرية للأغذية - بسكو مصر	غذائية	حصة	إنتاج وبيع وتسويق المنتجات الغذائية	36%	١٠٨	يناير ٠٥

أمان لتداول الأوراق المالية	-	حصة	القيام بأعمال المعمرة فى الأوراق المالية	%١٥	٠,٢٦	يناير ٠٥
البنك الأهلى سومتية جنرال	البنك الأهلى	حصة	القيام بكافة الأعمال المصرفية	%١٨	٥٣٥,٥	فبراير ٠٥
حصة فى أسمنت السويس	معدنية	حصة	أسمنت	%٣٠	١٨٧٨	مارس ٠٥
أرض هضبة زهراء المقطم - شركة النصر للإسكان	إسكان/النصر للإسكان	أصل	أرض للاستغلال	%١٠٠	٣٦٠	أبريل ٠٥
فندق أمون	إسكان/إيجوث	أصل	سياحة وفندق	%١٠٠	٢٠.٢	أبريل ٠٥
مصنع الغزل الجديد - ديب إيجيت	غزل	أصل	غزل ونسيج	%١٠٠	٣٩	مايو ٠٥
الاسكندرية للأسمنت بورتلاند	كيماوية	حصة	إنتاج الاسمنت	%٧	٢٤,٣٤	فبراير ٠٥
جنوب الوادى للاستثمار	-	حصة	استثمارات فى الأسمنت	%٢١	٥١	مايو ٠٥
بنك مصر أمريكا	-	حصة	بنوك	%١٠٠	٢٣٩,٥	مايو ٠٥
الورق الأهلية	كيماوية	شركة	تصنيع الورق	%١٠٠	١٣٥	مايو ٠٥
القاهرة للزيوت	غذائية	حصة	الزيوت	%٤٠	٣٨	يونيو ٠٥
ميدى كير للبتروكيماويات	-	حصة	منتجات بترولية	%٢٠	١٦٢٦	يونيو ٠٥
البنك المصرى التجارى	-	حصة	خدمات مصرفية	%١٠	١٨,٦	يونيو ٠٥
حصة متبقية فى القومية للمساحة	-	حصة	فنادق	%٣٠	٢٩٠	يونيو ٠٥
٥٦٤٢,٧٥						

الخصخصة وتقدير قيمة المنشأة (*)

مقدمة :

أصبح نقل الملكيات العامة الى الملكية الخاصة ظاهرة تجتاح العالم . فبعد قرن من التجربة مع نماذج مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي ، أصبح هناك اقتناع بالآلا تتدخل الدولة بعمق في الحياة الاقتصادية ، وأن تترك فرصة الى القطاع الخاص . حتى أن تيار الخصخصة أصبح يجتاح بوضوح الدول الرأسمالية ذاتها كما أن كثيرا من الدول الاشتراكية تشهد الآن اصلاحات اقتصادية جذرية ، أما تلك الدول التي كانت تجرب جزئيا بعض النماذج الاشتراكية ، فهي تحاول الآن تعديل تجربتها ، وذلك بما يفيد نموذج الاتجاه ناحية النموذج الرأسمالي .

ولقد كانت مصر من بين مجموعة الدول النامية التي اتجهت مبكرا نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور مشارك وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث وضعت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي ، والسياسات المحفزة للقطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار والإنتاج ، كما وضعت البرامج لخصخصة الكثير من المؤسسات العامة المشتغلة في مجال الإنتاج السلمي والخدمي . ولقد زادت برامج الخصخصة خلال السنوات الماضية زيادة هائلة فمثلا زادت من عام ١٩٩٣ (٦ شركات - ١.٩ %) حتى عام ٢٠٠٥ (٢٢٨ شركة - ٥١ %) من اجمالي الشركات في بداية البرنامج ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

(*) د / ياسر كمال ، خبير بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات ، معهد التخطيط القومي

(عدد / نسبة) الشركات التى تم خصصتها كليا أو جزئيا (تراكمى)

الى اجمالى عدد الشركات فى بداية البرنامج

النسبة (%)	عدد الشركات	تاريخ البيان
٥١	٢٢٨	٢٠٠٥/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠
٥٠	٢٠٧	٢٠٠٤/١٢/٣١
٤٩	١٩٧	٢٠٠٣/١٢/٣١
٤٩	١٥٤	٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٧.٨	١٥٠	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٤.٣	١٣٩	٢٠٠٠/١٢/٣١
٤١.٤	١٣٠	١٩٩٩/١٢/٣١
٣٤.٧	١٠٩	١٩٩٨/١٢/٣١
٢٥.٥	٨٠	١٩٩٧/١٢/٣١
١٧.٥	٥٥	١٩٩٦/١٢/٣١
٩.٨	٣١	١٩٩٥/١٢/٣١
٦.٠٥	١٩	١٩٩٤/١٢/٣١
١.٩	٦	١٩٩٣/١٢/٣١

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على <http://www.idsc.gov.eg>

والخصخصة فى حد ذاتها ليست هدفا إنما هى وسيلة وأداة لبرامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى ، وهناك العديد من الصعوبات أو المحددات لعملية الخصخصة ، وفى هذا الصدد سوف نحاول التركيز على إحدى هذه المشاكل أو الصعوبات إلا وهى تقدير قيمة المنشأة . لذا تنقسم هذه الورقة - التى تعد محاولة لكتابة ورقة عن الخصخصة وتقدير قيمة المنشأة لأغراض الخصخصة - إلى ٣ محاور :

المحور الأول: يدور حول عملية الخصخصة مفهومها واستراتيجيتها ، وأهدافها ، وإيجابياتها وسلبياتها ، والإجراءات الواجب اتخاذها قبل خصخصة القطاعات وخاصة قطاعات البنية الأساسية التى بدأت الدولة فى خصصتها وما زالت مستمرة فى خصصتها . وأخيرا نبذة مختصرة عن برنامج الخصخصة المصرى .

أما **المحور الثاني** يدور حول المداخل الخاصة بتقدير قيمة المنشأة ومزايا وعيوب كل مدخل ، وهذه المداخل يمكن حصرها في ثلاثة مداخل : المدخل الدفترى ، المدخل السوقى ، وأخيرا المدخل الذاتى (مدخل التدفقات النقدية المخصومة) بأساليبه المختلفة والتي تتمثل فى أسلوب التدفقات النقدية المعادلة لحالة التأكد ، أسلوب القيمة الحالية المعدلة وأسلوب التكلفة المرجحة للأموال .

والمحور الثالث يعرض نموذج مقترح لتقدير قيمة المنشأة العامة لأغراض الخصخصة ، ويوضح هذا المحور عدم قدرة المداخل السابقة على تقدير قيمة المنشأة لأغراض السابقة كما يوضح الافتراضات التى يبنى عليها هذا النموذج ، ومكوناته وأركانه.

المحور الأول : الخصخصة Privatization

- مفهوم وأساليب الخصخصة :

تعددت المفاهيم والمعانى العلمية التى تحاول أن تحدد معنى الخصخصة ، وقد يعنى مفهوم الخصخصة فى معناه الضيق نقل الملكية العامة الى الملكية اخاصة ، إلا أن التطبيق الفعلى والأكثر شيوعا لمصطلح الخصخصة يتضمن أى اجراء ينتج عنه تحول مؤقت أو مرحلى للأنشطة الجارية بالقطاع العام الى القطاع الخاص . ووفقا لهذا المفهوم فهناك أساليب عديدة منها :

١- عقود التنفيذ من الباطن (حيث تسند أنشطة تنفيذ الخدمة العامة بالكامل الى أو جزء منها الى مجموعات القطاع الخاص) .

٢- عقود الإدارة (حيث يتم تحويل مؤقت لمسئولية الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص دون تحويل الى حقوق الملكية) .

٣- عقود الإيجار (حيث يتم تأجير المنشأة المملوكة للدولة الى القطاع الخاص بغرض التشغيل) .

٤- عقود الامتياز (كما هو الحال فى عقود البناء والتشغيل لفترات محددة ثم نقل الملكية الى الدولة) ، وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب فى خصخصة قطاعات البنية الأساسية .

٥- عقود البناء والتملك والتشغيل (حيث تمنح التراخيص للبناء والتملك والتشغيل وتبقى ملكية المنشأة وفقا لهذه العقود فى أيدى القطاع الخاص .

- ايجابيات وسلبيات الخصخصة :

حتى يتسنى لنا معرفة السلبيات والايجابيات لبرنامج الخصخصة لابد من التعرف على تجارب الدول المستفيدة ، والإجابة على بعض هذه التساؤلات : هل الخصخصة فى الأساس قضية اقتصادية ؟ ، هل تطبيق الخصخصة أساسا فى الاقتصاديات النامية وتلك التى فى مرحلة التحول فقط ؟ ، هل الهدف من الخصخصة هو الحصول على الأموال فقط ؟ ، هل تساعد الخصخصة على موازنة ميزانية الحكومة ؟ ، هل تؤدى الخصخصة الى انكماش الدور الاقتصادى والإجتماعى للدولة ؟ ، هل تؤدى الخصخصة الى زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات ؟ وهل تضر بالعاملين ؟ هل نفرز الخصخصة الفساد ؟ .

- هل الخصخصة فى الأساس قضية اقتصادية ؟

الخصخصة قضية اقتصادية ولكنها أيضا قضية سياسية حيث أنها تمثل خروج عن أيولوجية سيطرة الحكومة أو الدولة عن الأصول الإنتاجية . ان عمليات بيع الأصول الاستراتيجية للدولة مثل شركات الطيران الوطنية أو البترول كثيرا ما تحرك الانفعالات السياسية القوية خاصة عندما يكون من بين المشترين مستثمرين أجانب . فالمؤسسات الدستورية فى كل من المكسيك وفنزويلا على سبيل المثال منعت خصخصة شركات البترول الاحتكارية حتى بالنسبة للرأسمالية الوطنية .

- هل تطبيق الخصخصة أساسا فى الاقتصاديات النامية ، وتلك التى فى مرحلة التحول فقط ؟

الإجابة على ذلك بالنفى . حيث بدأت عمليات الخصخصة فى بداية الستينات حينما قامت الحكومة الألمانية ببيع جزء من أسهمها فى شركة سيارات (فولكس واجن) والشركة الصناعية (فيبا) الى مستثمرين من القطاع الخاص . وفى عام ١٩٨١ قامت حكومة حزب المحافظين بقيادة مارجريت تاتشر بتنفيذ أولى العمليات الحديثة للخصخصة حيث بيعت شركة انتاج الطائرات وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية . ومع حلول منتصف الثمانينات أصبحت ظاهرة الخصخصة ظاهرة عالمية حيث طبقت حكومات كثيرة فى غرب أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا واليابان ودول وسط وشرق أوروبا .

والجدول التالي يوضح تقديرات عوائد عمليات الخصخصة وتوزيعها الأقليمي خلال الفترة

من ١٩٨٨ - ١٩٩٨ .

أوروبا الغربية	آسيا والباسيفيك	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي	الشرق الأوسط وأفريقيا	أمريكا الشمالية وكندا
%٥٢	%٢٣	%١٥	%٤	%٣	%٣

- هل المهدف من الخصخصة هو الحصول على الأموال فقط ؟

يعد الحصول على الأموال أحد أهداف الخصخصة والتي تشمل الى جانب ذلك أهداف زيادة الكفاءة الاقتصادية ، وخلق التنافس ، وتوجيه القطاع العام لتطبيق أساسيات السوق الحرة ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، والإسراع بنشر الملكية المشتركة .

- هل تساعد الخصخصة على موازنة ميزانية الحكومة ؟

الإجابة بالتأكيد نعم . حيث تمثل إيرادات البيع أو جزءا كبيرا منها مصدرا من مصادر إيرادات الخزانة العامة للدولة من ناحية ، كما تلغى الخصخصة استمرارية الحاجة الى تعويض خسائر شركات القطاع العام في صورة دعم تلتزم به الحكومة من ناحية أخرى .

- هل تؤدي الخصخصة الى انكماش الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ؟

لا يمكن الإجابة بنعم أو لا . فمن الطبيعي أن يصاحب نقل ملكية شركات القطاع العام الى الملكية الخاصة انخفاض مساهمة ما تحوزه الدولة من شركات أو أصول في الناتج المحلي الاجمالي وتقلص دورها في الإنتاج المباشر للسلع والخدمات ، إلا أنه قد يقابل ذلك من جهة أخرى تركيزها على الخدمات والمدفوعات التحويلية (المعاشات وشبكات الضمان الاجتماعي) بصورة أكبر .

- هل تؤدي الخصخصة الى زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات ؟ وهل تضر بالعاملين ؟

والواقع أن الإجابة على ذلك ليست بالبساطة . حيث تشير الدراسات الى ظهور الكثير من الشركات التي حققت زيادات واضحة وسريعة في الإنتاج ، والكفاءة ، والربحية ، والأنفاق الاستثماري مع خفض في مديونياتها . إلا أنه يقابل ذلك من ناحية أخرى فقد الكثير من العمال لوظائفهم . وهناك أمثلة عديدة مثل ما ترتب على خصخصة شركة السكك الحديدية

بالأرجنتين من الاستغناء عن ما يقرب من ٧٩% من العاملين بالشركة . كما تشير دراسة أخرى الى أن خصخصة ما يقرب من ٢٠٠ شركة قطاع عام بالمكسيك ترتب عليها فقد ما يقرب من نصف مليون عامل لوظائفهم بعد الخصخصة . أضف على ذلك أيضا أن ما قد يترتب على الخصخصة من تكاليف اجتماعية أخرى ممثلة في ما يفقده العاملون بالشركات المبيعة من مزايا اجتماعية (مثل رعاية الأطفال ، والسكن ، والتأمينات الاجتماعية) كانوا يتمتعون بها قبل خصخصة هذه الشركات .

-هل تغزو الخصخصة الفساد؟

والإجابة على ذلك قد تكون بنعم في بعض الحالات . فقد يوجد الفساد مع الخصخصة بالصفقات الخفية أو العمولات ، حيث قد تعقد صفقات بيع الأصول بعيدا عن الشفافية ، ومن النماذج على ذلك البرنامج الروسى للخصخصة . كما وجد الفساد مع برنامج الكابونات في جمهورية التشيك بسبب التصميم الرديء وعدم وجود هيكل قانونى مناسب . وعلى العكس من ذلك في حالة برامج الخصخصة التى نفذت من خلا أسلوب عرض المساهمات على الجمهور الذى يعد نموذجا للشفافية .

-الإجراءات الواجب اتخاذها قبل الخصخصة وخاصة قطاعات البنية الأساسية :

لضمان نجاح برنامج الخصخصة يجب تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية واعادة النظر فى القوانين والتشريعات السائدة ذات الصلة بالقطاعات المعنية بما يشجع المجتمع والقطاع الخاص على المشاركة الايجابية فى هذه البرامج ، ويمكن ايجاز هذه الإجراءات فيما يلى :

- توفير اطار قانونى وتشريعى بتعديل ما هو قائم وبما يتناسب مع رغبة المجتمع فى الخصخصة . حيث قد توجد قيود دستورية أو قانونية تعوق اجراءات الخصخصة .

- التنسيق الجيد والتتابع فى الإصلاح القطاعى وبرامج الخصخصة سواء فيما يتعلق بالكيان الخدمى المفرد أو القطاع الذى ينتمى اليه هذا الكيان .

- التعريف الواضح لأهداف برنامج الخصخصة منذ البداية .

- العمل على ادخال المنافسة فى السوق على أن تقوم الحكومة بوضع الإجراءات والضوابط اللازمة لتشجيع هذه المنافسة .

- تكييف الإطار المؤسسى والتنظيمية ليتلاءم مع الظروف الوطنية ، حيث يجب أن يأخذ تصميم الإطار التنظيمى فى اعتباره القدرات المؤسسية الموجودة بجانب اللوائح الإدارية والتشريعية .

- توفير الضمانات على الاستثمار فى قطاعات البنية الأساسية المستهدفة ببرنامج الخصخصة ، لما تتصف به هذه الاستثمارات بالأجل الطويل .

- برنامج الخصخصة المصرى :

بدأ برنامج الخصخصة المصرى مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى الاستثمار والتنمية من خلال تملك وإدارة مشروعات القطاع العام . حيث وضعت الدولة الإطار القانونى لتهيئة المناخ للتحويل من القطاع العام الى الخاص فأصدرت ما يلى :

- قانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ : وفقا لهذا القانون قامت الحكومة بتقدير نسبة مساهمة القطاع الخاص فى ملكية هذه الشركات وفقا لكل حالة على حدة ، كما أنشئت وزارة قطاع الأعمال العام التى تتولى مسئولية تنفيذ برنامج الخصخصة لشركات القطاع العام سواء الشركات القابضة أو الشركات المساهمة التابعة لها .
- القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ : بشأن أسواق المال ولائحته التنفيذية التى صدرت فى عام ١٩٩٣ .
- القانون رقم ١ لعام ١٩٩٦ : الذى سمح بإنشاء الموانى الخاصة .
- القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٦ : الذى نظم الملكية الخاصة للأراضي الصحراوية المملوكة للدولة .
- القانون رقم ٢١ لعام ١٩٩٦ : الذى سمح لشركات القطاع الخاص بالمساهمة فى النقل البحرى ، وتملك أنواع البواخر ، وتوفير الخدمات البحرية .
- القانون رقم ٣ لعام ١٩٩٧ : الذى منح القطاع الخاص الحق فى البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية فيما يتعلق بالمطارات وممرات الإقلاع والهبوط .
- قرار رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ : لرئيس مجلس الوزراء بشأن الإجراءات التنفيذية لقانون حوافز وضمانات الاستثمار .
- قرار رقم ٢٨٧٩ لعام ١٩٩٧ : بشأن إنشاء لجنة لدراسة موضوعات الخصخصة.
- قرار رقم ٢٨٨٦ لعام ١٩٩٧ : لرئيس الوزراء بشأن إنشاء لجنة لدراسة تنقيح وتطوير الإجراءات القانونية .
- القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٨ : والخاص بتعديل القانون رقم ١٢ لعام ١٩٩٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء مصر فيما يتعلق بإقامة محطات توليد الطاقة وشركات توزيع الكهرباء .

- القانون رقم ١٥٥ لعام ١٩٩٨ : الذى ينظم مساهمة القطاع الخاص فى رأس مال بنوك القطاع العام .
- القرار رقم ١٠١ لعام ١٩٩٨ : لرئيس الجمهورية بشأن انشاء كيان لتنسيق أنشطة الاتصالات .

وعلى الرغم من النجاح النسبى لبرنامج الصلاح الاقتصادى المصرى ، إلا أن برنامج الخصخصة الذى بدأ بخصخصة شركات القطاع العام الإنتاجية لم يستكمل بعد لأسباب عديدة ومشكلات فنية وإدارية وقانونية وتشريعية . ولقد لخص الباحثون أهم المعوقات التى تواجه برنامج الخصخصة المصرى فيما يلى :

- مشكلة البطالة المصاحبة لنقل الملكية الى القطاع الخاص .
- مدى توافر الإدارة المؤهلة والقادرة على فهم احتياجات المشروع ، واستيعاب متطلبات المجتمع ، مع توافر الخبرة والمعرفة الفنية والإدارية بطبيعة وبيئة المشروع .
- عدم وجود أسواق مالية نشطة تستوعب ما يطرح من أسهم ، وتحافظ على استقرار العرض والطلب ، وتوازن أسعار الأسهم بما يؤدى الى استمرارية وتطور هذه الأسواق وتشجيع عملية نقل الملكية والاستثمار .
- عدم وجود قوى شرائية نتيجة لانخفاض مستوى الدخل ومعدل الادخار .

المحور الثانى : مدخل تقييم الأصول الثابتة

٣.١ مدخل لتقدير قيمة المنشأة :

- ١- المدخل الدفترى The Book Value Approach .
- ٢- المدخل السوقى The Market Value Approach .
- ٣- المدخل الذاتى (مدخل التدفقات النقدية المخصومة) Discounted Cash Flows .

١ - المدخل الدفترى The Book Value Approach :

وطبقا لهذا المدخل نجد أن :

$$\text{قيمة المنشأة} = \text{إجمالي الأصول}$$

- مزايا المدخل الدفترى :

لا يوجد أى مشكلة فى هذا المدخل اذا كانت القيمة الدفترية تعبر تعبيراً حقيقياً عن أصول المنشأة ، ولكن هذا فرض وهمى ، وذلك لأن القوائم المالية - من أهمها قائمة المركز المالى - تبنى على مبدأ التكلفة التاريخية أو الدفترية الذى لا يعبر عن القيمة الحقيقية للأصول .

- عيوب المدخل الدفترى :

- القيمة الدفترية قيمة تاريخية نعبّر عن الماضى ، ولا تعكس القوة الشرائية للنقود .
- تتأثر قيمة الأصول بالسياسات المحاسبية المتبعة فى اعداد القوائم المالية (مثل سياسات تقييم المخزون، وسياسات الأهلاك ، ...) .
- تتأثر قيمة الأصول بأخطاء القياس (أخطاء التقديرات) لبعض البنود المحاسبية مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها .

٢ - المدخل السوقى The Market Value Approach

وطبقا لهذا المدخل نجد أن :

قيمة المنشأة = قيمة الأوراق المالية فى جانب الخصوم وحقوق الملكية

$$= \text{قيمة الأسهم} + \text{قيمة السندات} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$= (\text{عدد الأسهم} \times \text{السعر السوقى للسهم}) + (\text{عدد السندات} \times \text{السعر السوقى}$$

للسندات)

+ القيمة الدفترية للديون قصيرة الأجل لأنها لا تتغير بشدة خلال الأجل

القصير .

- مزايا المدخل السوقى :

أنه استطاع أن يتغلب على عيوب المدخل الدفترى ، وأن يقوم بتقييم القيمة الحقيقية للأصول .

- عيوب المدخل السوقى :

لا توجد عيوب حقيقية للمدخل السوقى إلا أن هناك شروط لتطبيق هذا المدخل يصعب تحقيقها ، ومن هذه الشروط :

- أن تكون مصادر الأموال فى المنشأة (رأس المال والديون) فى شكل أوراق مالية (أسهم ، سندات) .

- أن تكون هذه الأوراق المالية مسجلة فى بورصة الأوراق المالية للتعبير عن الطلب والعرض .

- أن تكون سوق الأوراق المالية سوق كفاء ، ويعنى ذلك :

- أن يضم سوق الأوراق المالية معظم الأنشطة الاقتصادية .

- أن يكون هناك افصاح كامل عن البيانات والمعلومات المرتبطة بالأسهم .

- أن تكون هذه المعلومات متاحة فى وقتها بدون ابطاء زمنى .

٣- المدخل الذاتى (مدخل التدفقات النقدية المخصومة) Discounted Cash Flows :

يطلق على هذا المدخل بالتدفق الذاتى لأنه يعتمد على قدرة أصول المنشأة فى توليد التدفقات النقدية ذاتيا . كما يطلق على هذا المدخل بالتدفقات النقدية المخصومة لأن التدفقات النقدية لا تتحقق دفعة واحدة ، ولكن على دفعات لذا يجب أن يتم خصمها بمعدل يعكس القوى الشرائية ، ومعدلات التضخم .

وطبقا لهذا المدخل نجد أن :

قيمة المنشأة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طول عمر المنشأة

ويعنى ذلك أن قيمة المنشأة تبنى على ٥ محاور :

- التدفقات النقدية المتوقعة : أى المرتبطة بالزمن فى المستقبل .
- معدل النمو فى المنشأة : ويقاس بمعدل النمو فى التدفقات النقدية ذاتها ، وليس بمعدل النمو فى الأرباح أو معدل النمو فى المبيعات .
- توقيتات التدفقات النقدية : لحساب القوى الشرائية ، ومعدلات التضخم . فالنقود التى تأتى بعد عام تختلف قيمتها عن النقود التى تأتى بعد عامين .
- معدل الخصم الملائم : لابد أن يعكس (عوامل التضخم - المخاطرة - مصادر التمويل وأهميتها النسبية) .

- عمر المنشأة : الفترة الزمنية المتوقع أن تحقق فيها التدفقات النقدية ، وبالتالي يؤثر على حصيلته التدفقات ، ويصعب التنبؤ بعمر المشروع .

ويتفرع عن المدخل الذاتي ٣ أساليب :
الأسلوب الأول : أسلوب التدفقات النقدية المعادلة لحالة التأكد Certainty
Equivalent .
وفى هذه الحالة يتم استخدام معدل العائد الخالي من الخطر كمعدل خصم . الأ أن تقدير هذا المعدل أمر صعب للغاية .

الأسلوب الثاني : أسلوب القيمة الحالية المعدلة Adjusted Present Value .
بفصل بين التدفقات النقدية الناشئة من استثمار أموال الملاك و التدفق النقدى الناشئ من استخدام الديون الذى يحقق وفر ضريبي .

وطبقا لهذا المدخل نجد أن :
قيمة المنشأة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية فى حالة الملكية بالكامل + القيمة الحالية للوفر الضريبي .
ويتطلب ذلك تحديد معدلين : أحدهما يعكس معدل العائد على الأموال المملوكة و الآخر يعكس معدل الفائدة على القروض .

- عيوب هذا الأسلوب :
- يتطلب هذا الأسلوب عمل تنبؤات دقيقة عن الفوائد فى المستقبل الذى يتطلب تقدير هيكل الديون المستقبلية ، وهو أمر صعب جدا .
- يفصل بين الأموال المستثمرة على أساس ملكيتها ، وهو أمر صعب للغاية .

الأسلوب الثالث : أسلوب التكلفة المرجحة للأموال Weighted Average Cost of Capital .

يتجنب هذا الأسلوب عيوب الأسلوبين السابقين ، حيث :
- يتم تقدير معدل خصم يعكس عوامل المخاطرة ، والقوة الشرائية للنقود .
- لا يتم الفصل بين الأموال المستثمرة على أساس ملكيتها ، ولذلك يتم استخدام معدل خصم واحد .

وطبقا لهذا المدخل نجد أن :

قيمة المنشأة الآن = القيمة الحالية للتدفقات النقدية طوال عمر المنشأة + القيمة الحالية للقيمة التخريدية للمنشأة في نهاية عمرها .

- عيوب هذا الأسلوب :

- صعوبة تقدير العمر الافتراضي للمنشأة ككل .
- صعوبة تقدير التدفقات النقدية خلال عمر المشروع .

وهناك نماذج عديدة تتفرع عن هذا الأسلوب للتغلب على المشاكل السابقة منها :
نموذج معدل النمو غير المحدود، نموذج النمو غير العادي ، نموذج المكونات .

أولاً : نموذج معدل النمو غير المحدود Perpetual Growth Model :

يفترض هذا النموذج أن عمر المنشأة لا نهائي (غير محدود) . حيث أن المنشآت قامت لكي تستمر ، وطبقا لهذا النموذج فإن :

التدفقات النقدية المتوقعة بعد فترة واحدة من الآن

قيمة المنشأة =

معدل الخصم - معدل النمو

ويعد هذا النموذج أكثر شيوعا وقبولا من الناحية العملية والعلمية خاصة مع المنشآت المستقرة سواء من ناحية النمو أو مصادر الأموال.

- عيوب النموذج :

يفترض النموذج ثبات معدل النمو الذي قد لا يتحقق خاصة أن بعض المنشآت تنمو في بداية مراحلها الأولى بمعدل نمو أسرع حتى تستقر .

ثانياً : نموذج النمو غير العادي Super Normal Growth Model :

يعالج هذا النموذج عيوب نموذج النمو غير المحدود ، وطبقا لهذا المخل فإن :

قيمة المنشأة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المرحلة الأولى بمعدل نمو n_1 +
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقرة بمعدل نمو n_2 .

ثالثاً : نموذج المكونات Component Model :

تبنى على فكرة التدفقات النقدية الحرة Free Cash Flows ، وطبقاً لهذا المدخل نجد أن قيمة المنشأة تتكون من جزأين :

$$\text{قيمة المنشأة} = \text{قيمة الأصول الحالية} + \text{قيمة النمو المستقبلي في المنشأة}$$

حيث أن :

- قيمة الأصول الحالية : يتم حساب التدفقات النقدية الحرة لمدة ١٠ سنوات سابقة ثم تعد تقديرات لهذه التدفقات للسنوات الـ ١٠ القادمة ومن ثم تخصم هذه التدفقات بمعدل خصم مساو للتكلفة المرجحة للأموال فنحصل على القيمة الحالية للتدفقات .

- القيمة الحالية للنمو : نستخدم الأرباح التشغيلية المتوقعة في الفترة التالية للـ ١٠ سنوات القادمة (السنة الـ ١١)، ويتم خصمها بمعدل الخصم ذاته في المرحلة الأولى ، ثم يعاد ارجاعها للقيمة الحالية لسنة التقدير.

ويعتبر هذا النموذج أكثر النماذج دقة ولكن بشروط وهي : توافر بيانات دقيقة ، وامكانية عمل تنبؤات دقيقة عن المستقبل ، وأن تكون الشركات مستقرة .

المحور الثالث : تقدير قيمة المنشأة العامة لأغراض الخصخصة

تتمثل المشكلة الأساسية في تقدير قيمة المنشأة في جانبين هما :

- ألا يكون الثمن مغالى فيه من قبل البائع (الحكومة أو الدولة) حتى لا يحجم المشترون عن الشراء .

- ألا يكون الثمن أقل مما ينبغى حتى لا يؤدي الى اهدار وتبديد الثروة القومية . وحتى يكون الثمن عادلاً لابد أن يكون معادلاً لقدرة المنشأة على تحقيق عائد (نقدى) فى المستقبل يعوض المشتريين عن القيمة الحالية لما دفعوه الآن من ثمن نظير شراء المنشأة العامة .

يعد مدخل التدفقات النقدية المخصومة أكثر المداخل الملائمة لتقييم الأصول من أجل الخصخصة إلا أن هناك بعض التعديلات الجوهرية حتى يتلاءم مع المنشأة العامة ، وذلك للأسباب التالية :

- اختلاف الهدف من التقدير: المنشآت الخاصة تستخدم النماذج الحالية بافتراض الاستمرارية عكس المنشآت العامة التي يتم تقييمها من أجل بيعها أو خصخصتها .

- عدم ملاءمة مفهوم التدفق النقدي : التدفقات النقدية المستخدمة في النماذج الحالية لا تتناسب مع ظروف التحول في شركات القطاع العام سواء كانت بالمفهوم التقليدي (صافي الربح + الإهلاك) أو مفهوم التدفقات النقدية الحرة وذلك لاعتمادها على مبدأ الاستمرارية للمنشأة .

- ضرورة الفصل بين التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية : في النماذج الحالية لا يتم الفصل بين التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية أما في حالة الخصخصة فيجب الاعتماد على التدفق النقدي التشغيلي .

- عدم ملاءمة معدل النمو : معدل النمو المستخدم في النماذج الحالية يمثل أحد معدلين :
* معدل النمو في أصول المنشأة : وقد يكون مجرد نمو دفترى .
* معدل النمو في المبيعات : قد يقابله نمو آخر متزايد في المصروفات ، وبالتالي لا يعبر هذا النمو عن حقيقة الإضافة لقدرة المنشأة .

إذن هذين المعدلين غير صالحين ، ويبدو أن معدل النمو في التدفقات النقدية هو أكثر تعبيراً عن حقيقة النمو .

- عدم الحاجة لتنبؤات طويلة الأجل : بعض النماذج مثل نموذج المكونات يتطلب التنبؤ لفترات طويلة مقبلة (١٠ سنوات) ، ومثل هذه التنبؤات تعتبر صعبة جداً في ظل ظروف القطاع العام غير المستقرة . كما أنه لا حاجة أصلاً لمثل هذه التنبؤات لأن الشركات العامة لن تظل على حالها نتيجة للخصخصة و حدوث تغييرات جذرية مستقبلاً . ويعد مدخل التدفقات النقدية المخصومة أكثر النماذج ملاءمة ، ولكن بعد ادخال تعديلات عليه نستعرضها فيما يلي :

- افتراضات النموذج المقترح :

١- أن المنشأة المراد تقدير قيمتها ليست في حالة تصفية أو إفلاس ، وأنه من المتوقع خصخصتها كلياً أو جزئياً خلال عام من تاريخ التقييم ، وأن المطلوب هو تقدير قيمة المنشأة لفترة واحدة (سنة) مقبلة .

٢- أن مفهوم التدفق النقدي الملاحم لتقدير قيمة المنشأة العامة هو التدفق النقدي التشغيلي طالما أن التقدير مطلوب عن فترة واحدة مقبلة .

٣- رأس المال العامل يمتد تأثيره على التدفقات النقدية ، ولذلك فيجب أن نفرق بين :
رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة
رأس المال العامل التشغيلي = الأصول المتداولة التشغيلية - الخصوم المتداولة التشغيلية
= المخزون والمدينين - الدائرون والحسابات الدائنة

٤- ديون المنشأة تنشأ من ٣ مصادر هي :
- ديون متعلقة بالتشغيل : مثل الحسابات الدائنة والموردين ، وهذه الديون من المفترض أن يتم سدادها خلال سنة على الأكثر .
- ديون قصيرة الأجل : وهي البنوك الدائنة ، والتي تنشأ نتيجة سياسات المنشأة المالية ، وهذه الديون يفترض سدادها خلال مدة لا تزيد عن عام ، وتؤخذ بقيمتها الدفترية عند التقييم .
- قروض طويلة الأجل : وهي تلك التي تنشأ نتيجة استراتيجية تمويل استثمارات طويلة الأجل أو أصول ثابتة ، والتبسيط يفترض أن المدة المتبقية لهذه القروض ٥ سنوات .

٥- أن المخصصات الأخرى التي تظهر في قائمة المركز المالي للشركات العامة ، وتعتبر من الموارد المالية طويلة الأجل قد لا تعبر عن حقيقة ذلك ، لذا يفترض أن هذه المخصصات تعتبر التزامات قصيرة الأجل واجبة السداد خلال عام . وذلك لظروف التحول وخصخصة المنشآت العامة ، ولذلك تضاف هذه المخصصات للديون قصيرة الأجل عند التقييم .

٦- أن معدل الخصم الواجب استخدامه في معادلة التقدير يمكن تقديره بالتكلفة المرجحة للأموال ، وبافتراض إمكانية تقدير درجة المخاطرة المنتظمة التي تعكس درجة حساسية المنشأة العامة للنشاط الاقتصادي ومؤثراته .

٧- نسبة الضرائب التي تدفعها المنشأة العامة تؤثر على جانبيين هما : التدفق النقدي ومعدل الخصم .

- مكونات وأركان النموذج المقترح :

قيمة المنشأة العامة وفقا لهذا النموذج تمثل قيمة صافى التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة فترة واحدة مقبلة مخصومة بمعدل خصم يعكس التكلفة المرجحة للأموال ، والتي بدورها تعكس درجة المخاطرة المنتظمة واختلافات هيكل التمويل والقوة الشرائية للنقود مع مراعاة معدل النموذج المتوقع فى هذه التدفقات النقدية كما لو كانت المنشأة :

قيمة المنشأة العامة فى الوقت الحالى (الزمن = صفر) =

التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة الفترة القادمة

معدل الخصم - معدل النمو فى التدفقات النقدية

معدل الخصم يمثل التكلفة المرجحة للأموال .

ولتطبيق هذا النموذج فان مراحلته تكون كما يلى :

- ١- تقدير التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل النمو .
- ٢- تقدير معدل الخصم أو التكلفة المرجحة للأموال .
- ٣- تقدير القيمة الكلية للمنشأة وفقا للمعادلة السابقة .
- ٤- تقدير قيمة الديون طويلة الأجل .
- ٥- تجزئة قيمة المنشأة الكلية ، وتقدير حقوق الملكية .

وفيما يلى تفصيل لهذه المكونات :

أولا : تقدير التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل النمو :

هناك نقاش وجدل كثير حول مفهوم صافى التدفق النقدى التشغيلى ، ويمكن سرد هذا الجدل فى أوراق أو أبحاث أخرى . والخلاصة أن :

صافي التدفق النقدي التشغيلي		
xx		صافي المبيعات (إيرادات التشغيل)
	x	تكلفة البضاعة المباعة
	x	المصروفات الإدارية والبيعية
	x	التغير في رأس المال التشغيلي
	x	الضرائب
(xx)		
xx		صافي التدفق النقدي التشغيلي

أ- حساب التدفقات النقدية التشغيلية التاريخية:

ويرجع ذلك الى سببين :

- فحص تطور هذه التدفقات في المنشأة خلال فترة زمنية معقولة .
- استخدام هذه التدفقات لتقدير معدل النمو في التدفق النقدي التشغيلي .

ولكى يتم حساب هذه التدفقات يتم الحصول على القوائم المالية لفترة لا تقل عن

١٠ سنوات ، ويتم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : حساب صافي ربح التشغيل

ويتم حسابه كالتالى :

صافي ربح التشغيل		
xx		إيرادات النشاط الجارى
	x	أجور
	x	مستلزمات سلعية
	x	مستلزمات خدمية
	x	إيجارات
	x	ضرائب
(xx)		
xx		صافي ربح التشغيل

ويلاحظ أنه تم إهمال عنصرين هما :

- الإهلاك : وذلك لأنه ليس تدفقا نقديا بل هو مجرد قيد دفتري .
- الفوائد : على الرغم من أنها تدفق نقدي إلا أنها تنشأ نتيجة إلى سياسات التمويل .

المرحلة الثانية : حساب التغير في رأس المال العامل التشغيلي :

التغير في رأس المال العامل التشغيلي = الفرق بين الأصول المتداولة التشغيلية والخصوم المتداولة التشغيلية بين فترتين .

وعادة ما يكون التغير في رأس المال العامل التشغيل موجباً ، ولذلك يعتبر تدفقا نقدياً خارجاً .

وفي بعض الحالات يكون سالبا ، ويعنى ذلك زيادة اعتماد المنشأة على التمويل بالحسابات الدائنة. ويكون :

التدفق النقدي التشغيلي = صافي ربح التشغيل $\pm$ التغير في رأس المال العامل التشغيلي

ب- تقدير معدل النمو :

هناك نقاش وجدل كثير يمكن التعرض إليه فيما بعد . إلا أنه يمكن القول بأن : معدل النمو الحقيقي في المنشأة هو تلك الزيادة في التدفقات النقدية ، ويمكن حسابها باتباع الخطوات التالية :

١- الحصول على نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إيرادات التشغيل : ويتطلب ذلك الحصول على نسبة التدفق النقدي إلى إيرادات التشغيل خلال ال ١٠ سنوات السابقة .

٢- استخدام الوسط الهندسي :

معدل النمو = حاصل ضرب (١ + نسبة التدفق) - ١

حيث أن س : عدد السنوات المستخدمة .

ونستخدم الوسط الهندسي لأنه أدق من الوسط الحسابي (حيث أن الوسط الحسابي يكون متحيزا لأعلى) ، كما أنه يمكننا من دقة التقدير ومعنويته .

٣- معدل معنوية معدل النمو المقدر :

ويتم ذلك باستخدام تحليل الانحدار (باستخدام الحاسب الآلى) :

لو (نسبة التدفق النقدي) = ب س + خ

لو : اللوغارتم الطبيعي .

ب : ميل الخط وهى فى نفس الوقت تمثل معدل النمو .

س : سنوات الدراسة .

خ : الخطأ المعياري .

ج- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لفترة قادمة :

لابد من التنبؤ بكل عنصر من عناصر هذا التدفق على حدة ، ويجب أن نحذر من الاعتماد

على التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفق النقدي المتوقع . وهذه العناصر هى :

- عناصر قائمة الدخل : إيرادات التشغيل (الإيرادات الجارية) ، بنود المصروفات

(مستلزمات سلعية وخدمية وأجور وفوائد وإهلاك) .

- عناصر رأس المال التشغيلي (المدينين والمخزون السلعي) ، (الدائنين) .

ويمكن أن يتم التنبؤ بأحد الأسلوبين (تحليل الانحدار أو تحليل السلسلة الزمنية) أو

الأسلوبين معا لزيادة الدقة والثقة .

ثانيا : تقدير معدل الخصم :

معدل الخصم يمثل تكلفة الفرصة البديلة للأموال (تكلفة الأموال) (التكلفة المرجحة

للأموال فى حالة وجود مزيج تمويلي) ، وهى تعبر عن الحد الأدنى للعائد الواجب تحقيقه .

ويتطلب ذلك ما يلى :

١- تقدير معدل العائد المطلوب (تكلفة الفرصة البديلة) على الأموال المملوكة .

٢- حساب معدل الفوائد على القروض .

٣- تقدير الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر الأموال فى المنشأة .

- يتم استخدام بيتا المحاسبية (نظرا لوجود علاقة قوية بين بيتا المحاسبية والمقدرة على

أساس حقوق الملكية الدفترية) .

- يتم استخدام منهج العوامل بدلا من الاعتماد فقد على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

وحده .

- وإذا توافرت تقديرات سابقة عن بيتا بأنه يتم استخدامها كأساس فى التنبؤ ، وتزيد من الدقة .

بيتا المتوقعة = بيتا المقدرة للمنشأة أ × الوزن النسبى لمربع الخطأ المعيارى للمنشأة أ + متوسط بيتا للقطاع كله × الوزن النسبى لمربع الخطأ المعيارى للقطاع كله .

ثالثا : تقدير القيمة الكلية للمنشأة :

يتم تقدير قيمة المنشأة وفقا للنموذج المقترح السابق :

- يعد التقدير الكلى لقيمة المنشأة أفضل من المؤشرات الجزئية .
- يمكن من التعرف على نقاط الضعف والقوة .
- يمكن تجزئة قيمة المنشأة الكلية الى أموال مملوكة وأموال غير مملوكة .

رابعا : تقدير قيمة الديون طويلة الأجل :

فى ظل غياب القيم السوقية (عدم وجود سندات) تزداد صعوبة تقدير هذه القروض ، ولا بد من توافر ٥ عوامل :

- القيمة الاسمية (الأصل) للقروض طويلة الأجل .
 - عدد عقود القروض ، والقيمة الاسمية لكل عقد .
 - أجل استحقاق كل عقد .
 - سعر الفائدة المتفق عليه لكل عقد ، وتوقيت وطريقة الدفع .
 - أسعار الفائدة السائدة فى السوق المماثلة للقروض طويل الجل وقت التقدير .
- عدد القرض = القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد + القيمة الحالية للقيمة الاسمية

خامسا : تجزئة قيمة المنشأة الكلية وتقدير حقوق الملكية :

بما أن : القيمة الكلية للمنشأة = قيمة القروض طويلة الأجل + قيمة الديون قصيرة الأجل + قيمة حقوق الملكية .

وحتى نتمكن من تقدير حقوق الملكية لابد من تقدير باقى العناصر الخاصة بالمعادلة السابقة ، ولقد سبق تقدير جميع العناصر فيما عدا الديون قصيرة الأجل .

ويتم تقييم الديون قصيرة الأجل بقيمتها الدفترية ، ويكون مقبولا إلا فى حالتين : أولهما ارتفاع معدل التضخم فتقل قيمة هذه الديون ، ثانيهما تجديد (مد) القروض قصيرة الأجل فيتطلب الأمر حساب القيمة الحالية لهذه الديون . وبعد ذلك يمكن تقدير قيمة حقوق الملكية

الطرق المختلفة لتقييم الشركات (١)

تقتصر عملية التقييم على الشركات الموجودة في مجال الأعمال والتي يتقرر نقل ملكيتها من القطاع العام للقطاع الخاص (أو ما يعرف بالخصخصة) أو التي تقر دمجها في شركة أخرى أو عند زيادة رأس المال المصدر ، بصفة عامة تتمثل الخطوة الأولى في عملية التقييم في التوصيف العام للشركة وتتضمن خمسة عناصر هي :

- ١- التعريف بالشركة
- ٢- نبذة تاريخية عن إنشاء الشركة .
- ٣- تقييم اداء الشركة المالي عن خمس سنوات مضت بالنسب والمؤشرات المالية .
- ٤- تقييم المركز السوقى والتنافسى للشركة .
- ٥- بيانات عن أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وعدد العاملين والهيكل التنظيمى للشركة .

أما الخطوة الثانية فإنها تتركز في اختيار طريقة تقييم الشركة حيث يركز تقييم أى شركة على طريقتين أساسيتين هما :

الأولى : تقييم أصول وخصوم * التزامات * الشركة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة من الجمعية العامة للشركة وهذه الطريقة تراعى مصلحة البائع (الدولة في حالة خصخصة إحدى شركات قطاع العام) .

الثانية : طريقة التدفقات النقدية المخصومة (أو طريقة القيمة الحالية) وتعتمد في التقييم على معدل النمو في الإيرادات والمصروفات من خلال تقييم عناصر حساب العمليات الجارية أو حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر وهذه الطريقة تراعى مصلحة المستثمر الذى يتقدم لشراء الشركة .

- ولذلك تختلف القيمة البيعية للشركة والقيمة البيعية العادلة لشراء الشركة .
- ولذلك تختلف القيمة البيعية للشركة والقيمة البيعية العادلة للسهم من طريقة لأخرى .

(١) د. صلاح السيد جودة ، رئيس مجلس إدارة شركة جودة للخبرة الاستشارية

إذا تم تقييم أصول وخصوم الشركة وفقاً لأخر ميزانية عمومية معتمدة من الجمعية العامة وهى الطريقة الأولى التى تراعى مصلحة البائع (الدولة) فإن هذه التقييم يعتمد على الأساليب التالية :

أولاً : أسلوب القيمة الدفترية الذى يحدد القيمة البيعية الدفترية للشركة والسهم التى يتم حسابها كما يلى :

(أ) الأصول الثابتة

(+) مشروعات تحت التنفيذ

(+) الأصول المتداولة = (إجمالى الأصول)

(ب) اجمالى الأصول

(-) مجمع الاهلاك = (صافى قيمة الأصول)

(ج) صافى قيمة الأصول

(-) الالتزامات المستحقة على الشركة

(الخصوم طويلة الأجل)

(+) الخصوم المتداولة = (فرق إعادة التقييم)

(د) حساب (إجمالى حقوق المساهمين

(القيمة البيعية الدفترية للشركة)

رأس المال المملوك أو المدفوع

(+) الاحتياطات

(+) فرق إعادة التقييم

(+) صافى ربح العام = (إجمالى حقوق المساهمين)

حساب القيمة الدفترية للسهم كما يلى :

عدد الأسهم = رأس المال المملوك أو (المدفوع)

(÷) القيمة الاسمية للسهم

ثانياً : أسلوب القيمة الدفترية المعدلة بنسبة التضخم والتغير فى أسعار الصرف للعملات

ثالثا : اسلوب القيمة الاستبدالية للأصل مع الأخذ فى الاعتبار التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

رابعا : القيمة الاستبدالية وفقا للأرقام القياسية

خامسا : القيمة السوقية (أى قيمة المثل لكل أصل من الأصول الثابتة) ويجب أن نلاحظ أنه عند تقييم الشركة قد يتم استخدام هذه الأساليب الخمسة كلها ، أو الاقتصار على اسلوب واحد مثل القيمة السوقية مع اسلوب القيمة الدفترية ، أو على أكثر من اسلوب من هذه الأساليب بجانب اسلوب القيمة الدفترية ، ولذلك عند التقييم لأصول وخصوم الشركة تشكل عدة لجان للتقييم مثل (لجنة تقييم الأراضى ، لجنة تقييم المباني ، لجنة تقييم الآلات والمعدات ، لجنة تقييم وسائل النقل والانتقال ، لجنة تقييم العدد والأدوات والأثاث ، اللجنة المالية ، ولجنة قانونية) وهذه اللجان تشكل فى الشركة التى يتم تقييمها ، بجانب اللجنة العامة للتقييم بالشركة القابضة التى تتلقى تقارير اللجان الفرعية وتعد تقرير التقييم النهائى للشركة ، ولذلك فإن كثيرا من المكاتب الخارجية تتجنب التقييم بهذه الأساليب لأنها مكلفة وتحتاج لخبرات مختلفة متنوعة التخصص وتحتاج لوقت ومجهود كبير ولذلك تعتمد أغلب المكاتب الخارجية على الطريقة الثانية (طريقة التدفقات النقدية المخصومة) .

وإذا لجأنا فى التقييم لطريقة التدفقات النقدية المخصومة (طريقة القيمة الحالية) التى تراعى مصلحة المستثمر الذى سوف يشتري الشركة أو أسهمها المطروحة للبيع والتى تلجأ إليها المكاتب الخارجية لسهولة وقلة الوقت والمجهود المبذول فى التقييم لأنها تتم مكتبياً وباستخدام برامج الحاسب الآلى يمكن عمل تقييم أى شركة فى وقت قصير جداً ، لأن هذه الطريقة تعتمد على تحليل بنود الإيرادات والمصروفات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة عن عشر سنوات قادمة (على سبيل المثال من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦) وتتمثل خطوات هذه الطريقة فى الآتى :

١- تحليل عناصر الإيرادات والمصروفات من واقع حساب العمليات الجارية أو حساب الانتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر عن عشرة سنوات ماضية (على سبيل المثال من عام ١٩٩٧ على عام ٢٠٠٦) لتحديد معدل النمو فى كل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات .

٢- حساب متوسط معدل النمو فى عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات خلال الـ ١٠ سنوات الماضية .

٣- إعداد قائمة التدفقات النقدية عن ١٠ سنوات قادمة (من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦ على سبيل المثال) وهذا يتطلب التنبؤ وفقا لثلاثة سيناريوهات وهى :

(أ) السيناريو الأول : (حالة الركود) حيث يفترض انخفاض معدل النمو فى الإيرادات بنسبة تقديرية تحكمية على مدى العشر سنوات القادمة .

(ب) السيناريو الثانى : (حالة الاعتدال أو الأكثر احتمالا) حيث يفترض تنمية الإيرادات والمصروفات بنفس معدلها خلال الـ ١٠ سنوات الماضية .

(ج) السيناريو الثالث : (حالة الرواج أو التفاؤل) حيث يفترض نمو الإيرادات بنسبة تقديرية تحكمية على مدى العشر سنوات القادمة . وفى كل سيناريو من هذه السيناريوهات الثلاثة يتم تقدير نسبة زيادة أو انخفاض المصروفات لكل عنصر على حدة .

٤- اختيار معدل خصم مناسب يعتمد على التكلفة المريحة لمصادر تمويل الشركة التى يتم تقييمها ، لان اختيار معدل خصم غير مناسب يؤثر فى تخفيض قيمة التدفقات النقدية المخصومة ، ومن ثم تخفيض القيمة البيعية للشركة لصالح المستثمر المتقدم لشراء الشركة على سبيل المثال وباستخدام جداول القيمة الحالية عند معدل خصم ٧% ، ١٥% فإن القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠ فى السنة الأولى عند معدل خصم ٧% تساوى (١٠٠٠ × ٠.٨٧٠ = ٨٧٠) ، أما القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠ جنيه فى السنة العاشرة عام ٢٠١٦ على سبيل المثال فإذا كان معدل الخصم ٧% فإنها تساوى (٥٠٨-٥,٨ × ١٠٠٠) ، أما عند معدل خصم ١٥% ولعام ٢٠١٦ فإنها تساوى (٢٤٧ = ٠,٢٤٧ × ١٠٠٠) .

من العرض السابق يتضح أن أهم عيوب طريقة التدفقات النقدية المخصومة تتمثل فى الآتى :

١- إنها تعتمد على البيانات الخاصة بالإيرادات والمصروفات مع إهمال الكيان المادى للشركة من أصول ثابتة (مبانى ، أراضى ، آلات ومعدات ، ووسائل نقل وانتقال) وغيرها من عناصر الأصول ويصبح هذا الكيان المادى بدون قيمة بالرغم من أهميته لوجود الشركة وشخصيتها المعنوية وشهرتها فى السوق .

٢- أنها تعتمد على قيم تنبؤية لعناصر الإيرادات والمصروفات يتحكم فى تقديرها معايير شخصية تفتقد للدقة والموضوعية ، وهذه القيم التنبؤية حتى

لو كانت مقدرة وفق معايير موضوعية فإن التحكم في قيمتها بالزيادة أو بالنقص في متناول اليد .

٣- التحكم في تحديدات معدل خصم غير مناسب لخصم (خفض) التدفقات النقدية مما يؤدي الى انخفاض القيمة البيعية للشركة لحدود متدنية أو وفق رغبات المستثمر المشتري .

٤- تقدير التدفقات النقدية مبنى على افتراضات للتنبؤ وليس على واقع ماضى ملموس (أصل من الأصول الثابتة)

٥- قد تتعرض الشركة التى يتم تقييمها خلال عدد من السنوات الماضية لأحداث غير متوقعة تسويقية أو تنافسية أو مالية أو لانخفاض كفاءة الإدارة مما يؤدي الى انحدار ربحيتها وزيادة معدل نمو المصروفات عن معدل نمو الإيرادات مما يؤثر في انخفاض التدفقات النقدية التى يتم التنبؤ بها وبالتالي انخفاض القيمة البيعية للشركة لصالح المستثمر المشتري .

أما الطريقة الأولى لتقييم الأصول التى تراعى مصلحة البائع فهي الأفضل في عملية التقييم لأنها تعتمد على القيمة الحقيقية أو السوقية لأصول وموجودات الشركة التى لها قيمة دفترية وسوقية والتى تمثل الكيان والوجود المادى للشركة في مجال النشاط الخاص بها على سبيل المثال عند تقييم الأراضي يتم تحديد سعر المتر المربع بعد معرفة آخر عملية بيع وشراء في المنطقة التى توجد بها الأرض بعد سؤال السماسرة وخبراء بيع الأراضي والشهر العقاري ومراجعة ما يصدر عن وزارة العدل بتحديد سعر المتر المربع في المدن المختلفة فمثلاً اذا كانت مساحة الأرض ١٢٠٠ متر مربع قيمتها الدفترية ١٢٠٠٠٠ جنيه عند التقييم ، تبين أن سعر المتر المربع ٥٠٠٠ فتصبح قيمة الأراضي $(١٢٠٠ \times ٥٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠٠)$ ستة ملايين جنيه بدلا من ١٢٠٠٠٠ جنيه وهذا ما تهمله طريقة التدفقات لنقدية المخصصة .

مثال آخر المباني فإذا كان احد المباني قيمته الدفترية ٣٠٠٠٠٠ جنيه وقام المهندسون المتخصصون بتقدير مساحة المبنى بطوابقه بما يساوى ٣٠٠٠ متر مربع ، وكان مجمع الإهلاك للمبنى ٤٠٠٠ جنيه وسعر المتر المربع مبان ٤٥٠ جنيه فإن قيمة المبنى في التقييم تساوى (٣٠٠٠ متر مربع $\times$ ٤٥٠ جنيهها - ٤٠٠٠ جنيه = ١٣٤٦٠٠٠ جنيه) .

وهكذا بالنسبة لقيمة المثل للآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال ، وهذا ما تهمله تماماً طريقة التدفقات النقدية المخصومة لأنه وفقاً لهذه الطريقة التي عليها الكثير من المحددات عند استخدامها لو قدرت القيمة البيعية للشركة التي يتم تقييمها على سبيل المثال بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه في حين طبقاً للطريقة الأولى تقدر القيمة البيعية للشركة بـ ٩٠٠ مليون جنيه وتم بيع الشركة للمستثمر بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فإنه يكون اشترى الشركة بربح تصل نسبته على الأقل الى $(\frac{100 \times 300}{900} = 30\%)$ وكانت خسارة البائع للشركة تصل نسبتها الى 20% $(\frac{100 \times 300}{200} - 900)$ أى الخسارة تكون ٦٠٠ مليون لصالح المشتري .

مناقشات وتوصيات
جلسة الخبراء
حول

برنامج الخصخصة في مصر
"السياسات - طرق التقييم"

تمهيد :

بعد مضي أكثر من ١٥ سنة على بداية تنفيذ برنامج الخصخصة قد لا يكون مفيداً الحديث عن جدوى الخصخصة من عدمه بل قد تكتسب مسألة تقييم أداء الوحدات والمشروعات التي تم خصخصتها أهمية خاصة في ظل تعدد الأساليب التي تم انتهاجها في الخصخصة سواء عن طريق طرح البيع لمستثمر رئيسي أو عن طريق البورصة أو البيع لاتحاد العاملين . وكذلك شهدت الفترة الأخيرة حواراً مكثفاً حول أساليب تقييم الشركات ومدى الالتزام في عمليات بيع الشركات العامة بالسعر العادل الحقيقي وأيضاً تاتى قضية التشغيل كمعيار لنجاح الخصخصة وانطلاقاً من اهتمام معهد التخطيط القومي بمناقشة مثل هذه القضايا عقدت جلسة لقاء الخبراء بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٦ لمناقشة ثلاثة أوراق خلفية حول 'برنامج الخصخصة في مصر : السياسات وطرق التقييم' . وقد بلور اللقاء عدداً من المقترحات والتوصيات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

(١) هناك حاجة لتخطيط حقيقي للخصخصة يحدد الصناعات الراحبة والصناعات المراد إعادة هيكلتها ثم تحديد دور الدولة ما بعد التخصيص في تطوير القوى البشرية والمحتوى التكنولوجي المطلوب .

(٢) الاسراع بانشاء جهاز على أعلى المستويات السياسية يناط به إعداد برنامج متكامل للخصخصة بما في ذلك تصنيف المؤسسات العامة ، وتحديد ما هو مؤهل وما هو غير مؤهل للخصخصة والمراحل المتعاقبة التي يمر بها البرنامج واسلوب الخصخصة في المجالات المختلفة ، وتفضيلات الخطة التي تطبق على كل منشأة من حيث :

- تحديد قيمتها أو القيمة المبدئية للأسهم التي تطرح للاكتتاب العام .
- كيفية التعامل مع العمالة الفائضة .
- الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من بيوت الخبرة .

وغير ذلك من المسائل والمشكلات العديدة التي لابد أن تثار في صياغة البرنامج وفي تنفيذه .

(٣) يجب إعادة استثمار عائدات الخصخصة حتى تكتسب قدرة انتاجية تعطى دفعة قوية للامام بدلا من الطرق المتبعة للتصرف في حصيلة الخصخصة .

(٤) يتعين أن ينظر الى الخصخصة باعتبارها وسيلة وليست هدفاً في حد ذاتها فهي وسيلة لرفع انتاجية المشروع وتساهم في خدمة العاملين بالشركات . والحصيلة ليست المعيار الوحيد للحكم على نجاح الخصخصة ومن ثم لابد وأن توزع الحصيلة بنسب الى الحكومة والبنوك والدائنين الآخرين لتخفيف عبء المديونية حتى يمكن بيع الشركات وإلا تتسبب المديونية في ركود الشركات المدينة .

(٥) أهمية تهيئة الرأي العام من خلال القيام بحملة توعية للمواطنين توضح من خلالها المفاهيم الصحيحة للخصخصة وأثارها المتوقعة .

(٦) من الأهمية دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال تقييم الشركات المراد خصخصتها ومحاولة الاستفادة منها ، ففي فرنسا مثلاً ، تخضع عملية التقييم للجنة تنفيذية عليا وتخضع أيضاً لرقابة سلطة تشريعية وفي النهاية لابد وأن يقر التقييم بواسطة مجلس الوزراء .

(٧) لابد أن تتبع الدولة طرق أخرى للخصخصة غير البيع لمدة ١٠ سنوات قادمة مع وضع خطط تطوير وتنظيم المشروعات المراد بيعها وإلزام المستثمر باستكمال هذه الخطط حتى يستفيد الاقتصاد المصري استفادة كبيرة من المشروعات المعطلة حتى الآن .

(٨) ينبغي علينا اتباع نظام خصخصة الإدارة (فصل الإدارة عن الملكية) ويتم ذلك بعرض أحوال الشركات القائمة بكل أمانة وشفافية وفتح الباب أمام رجال الأعمال للتقدم بعروضهم لإدارة هذه الشركات ، وذلك للوصول الى الكفاءة الاقتصادية بنفس القدر الموجود لدى القطاع الخاص .

(٩) على الدولة أن تضع من القيود التي تمنع المستثمر من الاضرار بحقوق العاملين أو عدم الالتزام بعمليات التطوير والتحديث ، وفي حالة مخالفة ذلك يفسخ العقد فوراً وتعود ملكية الشركة لتبعية الدولة .

(١٠) للتخفيف من الآثار السلبية للخصخصة لابد من اعادة هيكلة العمالة وتدريبها و إتاحة الفرص لاقامة مشروعات صغيرة ، لذا فإن معالجة قضايا العمالة في ظل

الخصخصة يجب ان تحظى بقدر من الاهتمام من قبل المسؤولين بحيث تصمم برامج خاصة لحماية العمالة الوطنية تتزامن مع برامج الخصخصة .

(١١) أن تتم عملية البيع من خلال الرقابة من لجنة وزارية مشكلة من رئيس الوزراء وعضوية مجموعة الوزراء الاقتصاديين ويجب أن تكون هناك مراقبة شعبية (عن طريق مجلس الشعب) على نتائج تلك اللجنة ، بحيث تتم مراجعة ما تم تقييمه لكل شركة وتحديد مدى التفاوض للسعر المطلوب والحد الأدنى الذى دونه لا يمكن التنازل عن الأصول المملوكة للشركة .

(١٢) هناك علاقة قوية بين الخصخصة وتنشيط البورصات على أساس أن كلاهما يساعد الآخر ، على أساس أن الخصخصة تساعد بقدر كبير فى رسملة الأسواق ولهذا ينبغي المضى فى عملية الخصخصة حتى فى حالة عدم وجود أسواق مالية متطورة .

(١٣) فيما يتعلق بالآراء التى تنادى باتباع اسلوب المزاد العلنى فى عملية الخصخصة لا يمكن قبول هذه الفكرة وذلك لان المزاد العلنى يخضع للقيمة السوقية ويكون هذا تقييم من أجل بيع وليس من أجل الخصخصة . وذلك لان الخصخصة تضع ضوابط على من يشتري المشروعات العامة . . أما فى حالة المزاد العلنى فلا تضمن أن يطبق تلك الضوابط .

(١٤) ضرورة تطبيق قواعد الحكومة فى الشركات المملوكة للدولة ، عن طريق تطبيق قواعد صارمة فى الرقابة ومتابعة وتقييم الأداء ، بمشاركة أجهزة الرقابة المعنية ولاسيما الجهاز المركزى للمحاسبات .

(١٥) ضرورة توافر قدر من المرونة عند تحديد قيم الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع ، وذلك من خلال تقييم المزايا التى تتمتع بها الشركات منفردة ، ومن الاعتبارات الواجب عدم إغفالها : التكاليف الناجمة عن رفض عروض الشراء المتتالية ، على نحو يؤدى الى الاحتفاظ بأنشطة تحقق خسائر وتحتاج استثمارات طائلة كى تصل الى مستويات التنافسية المطلوبة .

(١٦) الاسراع بدراسة اقتراح دمج بعض الشركات للاستفادة بالاصول المعطلة وخفض التكاليف .

(١٧) ضرورة المراجعة الشاملة لنظام المعاش المبكر الحالى (الذى أظهر عدم قدرته على مجابهة الارتفاع المتزايد فى تكاليف المعيشة) بهدف وضع نظام جديد يتلافى مشكلات النظام القائم (وقد تكون من ضمن المقترحات عدم منح العامل مكافأة الخروج من الخدمة مرة واحدة فضلا عن حصوله على معاشه كاملا) .

(١٨) تطوير وتفعيل دور صندوق اعادة الهيكلة (وهو صندوق تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات) ويتم الاتفاق منه على الشركات التى تحتاج تمويل ومساندة

(١٩) أن يكون للقطاع الخاص الراغب فى الشراء مدخل حقيقى لفحص ميزانيات الشركة (المطروحة للبيع) فى السنوات السابقة على الأقل ٣ سنوات للتعرف على مركز الشركة المالى والاحتمالات المستقبلية للمكسب والخسارة .

المشاركون في لقاء الخبراء

من داخل المعهد

مدير المعهد	أ.د / علا سليمان الحكيم
مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ومنسق لقاء الخبراء	أ.د/ فادية عبد السلام
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	أ.د/ محمود عبد الحى صلاح
مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات	أ.د/ عبد القادر دياب
مستشار ومدير مركز دراسات السياسات الكلية	أ.د/ سهير ابو العينين
مستشار ومدير مركز دراسات التنمية البشرية	أ.د/ زينات طبالة
مستشار ومدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	أ.د / نفيسة ابو السعود
مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات	أ.د/ هدى صالح النمر
خبير أول بمركز التنمية الإقليمية والحضرية	د/ فريد عبد العال
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	أ.د/ اجلال راتب العقيلي
مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية	أ.د/ سعد حافظ
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	أ.د/ مصطفى احمد مصطفى
مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات	أ.د/ مدوح فهمى الشرقاوى
مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	أ.د/ سلوى محمد مرسى
مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية	أ.د/ عزيزة عبد الرازق

مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية	أ.د/ محمد نصر فريد
مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط	أ.د/ صادق رياض أبو العطا
وإدارة المشروعات	
خبير أول بمركز دراسات السياسات الكلية	د/ نيفين كمال
خبير أول بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة	د/ محمد مرعى حسين
المشروعات	
خبير اول بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة	د/ محمد حسن توفيق
المشروعات .	
خبير بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	د/ حسام نجاتي
خبير بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة	د/ ياسر كمال
المشروعات	
باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	أ. مريم رؤوف فرح
باحث مساعد بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة	أ. امانى عبد الوهاب
المشروعات	
باحث مساعد بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	أ. زينب محمد نبيل

المشاركون في لقاء الخبراء

من خارج المعهد

- أ.د. منى محرز على
رئيس المعمل القومي للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى ،
ووكيل معهد صحة الحيوان (وزارة الزراعة)
الخبير الاقتصادي بمشروع إصلاح السياسات الاقتصادية
والعضو المنتدب للمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط
أ.د. / شامل محمد الحموى
أ.د. / مختار الشريف
أ.د. / منير سعد يوسف
أ.د. / اشرف كمال عباس
أ.د. / نبيل ابراهيم طانيوس
د/ منال متولى
د/ طارق نوير
د/ محمد عبد الحليم مصطفى
د/ محمد الزرقا
د/ فتحى ابراهيم
د/ صلاح جودة
د/ ايهاب الدسوقي
د/ عبد الله محمد زايد
أ. عيسى فتحى عيسى
أ. سعاد الديب
أ. اسماعيل صيام
أ. محمد نور الدين
رئيس المعمل القومي للرقابة البيطرية على الإنتاج الداجنى ،
ووكيل معهد صحة الحيوان (وزارة الزراعة)
الخبير الاقتصادي بمشروع إصلاح السياسات الاقتصادية
والعضو المنتدب للمجموعة الاستشارية للشرق الأوسط
استاذ بكلية التجارة - جامعة عين شمس
استاذ الاقتصاد الزراعى - مركز بحوث الصحراء
استاذ بمركز بحوث الصحراء
باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
معهد بحوث صحة الحيوان (وزارة الزراعة)
استاذ مساعد الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
(جامعة القاهرة)
خبير اقتصادى بمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس
الوزراء
استشارى بوزارة الدولة لشئون البيئة
خبير بيئى
خبير اقتصادى
رئيس مجلس إدارة شركة جودة للخبرة الاستشارية
مدرس الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية
وعضو مجلس ادارة الشركة القابضة السعودية المصرية
للأوراق المالية .
باحث اقتصادي ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - شركة المجموعة
الاستراتيجية لتداول الأوراق المالية
مدير عام برامج الصحة والسكان بالقناة الثانية
(التلفزيون المصري)
خبير اقتصادي / مصرفي
مدير بحوث البنك العربى

أ. عبد الجليل عبد ربه
أ. محمد يوسف محمد
أ. محمد شديد
أ. حسن عبد المجيد

أ. عزة ابراهيم عمارة
أ. محمد جلال مرسى
م/ أمين خيال

م/ ماهر الجندى
م/ مصطفى جعفر

م/ مجدى شرارة
م/ محمد عبد السلام حتوت
أ. عزة على
أ. اميرة صالح
أ. دعاء عبد الرحمن

مدير عام بوزارة التجارة والصناعة •
شركة جودة للخبرة الاستشارية •
باحث بوزارة التجارة والصناعة •
مدير عام الشركة السعودية المصرية للاستثمارات
الصناعية •
رئيس بحوث معهد بحوث الاقتصاد الزراعى •
خبير مساعد - بنك مصر •
مدير عام الإدارة العامة للمخلفات - وزارة الدولة
لشئون البيئة •
مدير التنمية البيئية - جهاز شئون البيئة •
وكيل اول وزارة - الجهاز المركزى للتعبئة العامة
والاحصاء (سابقا) •
أمين عام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية •
رئيس قطاع تقييم المشروعات (وزارة التخطيط) •
صحفية - جريدة الاهرام •
صحفية - جريدة المصرى اليوم •
صحفية - جريدة المصور •

